

قياس القدرة الائتمانية
في منظمات الأعمال في الأردن

رسالة تقدم بها
أحمد محمد حسن نور

إلى
مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل
في اختصاص العلوم المالية والمصرفية كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير

بإشراف
الأستاذ المساعد الدكتور سرمد كوكب الجميل

المقدمة

يعدّ موضوع القدرة الائتمانية من أهم الموضوعات التي تسترعي اهتمام المصرفيين والتي كانت ولا زالت تحتل الصدارة في العمل المالي والمصرفي وما لها من انعكاسات على العمل المصرفي ، وما شهدته العقود الأخيرة من تفاقم الأزمات المالية التي كانت المصارف القاسم المشترك فيها نتيجة لما تعرضت له من أخطار مالية وفي مقدمتها خطر الائتمان الناجم عن الفشل في القدرة على تسديد الائتمان وفقاً للسياقات السليمة ونقص التحليل العلمي القائم على أسس سليمة .

ومن هنا جاء اهتمام المصارف بالقدرة الائتمانية للمؤتمنين سواءً أكانوا (أفراداً أو منظمات أو حكومات) ومع تفاقم ظاهرة القروض المتعثرة .

فضلاً عن قدرة المصارف على منح الائتمان والإشكال ليس بمنح الائتمان بل بالقدرة على منحه ، وكذلك ما يشهده قطاع الصناعة المصرفية من تطورات متلاحقة ومنافسة محتدمة فيما بينها على استقطاب المزيد من الزبائن ، وهذا ما فرض على المصارف أن تعيد النظر في عملية منح الائتمان وفقاً للأطر السليمة القائمة على التحليل السليم . وتحقيقاً لما هو مناط بها من أهداف في مقدمتها حماية المودعين وتعظيم ثروة ملاكها .

منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث

يتناول البحث أحد أهم العناوين التي تركز عليها الأدبيات المالية والمصرفية ، إنه موضوع القدرة الائتمانية الذي غالباً ما يعاني من الخلط وسوء الفهم وعدم الوضوح ، وتتجسد المشكلة الميدانية في أن الائتمان يستند على الثقة ، وعندما يمنح الائتمان أياً كان تجارياً أم مصرفياً فإن مانح الائتمان يستند على عامل الثقة في استرداد المبلغ الممنوح مع فوائده ضمن الأجل المحدد ، وبغياب عامل الثقة فلا وجود للائتمان ، وبالتالي يبقى على الجهة المانحة للائتمان قياس وتحليل القدرة الائتمانية للمؤتمنين أياً كان هذا الائتمان نقدياً أم تعهدياً ، ويمكن هنا احتل الموضوع أهمية كبيرة لدى المصارف بوصفها مانحة للائتمان المصرفي بكل أنواعه ، ونشطت في دراسة طالب الائتمان وتقدير قدرته الائتمانية بهدف ضمان استرداد المبالغ التي منحت له ، ونظراً للتطور الكبير الذي شهدته المصارف وزيادة عدد الزبائن بشكل كبير ، وزيادة حجم الوساطة المالية من حيث عمليات الإيداع وما يقابلها من عمليات قروض وائتمانات فقد بدأت المصارف تتعامل مع تصنيف الزبائن ، كما تتعامل مع الرصيد الكبير المتراكم للائتمانات والمستوى الذي يمكن لها أن تبلغه والمستوى الذي لا يحق للمصارف تجاوزه ، لأجل ذلك برز موضوع قياس القدرة الائتمانية كأحد أهم المشاكل التي تعترض الإدارة المصرفية من حيث

زيائتها أفراداً وشركات متنوعة صناعية وزراعية وتجارية وخدمائية ، وأيضاً من حيث قياس القدرة الائتمانية للمصارف التي تتعامل معها .

تأسيساً على ما سبق ذكره ، يطرح البحث التساؤلات أدناه :

- ما هي الأسس النظرية لمفهوم القدرة الائتمانية بشكلٍ عام ؟ وما هي مقوماتها وأبعادها ؟
- كيف يمكن قياس القدرة الائتمانية وما هي النماذج المستخدمة في القياس ؟
- كيف يمكن قياس القدرة الائتمانية لعينة البحث ؟ وكيف يمكن تعميمها على مجتمع البحث؟

ثانياً. أهمية البحث

١. تحتل القدرة الائتمانية أهمية كبيرة لدى المنظمات المانحة للائتمان أياً كانت هذه المنظمات مصرفية أم مالية أم غير ذلك لما لأهمية استرداد القرض أو الوفاء بالعهد من أهمية كبيرة ولاسيما في المصارف لأن الأموال التي تتعامل بها هي أموال الغير من المودعين الذي وثقوا بالمصرف ووضعا أموالهم بشكل إيداعات فيه ، ومن ثمّ على المصرف أن يجهد بالمحافظة على تلك الأموال من خلال استرداد القروض والائتمانات وبالتالي لا بد أن يبحث عن القدرات الائتمانية لزيائته وبشكلٍ مستمر ، ومن هنا أخذ هذا الموضوع بعداً نظرياً وبدأت البحوث والدراسات في إثرائه ، وقد نشأت العديد من المؤسسات المتخصصة في هذا المجال ، وقد ركّز المعنيون على مسألة قياس القدرة الائتمانية بوصفها الطريق الموصل إلى عملية منح القروض والائتمان من عدمه .

٢. لقد بدأت عمليات قياس القدرة الائتمانية تمتد لتشمل الزبائن والأفراد والمنظمات على مختلف أنواعهم وأصنافهم ، لا بل ذهب العديد من المصارف إلى قياس القدرة الائتمانية للدول والمصارف المقترضة ، ولشركات التأمين والشركات متعددة القومية مما قاد الموضوع إلى البروز ليحتل أهمية كبيرة على المستويين التطبيقي والنظري .

٣. تمكين المصارف الأردنية من اتباع منهجية واضحة في عملية منح الائتمان من خلال المتغيرات المحددة والتي استخدمت في الدراسة وحسب أهميتها .

٤. الحد من ظاهرة القروض المتعثرة .

٥. تعزيز القدرة التنافسية للمصارف الأردنية من خلال تعزيز قدرتها على التعامل مع المخاطر المصرفية وقياسها .

ثالثاً. أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي :

١. تناول الأسس النظرية للتعريف بالقدرة الائتمانية وتأطير علاقات هذا المفهوم وأبعاده ضمن أدبيات التحليل الائتماني .

٢. التعرض للمقومات التي لا بد من الأخذ بها في إطار المعالجة النظرية والأخطار التي يمكن أن يتعرض لها الائتمان وما هي أسس قياس الخطر الائتماني والتعرف على الأخطار التي يمكن أن يواجهها مانح الائتمان ضمن البيئة المالية بكل متغيراتها وتفاعلاتها بما يحقق الهدف المتمثل بتعظيم ثروة ملاكها في مواجهة الأخطار .
٣. تحليل المتغيرات التي تؤثر في قدرة المصارف على منح الائتمان .
٤. تحليل المتغيرات التي تؤثر في قدرة الشركات الائتمانية .

رابعاً. فرضيات البحث

أ. الفرضيات الخاصة بالمصارف

لغرض تحقيق أهداف البحث وضعت بعض الفرضيات بهدف اختبارها وهي كما يأتي:

الفرضية الرئيسية الأولى

تؤثر نسب الربحية معنوياً إيجاباً في المتغير المعتمد (عامل الائتمان).

الفرضية الرئيسية الثانية

تؤثر نسب السيولة معنوياً إيجاباً في المتغير المعتمد (عامل الائتمان).

الفرضية الرئيسية الثالثة

تؤثر نسب الربحية معنوياً إيجاباً في المتغير المعتمد (نسبة المديونية).

الفرضية الرئيسية الرابعة

تؤثر نسب السيولة معنوياً إيجاباً في المتغير المعتمد (نسبة المديونية).

الفرضية الرئيسية الخامسة

تؤثر نسب الربحية معنوياً إيجاباً في المتغير المعتمد (حقوق الملكية إلى صافي

التسهيلات الائتمانية).

الفرضية الرئيسية السادسة

تؤثر نسب السيولة معنوياً سلباً في المتغير المعتمد (حقوق الملكية إلى صافي

التسهيلات الائتمانية).

ب. الفرضيات الخاصة بالشركات

لغرض تحقيق أهداف البحث وضعت بعض الفرضيات بهدف اختبارها وهي كما يأتي:

الفرضية الرئيسية السابعة

تؤثر مجموعة من المتغيرات المالية تأثيراً معنوياً (سلباً أو إيجاباً) في مديونية المنظمة، ويتفرع عنها الفرضيات الآتية :

١. يؤثر ارتفاع معدل تغطية الفوائد معنوياً (سلباً) في نسبة المديونية .
٢. يؤثر ارتفاع معدل دوران رأس المال العامل معنوياً (سلباً) في نسبة المديونية .
٣. يؤثر ارتفاع نسبة التداول معنوياً (إيجاباً) في نسبة المديونية .
٤. يؤثر ارتفاع صافي الربح إلى المبيعات معنوياً (إيجاباً) في نسبة المديونية .
٥. يؤثر ارتفاع معدل العائد على مجموع الموجودات معنوياً (إيجاباً) في نسبة المديونية .
٦. يؤثر ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية معنوياً (إيجاباً) في نسبة المديونية .

خامساً. مجتمع البحث

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة الأردنية المسجلة في سوق عمان للأوراق المالية ، وهذه الشركات متباينة في أحجامها وأعدادها والقطاع الذي تنتمي إليه ، فهناك قطاع المصارف وقطاع التأمين وقطاع الصناعة والقطاع الخدمي ، وكل هذه الشركات تعدّ مجتمعاً بحثياً للظاهرة قيد البحث لما لهذه الظاهرة الائتمانية من تداخلات كبيرة بين كل منشآت الأعمال الصناعية والتجارية والمالية والخدمية .

سادساً. عينة البحث

تم اختيار عينة للبحث تتمثل بالقطاع المصرفي بأكمله باستثناء مصرفين هما (بنك فيلادلفيا للاستثمار وبنك الإنماء الصناعي) لعدم توفر البيانات المالية ، وفيما يلي مصارف عينة البحث .

عينة المصارف المشمولة بالبحث

ت	اسم المصرف	سنة التأسيس
١	البنك الأردني الكويتي	١٩٧٦
٢	بنك الأردن والخليج	١٩٧٧
٣	البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	١٩٧٨
٤	بنك الاستثمار العربي الأردني	١٩٧٨
٥	بنك الاتحاد للإدخار والاستثمار	١٩٧٨
٦	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	١٩٩٠
٧	البنك الأردني للاستثمار والتمويل	١٩٨٢
٨	البنك العربي الإسلامي الدولي	١٩٩٧
٩	بنك الصادرات والتمويل	١٩٩٥

ت	اسم المصرف	سنة التأسيس
١٠	بنك القاهرة / عمان	١٩٦٠
١١	بنك الأردن	١٩٦٠
١٢	البنك الأهلي الأردني	١٩٥٥
١٣	بنك سوسيته جنرال / الأردن	١٩٦٥
١٤	بيت المال للدخار والاستثمار للإسكان	١٩٨٣
١٥	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	١٩٧٣
١٦	البنك العربي	١٩٣٠

أما القسم الثاني لعينة البحث فقد شمل شركات القطاع الصناعي بأكمله باستثناء بعض الشركات التي لم تتوفر بياناتها المالية والتي اندمجت بشركات أخرى ، فكانت العينة متمثلة بكل الشركات العاملة في القطاع الصناعي الأردني . وتتضح فيما يأتي الشركات عينة البحث وسنوات تأسيس كل منها .

عينة الشركات المشمولة بالبحث

ت	اسم الشركة	سنة التأسيس
١	مصفاة البترول الأردنية / جو بترول	١٩٥٦
٢	العربية لصناعة الألمنيوم / أراي	١٩٧٦
٣	العربية لصناعة الأدوية	١٩٦٢
٤	الصناعية التجارية الزراعية / الإنتاج	١٩٦١
٥	مصانع المنظفات الكيماوية العربية	١٩٧٤
٦	الوطنية لصناعة الصلب	١٩٧٩
٧	دار الدواء للتنمية والاستثمار	١٩٧٥
٨	مصانع الأجواخ الأردنية	١٩٦٢
٩	مصانع الخزف الأردنية	١٩٦٦
١٠	مناجم الفوسفات الأردنية	١٩٥٣
١١	الأردنية لصناعة الأنابيب	١٩٧٣
١٢	المركز العربي للصناعات الدوائية والكيماوية	١٩٨٣
١٣	الصناعات الكيماوية الأردنية	١٩٨٠
١٤	العالمية للصناعات الكيماوية	١٩٨١
١٥	مصانع الأسمنت الأردنية	١٩٥١
١٦	البوتاس العربية	١٩٥٨
١٧	الدخان والسجائر الدولية	١٩٩٢
١٨	الوطنية لصناعة الكلورين	١٩٩١
١٩	الكابلات الأردنية الحديثة	١٩٩٢
٢٠	الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية	١٩٩٥
٢١	مصانع الاتحاد لصناعة التبغ والسجائر	١٩٩٣
٢٢	مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والإلكترونية الثقيلة	١٩٩٤
٢٣	الاتحاد للصناعات المتطورة	١٩٩٥
٢٤	اتحاد الصناعات الكيماوية والزيوت النباتية	١٩٩٣
٢٥	السلفوكيماويات الأردنية	١٩٨٣

ت	اسم الشركة	سنة التأسيس
٢٦	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية	١٩٨٣
٢٧	الأردنية للصناعات الخشبية / جوايكو	١٩٨٢
٢٨	الأردنية لصناعات الصوف الصخري	١٩٨١
٢٩	الموارد الصناعية الأردنية	١٩٩١
٣٠	الوطنية للصناعات النسيجية والبلاستيكية	١٩٩٢
٣١	الصناعات الهندسية العربية	١٩٧٦
٣٢	العربية للاستثمار والتجارة الدولية	١٩٧٦
٣٣	الرازي للصناعات الدوائية	١٩٩٣
٣٤	الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيميائية والمستلزمات الطبية	١٩٩٣
٣٥	التنقيب للصناعات الإنشائية	١٩٩٠
٣٦	الصناعات والكبريت الأردنية / جيمكو	١٩٨٢
٣٧	الصناعات الصوفية	١٩٦٤
٣٨	مصانع الورق والكرتون الأردنية	١٩٧٣
٣٩	العربية للتصنيع وتجارة الورق	١٩٧٨
٤٠	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها	١٩٨٧

سابعاً. مصادر البيانات

تمّ الاعتماد على دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية الذي نشرته سوق عمان للأوراق المالية والذي يحتوي على المعلومات العامة عن الشركات (التأسيس ، والغايات الأساسية للشركة ، وأعضاء مجالس الإدارة ، ونسبة الملكية للأفراد وشركات القطاع العام) ، فضلاً عن المعلومات المالية المتمثلة بخلاصة الميزانية العمومية وقائمة الدخل ، وأهم النسب المالية الأكثر تداولاً في المجال المهني للوقوف على كفاءة أداء الشركات وتقييمها .

ثامناً. فترة الدراسة

شملت فترة الدراسة ثلاث سنوات هي (٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢) وذلك بسبب سياسة الإفصاح التي اتبعتها السوق المالية بعد سنة ٢٠٠٠ ولورود بيانات تفصيلية عن الشركات المسجلة .

تاسعاً. الأدوات البحثية

لغرض تحقيق هدف البحث واختبار فرضياته اعتمدت الأدوات الآتية :

١. تحليل النسب المالية ..
٢. التحليل الإحصائي ، باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية .
٣. التحليل العاملي .
٤. تحليل الانحدار ، وتضمن تحليل الانحدار المقطعي والانحدار المتجمع أو المتسلسل والانحدار المتدرج .

الفصل الأول
الأسس النظرية للقدرة الائتمانية
وأبعادها ومقوماتها ومداخلها

المبحث الأول
المفاهيم والأساسيات النظرية للقدرة الائتمانية

أولاً. مفهوم الائتمان المصرفي

يعدّ الائتمان المصرفي من أكثر مجالات الاستثمار جاذبية للمصارف ويتمثل بصفة أساسية بالقروض التي تمنحها المصارف لزبائنها (أفراداً ومنظمات .. الخ) . ويقصد بالائتمان المصرفي الثقة التي يوليها المصرف لزبونه بإتاحته مبلغاً معيناً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة ويتم سداؤه بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه (محمد ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٩) .

كما يمكن تعريف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين ويقوم المقرض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقرض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف (السيسي ، ١٩٩٧ ، ص ١٧٠) ويتضح من التعاريف أعلاه أنها تجمع في طياتها عناصر أساسية متمثلة بالثقة التي تعدّ عنصراً أساسياً في العملية الائتمانية التي هي بذاتها قائمة على الثقة متمثلة بشعور المقرض بالمسؤولية إزاء المصرف المانح للائتمان . وأيضاً تحديد المبلغ والغرض والفترة والمقابل الذي يحصل عليه المصرف من جراء ذلك .

ثانياً. مفهوم القدرة الائتمانية **Concept OF Creditworthiness**

يعدّ موضوع القدرة الائتمانية من أهم الموضوعات التي تسترعي اهتمام إدارات المصارف بشكل متزايد في ظل الظروف البيئية المعقدة التي تعمل من خلالها المصارف . ولأن نجاح المصرف يتوقف على مدى نجاحه في رسم سياسته الائتمانية . ويأتي هذا الاهتمام بالقدرة الائتمانية من المصارف وإخضاعها للتحليل والقياس والنمذجة لكون الأنشطة الإقراضية تمثل أكثر مجالات الاستثمار جاذبية نظراً لارتفاع العوائد المتولدة عنها ويمثل الائتمان الممنوح لمنظمات الأعمال الجانب الأكبر في محفظة قروض المصارف التجارية وعملياً تواجه المصارف مشكلة في تحديد القدرة الائتمانية لزبائنها ، نظراً لتداخل الكثير من العوامل التي تؤثر فيها .

ويقصد بالقدرة الائتمانية كما ورد في قاموس Finance & Banking تقييم قدرة الأفراد أو منظمات الأعمال على الدفع لمشترى البضائع أو الخدمات المستلمة

Longman (Dictionary of Finance & Banking , 1997) ووردت في قاموس Business English Dictionary القدرة الائتمانية Credit Worthy adj. إذا كانت الدول أو منظمات الأعمال أو الأشخاص ذوي قدرة ائتمانية Credit Worthy يتمتعون بمركز مالي جيد وسجل تاريخي جيد في تسديد القروض في وقتها المحدد . ولذلك بإمكان المؤسسات المالية إقراض هؤلاء بثقة بأن القروض ستسدد في الوقت المحدد (Longman Business English Dictionary , 2000) ويرتبط مفهوم القدرة الائتمانية بطرفين هما المؤسسة المانحة للائتمان والمستفيد من الائتمان .

وفيما يتصل بالطرف الأول بقدرة هذه المؤسسات على منح الائتمان لكون مصادر الأموال التي تستخدمها المصارف في منح الائتمانات في معظمها تعود ملكيتها للغير سواء كانت ودائع أو قروضاً من مصارف أخرى ، وهنا يُلقى على المصرف تبعات كبيرة أهمها كما ذكرنا سالفاً القدرة على منح الائتمان إضافة إلى تعظيم ثروة ملاك المصرف ، ويلقى على الطرف الثاني تبعات الإيفاء بالتزاماته في الوقت المحدد .

ومن خلال فحص القدرة الائتمانية للمقترضين Test Creditworthiness تستطيع المصارف تصنيف المقترضين والمشاريع الممولة إلى مشاريع مربحة وغير مربحة أو ما شابه ذلك (Gehric , 1998 , 389)

ثالثاً. أبعاد المفهوم

ينطوي مفهوم القدرة الائتمانية على عدة ابعاد نورد منها ما يلي .

■ البعد الاستراتيجي

ويقصد به قدرة المصارف على تحقيق اهداف المالكين في تعظيم الارباح المتحققة من استثمارات أسهمهم (النعيمي ، ٢٠٠٢ ، ١٨٥) في ظل الظروف البيئية التي تعيشها المصارف والتي لم يشهد لها مثيل منذ سنوات خلت . فزيادة حدة التطور التكنولوجي وتقليل حدة الأنظمة والقوانين التي تحكم اعمالها والمنافسة ، فضلاً عن العولمة المالية جعل العديد من المصارف تعيد النظر في استراتيجياتها وعملياتها من أجل الاستجابة للتغيرات البيئية الجديدة. فهذه البيئة هي التي ستحكم على بقاء المصارف واستمرارها والتحدي الأساس للعديد من المصارف في هذه البيئة الجديدة هو الحاجة الى المزيد من التوجه نحو السوق ، وبالتالي إخضاع عملياتها كافة للاختبار من قبل السوق . وهذا يتطلب التركيز على مفهوم تعظيم ثروة المالكين Shareholders Wealth هدفاً أساساً واستراتيجياً . ومع بروز هذا المفهوم ظهرت الحاجة إلى مقاييس جديدة يمكن ان تقدم معلومات مباشرة حول كيفية قيام وحدات المصرف ونشاطاته المختلفة بخلق قيمة للمالكين (Create Value) ومن هنا برزت اهمية النموذج الاقتصادي

والقيمة الاقتصادية المضافة (EVA) Economic Value Added ومقاييس القيمة المعرضة للخطر Value at Risk مقاييس يمكن أن توجه الجهود نحو إحداث تأثير إيجابي في سعر سهم المصرف بالسوق ، وبالتالي تحقيق هدف تعظيم ثروه المالكين (الفيومي ، ٢٠٠١ ، ٤٢٩-٤٣٠) . ولما كانت القرارات الائتمانية من أهم القرارات التي تتخذها المصارف جنباً إلى جنب مع أنشطتها الأخرى ، لذا فإن نجاح المصرف يكمن في تقييم القدرة الائتمانية لزيائنه وما له من انعكاسات تسهم في تحقيق الهدف المنوط بها والمتمثل بتعظيم ثروة المالكين .

وفي هذا المجال يقول Ferrary إن أرباح المصرف تعتمد على نوعية تقييم المخاطر وهذا يعتمد على التقييم الدقيق لمصادقية المدينين (Ferrary, 2003, 674) .

■ البعد الدولي

ينطوي مفهوم القدرة الائتمانية على بعد دولي وعليه يتم تصنيف الدول من وكالات التصنيف الدولية والعالمية على أساس قدرتها الائتمانية (الجدارة) ولا يخفى مدى أهمية توافر القروض ورؤوس الأموال بالأسعار المناسبة للدول والشركات التي تحتاج للتمويل لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية ، كما هو الحال لعدد كبير من الدول العربية . بيد أن ثمة عوامل مؤثرة في تدفق رؤوس الأموال من الأسواق العالمية ، فمن المعروف أن المستثمرين يرتادون أسواق رأس المال العالمية بهدف رئيس يتمثل بزيادة العائد على رؤوس أموالهم . وتكمن المشكلة في أن مؤسسات الاستثمار باستثناء قلة منها لا تملك الموارد والمهارات الضرورية والاساسية لتحليل الائتمان والخطر الذي يرافق استثماراتهم في الأسواق العالمية وخاصة المضطربة منها وإذا كان هذا هو الواقع بالنسبة للمؤسسات فكيف يكون الحال بالنسبة للأفراد ، لذلك فإنه يتعين على المستثمرين الساعين لتحقيق أعلى المكاسب وفي الوقت نفسه تفهم الأخطار المصاحبة لاستثماراتهم أن يعتمدوا في معلوماتهم على مؤسسات تقييم خارجية متخصصة في هذا المجال وتحديد مستوى القدرة الائتمانية وتزويدهم بالاستشارة والنصح وكذلك متابعة التقارير التي تصدر عن المنظمات الدولية مثل تقارير الامم المتحدة (الزنجالي ، ١١٤، ٢٠٠٣) (الأسكوا، ٢٠٠٣) .

■ البعد الرقابي

يتمثل البعد الرقابي لموضوع القدرة الائتمانية في تأكيد المراقبين أن عمليات الإقراض التي تقوم بها المصارف تسير بشكل موضوعي بالارتكاز على مبادئ سليمة . فالمحافظة على سياسات مكتوبة تحوطه بشأن الإقراض وإجراءات إقرار القروض وإدارتها ودعم القروض بالوثائق الملائمة . وهي كلها أمور أساسية لإدارة وظيفة الإقراض لدى المصارف . ومن الضروري أن تكون عمليات الإقراض مرتكزة على معايير ضمان حذرة يوافق عليها مجلس الإدارة في المصرف ، وتبلغ بشكل واضح لموظفيه ومنهم المسؤولون عن عملية الإقراض . ومن الضروري أيضاً ان يتأكد المراقبون من مدى قيام المؤسسة المصرفية باتخاذ قراراتها الخاصة

بمنح الائتمان بعيداً عن المصالح المتناقضة والضغط غير المناسبة من اطراف خارجية . ومن الضروري أيضاً أن يكون لدى المصارف إجراءات متطورة تتيح متابعة مستمرة للعلاقات الائتمانية بما في ذلك الوضع المالي لأهم المقترضين مع ضرورة وجود قاعدة بيانات تقدم تفاصيل أساسية عن أوضاع محفظة القروض بما في ذلك العمليات الداخلية الخاصة بتصنيف القروض وتقييمها (الشاهد ، ٢٠٠٣ ، ٥٢-٥٣) وإن عملية منح التسهيلات بشكلها السليم يتطلب وجود نظام رقابة داخلية فعال لحماية موجودات المصرف من الاختلاس والتلاعب إضافة إلى التأكد من دقة البيانات المحاسبية لكي يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الادارية والتأكد من كفاءة سياسة التسهيلات الائتمانية (ظاهر والأدغم، ٢٠٠٠، ص ٢٩٦).

رابعاً. العملية الائتمانية

عملية تحليل الائتمان هي تقييم للشركة من منظور مانح الائتمان والعنصر الرئيسي لتحليل الائتمان هو التنبؤ باحتمالية أن تواجه المنظمة صعوبات وأخطاراً مالية ، ومدى متانة المركز المالي للمنظمة وهل ستكون قوية بما فيه الكفاية لتسديد ديونها في الوقت المحدد (Palepue, et. al., 2000, 14-2) وفي هذا المجال يذهب Hempel وزملاؤه إلى القول إن جوهر عملية التحليل الائتماني تقييم خطر الإقراض لمنظمات الأعمال أو الأفراد ، ويجب أن نقيم أخطار الائتمان مقابل الأرباح التي يتوقع جنيها من القرض وأوضح أن جوهر عملية التحليل الائتماني يمكن حصرها في أربعة عوامل رئيسة ، هي :

١ . شخصية المقترض وسمعته .

٢ . الغرض من القرض .

٣ . المصدر الرئيس والأساس للسداد .

٤ . الموارد الثانوية للسداد .

١ . شخصية المقترض وسمعته

هناك اتفاق بين معظم المصرفيين أن العامل الأساس والأعظم في القرض الناجح هو المصداقية والنية الحسنة للمقترض ، وعلى النقيض من ذلك فإن المقترضين غير الأمناء لا يشعرون بالالتزام أخلاقي يحتم عليهم تسديد قروضهم . والمقترض المخادع يستطيع أن يحصل على القرض عن طريق تشويه الحقائق وهذا ما يجب إيلاؤه اهتماماً خاصاً من إدارة الائتمان في المصرف للحد من إجراءات كهذه . وعملياً فإن المقترضين الأكفاء والصادقين في تعاملاتهم يكونون مندفعين لتمثيل خططهم بأفضل ما يمكن عندما يتقدمون للحصول على القرض دون أن يكونوا مضللين للمصرف فهم غالباً لا يظهرون مخاوفهم وشكوكهم الداخلية.

٢. الغرض المستخدم فيه القرض

قد يكون الغرض من القرض المقدم لمنظمات الاعمال يكتنفه الغموض على العكس مما عليه في القروض المقدمة للأفراد وهذا ما يتطلب مهارات تحليلية عالية في المحاسبة وتمويل الأعمال وفهم الغرض من القرض بما يساعد المحلل على فهم ما إذا كان طلب القرض معقولاً ومقبولاً في الوقت نفسه .

٣. المصدر الأساس للسداد

ويتمثل في التدفقات النقدية المتولدة من أنشطة المقترض ومدى قدرته على توليد النقد الكافي للوفاء بالتزاماته .

٤. المصادر الثانوية للسداد

تعدّ الضمانات المصدر الثانوي المفضل وهناك مصادر أخرى ثانوية متمثلة بوجود ضامين للمقترض. (Palepu, et. al., 2000, 14-3) (Hempel, et. al., 1994, 397-399) وفيما يتصل بشخصية المقترض وعلاقته بالمصرف وضمانياته فيجب أن تكون المصارف حذرة في هذا الشأن ولتسليط الضوء على هذا الجانب نعرض لدراسة أجراها Jimenes و Saurina على أكثر من ثلاثة ملايين قرض منحتها مؤسسات الائتمان الإسبانية فوجدا أن القروض الممنوحة على أساس الضمانات تحتوي على درجة عالية من احتمالية النكول وأن العلاقة القوية بين المصرف والمقترض تزيد من رغبة المصرف في الأخذ وتحمل أخطار أكثر (Jimenes & Saurina, 2004, 2191) ، وكما يقال فإن أدبيات المقترض هي أفضل ضمانة يعتمد عليها وأية ضمانة أخرى تؤخذ من قبيل التأمين ضد أخطار غير مرئية في الوقت الحالي ولكن يحتمل حدوثها في المستقبل .

ومحصلة القول أن الضمانات لا تجعل من القرض الرديء قرصاً جيداً ولكنها تجعل من القرض الجيد قرصاً أفضل (عقل، ٢٠٠٠، ١٤٩) .

خامساً. أنواع القروض الممنوحة لمنظمات الاعمال

وباستعراض مختصر لأهم أنواع القروض الممنوحة لمنظمات الأعمال حيث تقوم المصارف بمنح أنواع مختلفة من القروض لمنظمات الاعمال متمثلة بالآتي وهي تعدّ من أكثر أنواع القروض انتشاراً ، وتنقسم إلى قسمين قروض قصيرة الأجل وقروض طويلة الأجل.

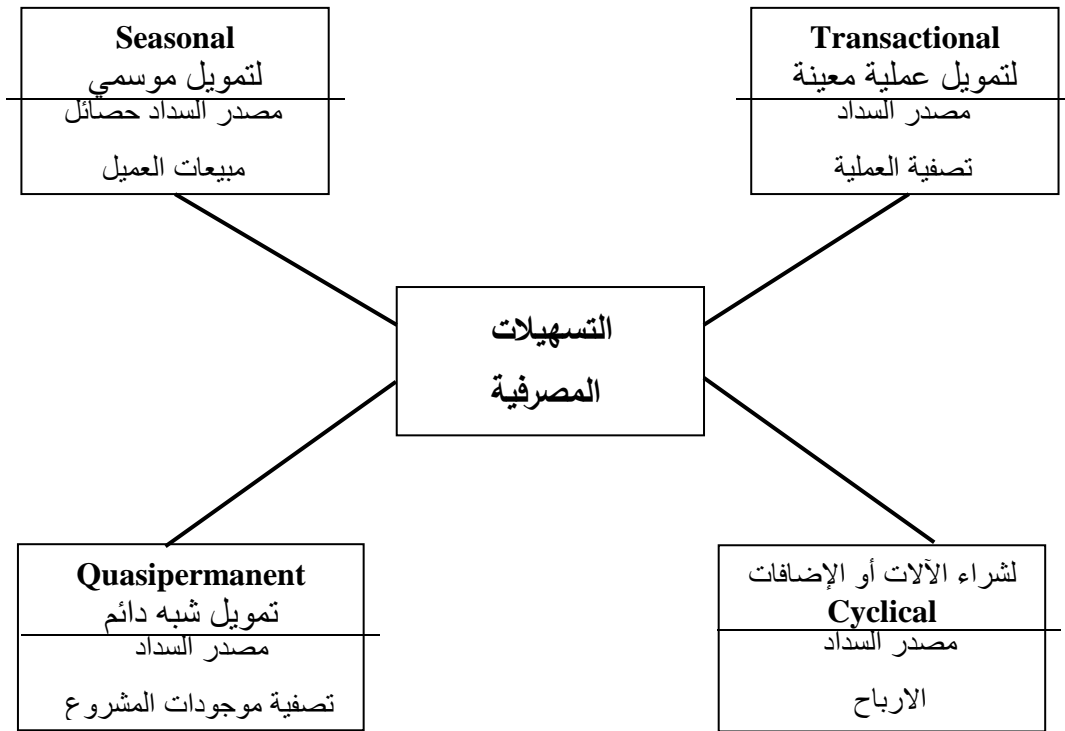
١. القروض قصيرة الأجل : وتشمل قروض تمويل المخزون المتمتع بالتصفية الذاتية Self Liquidation Inventory Loan ، وقروض رأس المال العامل ، وقروض تمويل البناء والتشييد ، وقروض تمويل تجار الأوراق المالية ولا سيما الأوراق المالية الحكومية والتي تكون القروض الممنوحة بضماناتها .

٢. القروض طويلة الأجل : وتتمثل بالقروض المقدمة لدعم المنظمة لشراء المعدات والبناء والتشييد وشراء الموجودات الثابتة أو استبدالها بقروض الائتمان المتجدد Revolving Credit ، هذا فضلاً عن القروض الممنوحة لتمويل عمليات الحيازة Acquisition والتملك والاندماج Merger (Rose, 1999, 549-556) .

ويوضح الشكل الآتي أنواع التسهيلات الائتمانية ومصادر السداد

الشكل (١-١)

أنواع القروض ومصادر سدادها



المصدر ، (الشاهد ، ٢٠٠٢ ، ٣٨١) .

سادساً. تقييم طلبات الاقتراض لمنظمات الاعمال

إن عملية تقييم طلبات الاقتراض لمنظمات الاعمال تتمثل بعناصر أساسية ورئيسة هي تقييم عناصر نظام الائتمان التي تشمل عملية تقييم المدخلات والمخرجات . ومتغيرات المدخلات في نظام تقييم الائتمان Credit Evaluation System يشمل معلومات تفصيلية عن الطلب المقدم من منظمات الأعمال مثل إجمالي الموجودات ، والمبيعات ، والمديونية ، وحقوق الملكية ، والدخل ، والتدفق النقدي جنباً إلى جنب مع المعلومات الأخرى غير المالية وهذه المعلومات تمثل متغيرات المدخلات التي يستخدمها مدير الائتمان لاستنباط ابعاد مؤكدة في عملية تقييم الائتمان (Metawa, 1997, 110) .

وتتم عملية تقييم طلبات الإقتراض لمنظمات الأعمال بحسب ما أوردها

Koch & Macdonald بأربع مراحل :

المرحلة الأولى : مراجعة شاملة للإدارة والعمليات التي تمارسها .

المرحلة الثانية : التحليل المالي باستخدام النسب لبيانات المقترض .

المرحلة الثالثة : تحليل التدفقات النقدية .

المرحلة الرابعة : التوقعات وتحليل الظروف المالية للمقترض .

وفي جميع المراحل يتوجب على المحلل الائتماني فحص الحقائق التي تعدّ وثيقة الصلة

بقرار الائتمان وكيفية الحصول على المعلومات ذات الأهمية في صنع القرار .

المرحلة الأولى

وتتمثل بمراجعة شاملة للإدارة وعملياتها وهذه المرحلة تتم قبل البدء بعملية التحليل

المالي لبيانات المقترض التي تتكون من خلالها خلفية عن أعمال المنظمة ، ويبدأ التقييم بتحليل

هيكل المنظمة وأعمالها ، وما هي طبيعتها القانونية (قابضة ، تضامنية ، مساهمة) ، ومتى

بدأت تمارس أعمالها ، وما هي المنطقة الجغرافية التي تعمل فيها ، كما يشمل التقييم أيضاً

المنتجات والخدمات التي تقدمها ، وموقعها في السوق من حيث النوعية ، وقدرتها على المنافسة

، ومدى تفضيل منتجاتها ، وعلاقة المبيعات بدورة الحياة للمنظمة ، ومدى توفر المواد الخام ،

ونوعية القوى العاملة ، والثقافة التنظيمية السائدة فيها ، وما هي الاستراتيجيات التسويقية

والتسعيرية والاعلانية المتبعة ، ومدى الاستجابة للمتغيرات الخارجية المتمثلة بالتكنولوجيا ،

والقدرة على التكيف مع هذه المتغيرات التي ستساعد على البقاء والاستمرار ، فضلاً عن مدى

توفر الموارد الطبيعية من المصادر المحلية كالطاقة والمواد الخام إضافة إلى الأوضاع السياسية

والإجراءات التي تقوم بها الحكومة من الصحة العامة ، الأمان ، والاحتكار وغيرها . وهذه

العوامل تؤشّر مدى استجابة المقترضين لهذه الظروف

والمتغيرات التي تنعكس على أدائها إيجابياً إذا ما استطاعوا توظيفها لصالح Koch &

Macdonald, 2000, 652-653) (الهندي ، ١٩٩٤ ، ٤٤-٤٧).

المرحلة الثانية

وتتمثل بالتحليل المالي وتحليل النسب المالية للمقترض وتستهل المصارف عملية

التحليل المالي باستخدام البيانات المالية التي يقدمها المقترضون مثل الميزانية وقائمة الدخل

وحساب الأرباح والخسائر والمتاجرة ، وحساب التشغيل في حالة المنشآت الصناعية ، فالتحليل

المالي يتناول التعامل مع القوائم المالية وكل ما تتناوله من بيانات إجمالية وتفصيلية وفحص

المركز المالي وعناصر الميزانية وتغيراتها خلال فترة زمنية ودراسة مصادر الأموال واستخداماتها

وهيكل رأس المال والتعرف على مصادر الدخل المتاحة والقدرة على سداد الالتزامات في

مواعيدها المحددة ، ثم توفير بعض النسب والمؤشرات المالية التي تدعم عملية اتخاذ قرار الائتمان (السيسي ، ١٩٩٧ ، ٢١٤) .

وبما أن الحالة المالية للمقترض يعدّ من أهم المعايير التي تأخذها ادارة المصرف بعين الاعتبار في تقييم أهليته ، فإن التحليل المالي لهذه الحالة يصبح من المتطلبات الاساسية لعملية صنع القرار الائتماني ، وهناك عدد من النسب المستخدمة في تحليل المركز المالي والائتماني للمقترض ويمكن تقسيمها إلى أربع مجاميع (معلا والظاهر ، ١٩٩٩ ، ٢٤٣) هي نسب السيولة ، ونسب النشاط ، ونسب رأس المال ، ونسب الربحية . فضلاً عن النسب الواردة أعلاه هناك نسب أخرى ذات أهمية في صنع القرار الائتماني تتمثل بمؤشرات السوق المالية لا سيما للمنظمات المسجلة في سوق الأوراق المالية التي تهتم بسلوك أسعار الأسهم .

وتشمل هذه النسب نسبة سعر السهم إلى ربحيته ، ومعدل توزيعات الأرباح ، والقيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية ، ومقسوم الأرباح للسهم الواحد (الحسيني والدوري ، ٢٠٠٠ ، ١٣٨-١٣٩) ، هذا بالإضافة إلى النسب التي تهتم وتؤشر نوعية الإدارة في المنشأة ، وقياس قدرتها على التحكم في مصاريفها ومراقبتها وهذه المقاييس متمثلة بالاتي : (Rose, 1999, 560)

- الأجرور والرواتب / صافي المبيعات .
- إجمالي المصاريف / صافي المبيعات .
- مصاريف الاندثار / صافي المبيعات .
- مصاريف الفوائد على الأموال المقترضة / صافي المبيعات .
- كلفة البضاعة المباعة / صافي المبيعات .
- مصاريف البيع ، الادارية وأخرى / صافي المبيعات .
- الضرائب / صافي المبيعات .

فضلاً عن دراسة البنود خارج الميزانية Off Balance Sheet Items والمطلوبات الطارئة Contingent Liabilities والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية (مطر ، ٢٠٠٠ ، ٣٤٥) .

وإلى جانب التحليل المالي بالنسب الذي يمثل العوامل المالية هناك عوامل غير مالية مثل (نوعية الإدارة ، وحالة الصناعة ، وحجم الشركة ، وعمرها) التي إذا ما استخدمت معاً تقود إلى نتائج أكثر دقة بشأن التنبؤ بأحداث الإعسار وبالتالي تحديد القدرة الائتمانية مما لو

كان استخدام كل منها منفرداً ، وهذا ما أكدته دراسة Grunert وزملائه عن دور العوامل غير المالية في التصنيف الائتماني الداخلي التي أجريت على المصارف الرئيسية الأربعة في ألمانيا وذلك من خلال تحليل بيانات ملفات الائتمان لها (Grunert, et. al., 2004, 1) .

المرحلة الثالثة

تحليل التدفقات النقدية Cash Flow Analysis فقد اتجه التحليل الائتماني اتجاهاً متزايداً نحو استخدام الأساليب الكمية في التحليل بعد أن كان هذا التحليل مبنياً بشكل كلي على استخدام الأساليب الوصفية في اتخاذ القرار الائتماني ، فبدلاً من التركيز على صفات المقترض الشخصية وقدراته الذاتية - مع عدم التقليل من أهميتها - إلى تحليل المعلومات التاريخية الواردة في القوائم المالية ، وكذلك على تحليل معلومات القوائم المالية التقديرية وكشوفات التدفق النقدي المعدة لفترة مستقبلية (عقل ، ٢٠٠٠ ، ٥٤٥) . والمعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية تساعد مستخدمي القوائم المالية في التعرف على مصادر النقدية وكيفية استخدامها في أنشطة المنشأة المختلفة وهذا يساعد على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وهذه التدفقات تمثل المدخلات لنماذج تقييم المنشآت وتحديد اسعار الاسهم الفعلية (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، ٢٠٠١ ، ٣٤٩) .

والتدفق النقدي هو توقع مبني على أسس سليمة ومنطقية لكمية المقبوضات والمدفوعات النقدية المتوقعة وموعدها . وكشف التدفق النقدي بهذه الصيغة يعطي فكرة عن مواعيد دخول النقد للمنظمة ومواعيد خروجه منها خلال الفترة الزمنية المحددة للدراسة ، وتوفر معلومات عن كمية التمويل المطلوب ونوعه ، وهل هو لأجل قصير أم متوسط أم طويل (عقل ، ٢٠٠٠ ، ٥٤٥) .

هذا ونجد معظم المحللين يركزون على التدفق النقدي عند تقييم منظمات الاعمال ويتوجيه من الإدارة العليا في المصارف لدعم قراراتهم الائتمانية عن طريق معلومات عن التدفقات النقدية لكل مقترض وكيفية حساب هذه التدفقات النقدية للمنظمات من عملياتها ومقارنة التدفقات النقدية المتوقعة مع أصل القرض وفوائده والنفقات النقدية الاخرى المقدره لتقييم القدرة الاقتراضية للمنظمة وقوتها المالية Financial Strength ، وهذا التدفق يجب أن يكفي لتغطية الفوائد وأصل القرض (Koch & Macdonald, 2000, 661) .

وهناك مجموعة من الاعتبارات يجب ان تراعى في دراسة بنود قائمة التدفق النقدي ،

هي :

- أن يتم التركيز على التدفق النقدي التشغيلي بكونه الأهم بين مصادر النقد لانه يتسم بالاستمرارية عكس المصادر الأخرى ذات الطبيعة الاستثنائية وفي هذه الحالة يجب تحديد نسبة مساهمة التدفق التشغيلي من جملة مصادر النقد .
- تحديد نسبة التدفق النقدي التشغيلي من ديون المنظمة ومدى كفايته لسداد الأقساط المستحقة (مطر ، ٢٠٠٠ ، ٣٤٥-٣٤٦) . وفي دراسة التدفق النقدي الاستثماري يجب التعرف على المجالات الرئيسية لاستخدامات النقد وعلاقتها بالسياسات الاستثمارية لإدارة المنظمة . وهناك

العديد من أوجه الإنفاق النقدي التي لا يعكس بشكل مباشر في القوائم المالية ، وعملياً الإنفاق الرأسمالي والاستثماري طويل الأجل يتطلب النقد ولكنه لا يُعكس في قائمة الدخل ، وإذا كان التدفق النقدي التشغيلي لا يكفي لتغطية الإنفاق الرأسمالي والاستثماري طويل الأجل مما يتطلب تمويل إضافي ، ولكونه لا يظهر في قائمة الدخل يتوجب حسابه (Koch & Macdonald, 2000, 662) ، وفي دراسة التدفق النقدي التمويلي يمكن التعرف من خلاله على مصادر التمويل الأخرى في المنظمة ونوع السياسات التي تتبعها في هذا المجال ومدى اعتمادها على الديون الخارجية مصدراً للتمويل ، ومن ثمّ قدرة المنظمة على الإيفاء بالتزاماتها ، وتتأتى أهمية قائمة التدفقات النقدية من أنها توفر معلومات لا تظهرها قائمة الدخل والميزانية ، ولكي تتصف هذه المعلومات بالملاءمة لا بد أن تكون لها قيمة تنبؤية Predictive value تحسن من قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل في ضوء نتائج الماضي والحاضر وأن تمتلك المعلومات الملائمة قيماً استرجاعية Feedback Value متمثلة بقدرتها على الكشف عن مدى نجاح المستخدم في تحقيق توقعاته السابقة ، أي تساعده في دحض أو تعزيز التوقعات ، ومن ثمّ لا بد أن تعرض في الوقت المناسب وأن تتصف المعلومات بالموثوقية Reliability ، التي تعني قدرة المعلومات في التعبير عن فحوى الأهداف أو العمليات الاقتصادية وبالشكل الذي يُمكن المستخدمين من الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم (الطريحي والعامري ، ٢٠٠٣ ، ١١٢) .

ومحصلة القول يمكن إجمال الأهداف التي تحققها المصارف من قائمة التدفق النقدي (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، ٢٠٠١ ، ٢٤٩ ، عقل ، ٢٠٠٠ ، ٥٤٧) في الآتي :

- ١ . قدرة المنظمة على توليد النقد في المستقبل .
- ٢ . قدرة المنظمة على دفع الالتزامات والأرباح .
- ٣ . تقدير حاجة المنظمة من التمويل الخارجي .
- ٤ . تساعد على وضع برنامج للتسديد المناسب .

المرحلة الرابعة

وتتضمن التوقعات وتحليل الظروف المالية للمقترضين وتقوم التوقعات المالية بصياغة افتراضات معقولة عن مبيعات المنشأة المستقبلية واحتياجاتها من رأس المال العامل والأنفاق الرأسمالي ، ومصاريف العمليات والضرائب وتوزيعات الأرباح وهذه الافتراضات والتنبؤات تتم بموجب وضع سيناريوهات مختلفة والأخذ بنظر الاعتبار ليس فقط أفضل تخمين فحسب ، بل أيضاً السيناريو التشاؤمي ، ولذا يجب أن تكون المنظمة من القوة بما فيه الكفاية لكي تستطيع السداد حتى في ظل السيناريو التشاؤمي . وكذلك التنبؤ بحجم التدفق النقدي وبمقارنتها مع

الفوائد المتوقعة واصل الدين على جميع التزامات الديون والنفقات النقدية الإلزامية (Koch & Macdonald, 2000, 652) (Palepue, et. al., 2000, 14-8).

سابعاً. معايير القرار الائتماني

تشير المعايير الائتمانية إلى الحد الأدنى من المتطلبات الواجب توافرها في المقترض المتقدم لطلب الائتمان حتى يمكن للمصرف منحه الائتمان المطلوب ، ويعني ذلك أن المعايير الائتمانية تمثل أدنى قوه مالية يمكن أن يقبلها المصرف لمنح المقترض الائتمان . وعلى ضوء تلك القوة المالية يتم تحديد شروط الائتمان لكل مقترض ويتطلب وضع المعايير الائتمانية قياس ما يعرف بالجودة الائتمانية Credit Quality لكل مقترض التي تعني مقدار الربحية المتوقع ان يحصل عليها المصرف نتيجة قيامه بتقديم الائتمان (طه ، ٢٠٠٠ ، ٣١٣-٣١٤) . ولعل أبرز منظومة ائتمانية لقيت قبولاً عاماً لدى محلي الائتمان على نطاق واسع وذات تداول واهتمام بين الأكاديميين والممارسين ما أسماها البعض 5C's of Credit (Koch & Macdonald, 2000, 619) ، وأما Rose فقد أطلق عليها 6C's of Credit وسيتم عرضها في الجدول (١-١) .

الجدول (١-١)
معايير القرار الائتماني

الرقابة Control	الظروف Conditions	الضمانات Collateral	النقد Cash	القدرة Capacity	الشخصية Character
<ul style="list-style-type: none"> ■ القوانين المصرفية المطبقة وكذلك التعليمات المتعلقة بالأسلوب ونوعية القروض المقبولة ■ التوثيق الكافي لعمليات المراجعة الدورية ■ توقيع الإشعار والإعداد السليم لتوثيق القرض ■ توافق طلب القرض مع السياسة الائتمانية المكتوبة ■ مدخلات من كادر غير ائتماني مثل خبراء الاقتصاديين أو السياسيين بما يخص الظروف الخارجية المؤثرة على سداد القرض 	<ul style="list-style-type: none"> ■ الوضع الراهن للمقترض في الصناعة والحصة السوقية المتوقعة . ■ أداء الشركة مقارنةً بالشركات في الصناعة نفسها ■ المناخ التنافسي لمنتجات المقترضين ■ حساسية المقترضين والصناعة لدورات الأعمال والتغيرات التكنولوجية ■ ظروف سوق العمل في قطاع صناعة المقترضين أو منطقة السوق ■ تأثير التضخم في ميزانية المقترض والتدفقات النقدية ■ الأفق المستقبلية للمقترض على المدى الطويل ■ تأثير العوامل البيئية والسياسية والتنظيمية في عمل الشركة والصناعة 	<ul style="list-style-type: none"> ■ ملكية الموجودات ■ درجة تعرض الموجودات للإهمال والخطر ■ قيمة تسييل الموجودات ■ درجة التخصصية في الموجودات ■ حقوق الحجز والقيود تجاه الأراضي والعقارات والمعدات ■ تغطية التأمين الضمانات المصدرة للآخرين ■ الوضع النسبي للمصرف كمقترض في رفع الدعوى للمطالبة بموجودات المقترض ■ الاحتياجات التمويلية المستقبلية المحتملة 	<ul style="list-style-type: none"> ■ المتبقي من الدخل للمقترض والأرباح السابقة وتوزيعاتها وسجل مبيعات الشركة ■ كفاية التدفقات النقدية السابقة والمتوقعة ■ احتياطات السيولة المتوفرة ■ دوران المدفوعات والحسابات المدينة والمخزون ■ هيكل رأس المال والرافعة المالية ■ رقابة المصروفات ■ نسب التغطية ■ اتجاه أداء الأسهم للشركة المقترضة ونسبة السعر إلى ربحيته (P/E) ratio ■ نوعية الإدارة ■ التغيرات المحاسبية الجديدة 	<ul style="list-style-type: none"> ■ التعرف على هوية المقترض والضامن له . ■ نسخ من بطاقات الضمان الاجتماعي وميثاق الشركة ، القرارات وعقود الشراكة ، ووثائق قانونية أخرى ■ وصف تاريخي للمقترض والأهلية القانونية للمالكين وطبيعة عملياتها والمنتجات والمقترضين الأساسيين والموردون للشركة المقترضة 	<ul style="list-style-type: none"> ■ السجل التاريخي لمدفوعات المقترض ■ خبرة المقترضين الآخرين مع هذا المقترض ■ الغرض من القرض ■ سجل متابعة المقترض للأعمال المنتبأ بها والدخل الشخصي ■ التصنيف الائتماني ■ وجود ضامين للمقترض المحتمل

المصدر : من إعداد الباحث بتصريف من (Rose, 1999, 529) .

ثامناً. مصادر المعلومات وأهميتها في صنع القرار الائتماني

هناك العديد من المصادر المختلفة لتوفير المعلومات اللازمة لتقييم الخطر الائتماني والقدرة الائتمانية للمقترض وتسعى المصارف جاهدة للحصول على هذه المعلومات . وتتعدد في الدول المتقدمة المصادر المتنوعة للحصول على المعلومات ، وتتمثل بالآتي (الشواري والشواري ، ٢٠٠٢ ، ٢٣٥-٢٣٦) (Shao, et. al., 1997, 22) (الشماع، ١٩٩٢ ، ٢٣٩) :

- المقترض نفسه أو العاملين لديه .
 - المتعاملين مع المقترض .
 - المنافسين للمقترض .
 - المحيطين بالمقترض من شركات في المجال نفسه الذي يمارسه .
 - المصارف التي يتعامل معها المقترض .
 - الجهات الحكومية والرسمية التي لها اتصال بالمقترض .
 - سجلات المصارف التي تعكس معاملات المقترض .
 - سجلات المقترض نفسه .
 - نشرات الغرف التجارية والصناعية .
 - النشرات الإحصائية التي تصدرها الحكومة .
 - المجالات الاقتصادية المتخصصة .
 - الصحف الرسمية
 - تقارير مجالس إدارات الشركات المساهمة ومراقبي الحسابات .
 - شبكة المعلومات الدولية .
 - الجمعيات الائتمانية ، وهي جمعيات تعنى بجمع المعلومات الائتمانية على الصعيد المحلي وتتراسل مع بعضها لتبادل المعلومات .
 - وكالات الائتمان العالمية وهي وكالات تجمع البيانات وتحللها وتضعها بشكل مؤشرات دورية تباع للمشاركين فيها وتبويب المعلومات قطاعياً وجغرافياً ويجري تحديثها باستمرار ويجري تصنيف المنظمات بمراتب ائتمانية Credit Rating ويتم نقلها إلى المستفيد إلكترونياً بواسطة الإنترنت ومن أهم هذه المكاتب Brad Street Standard & Poors, Dun & .
 - إضافة إلى القوائم المالية والتقارير المتعلقة بالمنظمة .
- وهذا ما يقودنا إلى مفهوم التصنيف الائتماني Credit Rating وهو كما ورد في القاموس الاقتصادي عملية تقييم لاحتمالية قدرة الأفراد ، والمؤسسات ، والدول ورغبتهم في تسديد ديونهم وهذا التقييم يعتمد على توفر المعلومات عن إجمالي الموجودات والمطلوبات والتعرض للخطر والسجلات السابقة عن المدفوعات الآجلة للفوائد وأصل الدين عند الاستحقاق ، والأفراد ،

والمؤسسات والدول التي تتمتع بتصنيف ائتماني جيد تستطيع الاقتراض أو الحصول على البضائع بالأجل بسهولة أكثر وكلفة أقل مقارنة بمن يمتلكون تصنيفاً ائتمانياً ضعيفاً ووكالات التصنيف الائتماني هي مؤسسات متخصصة في تجميع المعلومات المناسبة وتحليلها لتزويدها للأخريين (Dictionary of Economics, 2002) والهدف الرئيس للتصنيف الائتماني تبويب وتصنيف أدوات الدين للمنظمات بالاعتماد على قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها ، فضلاً عما يحققه المستثمرون من خلال تزويدهم بالمعلومات عن الأخطار التي تحيط بمنظمات الأعمال وما تحققه للمنظمات نفسها كما لوحظ من التعريف من سهولة حصولها على الأموال اللازمة معتمدة على أدائها المرضي وبكلفة قليلة للأموال (Shekhar & Shekhar, 1998, 129) ، فمثلاً عندما تقوم شركة S8P بتقييم القدرة الائتمانية تأخذ بالحسبان كلاً من خطر الأعمال Business Risk والخطر المالي Financial Risk ، وتحليل خطر الأعمال يشمل تقييم سمات وخصائص الصناعة والوضع التنافسي لكل المنظمات وحجمها وقدرات المنظمة والعوامل المنظمة من خلال المقارنة .

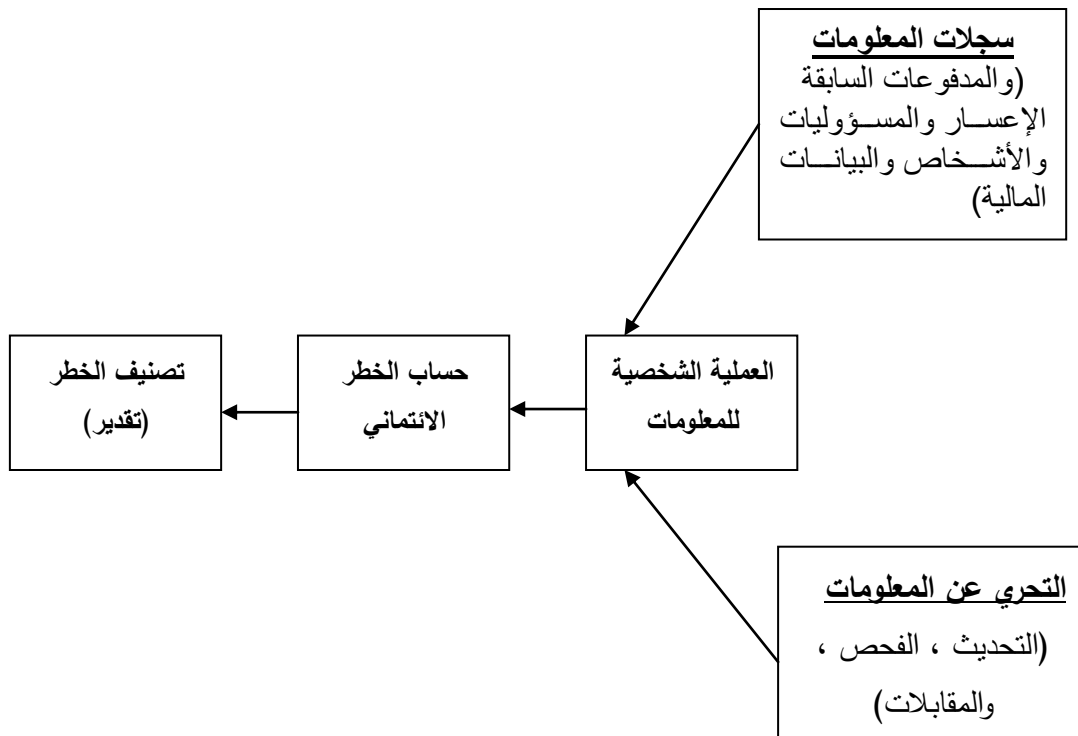
أما الخطر المالي فيتعلق بكل من نوعية الإجراءات المحاسبية والربحية وهيكل رأس المال وحالة التدفقات النقدية والمرونة المالية أي القدرة على التغيير والسياسة المالية ككل . وعلى ما يبدو فإن خطر الأعمال أكثر صعوبة للتحديد والقياس مقارنة بالخطر المالي وعلى الرغم من ذلك فكلاهما يحدد بمجموعة من العوامل تؤدي دوراً مهماً في مهمة التصنيف (Amato & Furfine, 2004, 8) .

ومن هنا تبرز أهمية جهاز الاستعلامات الائتمانية Credit Information الذي يعدّ بمثابة الجهاز العصبي للمصرف للأهمية القصوى التي يتيحها هذا النظام لإدارة المصرف في موازنة قراراتها والحفاظ على اتساق المصرف وتوافقه مع المتغيرات المحلية والدولية والقدرة على مواجهة ظاهرة الديون المتعثرة قبل نشوئها . وعليه فإن الاستعلامات الائتمانية هي البداية الرئيسة لصناعة القرار الائتماني كما أنها أحد المراحل المتقدمة في الصناعة بما يخلق تكاملاً بين عمليتي إدارة الاستعلامات والائتمان في صناعة القرار الائتماني في ظل أدنى أخطار ممكنة . ولذلك يمكن تعريف الاستعلامات الائتمانية بأنها الجهد المنظم المتواصل وفق ضوابط مستقرة ومفاهيم محددة وأساليب متنوعة بهدف إمداد صانع القرار الائتماني بكم متدفق من البيانات والمعلومات بالحجم والشكل والكلفة والوقت المناسب وعندما أدركت المصارف في الدول المتقدمة أهمية هذه الوظيفة أطلقت على أجهزة الاستعلامات اسم إدارة البحث والتحري أو الاستخبارات الائتمانية Credit Investigation وهذه النظرة المتطورة لجهاز الاستعلامات أحدثت تطوراً واضحاً في وظائفه باتساع نشاطه في إعداد وتكوين رأي متخذ القرار وترشيد قراراته وتزويده بالبيانات والمعلومات الموضوعية التي تناسب الغرض الذي جمعت من أجله وهذا ما أتاح إدارة

فاعلة للمعلومات الائتمانية في المصارف والحصول على المعرفة الشاملة وتحديثها بصورة مستمرة ، ومن ثم يعدّ نظام الاستخبارات الائتمانية أحد الأدوات التحليلية ، وتنحصر مهامه في البحث والاستقصاء عن كمية ونوعية المعلومات المطلوبة من محل الائتمان في ضوء تحسسه لأهميتها وبما يخلق تكاملاً وترابطاً بين أجهزة البحث والدراسة والتحليل واتخاذ القرار الائتماني الرشيد (الشواربي والشواربي ، ٢٠٠٢ ، ٢٣١-٢٣٣) . وتتضح عملية التحري عن الخطر الائتماني من خلال الشكل الآتي :

الشكل (١-٢)

عمليات التحري عن الخطر الائتماني



Source: (Laitinen, 1999, 100).

ولتسليط الضوء على أهمية المعلومات التي تتولد من خلال وكالات الائتمان نعرض لدراسة أجراها Udell & Kallberg في الولايات المتحدة في هذا الشأن وتوصلت الدراسة إلى أن المعلومات المقدمة من Dun & Brad Street ذات أهمية للمقترضين في صنع القرار الائتماني ولها القدرة على التنبؤ في فشل الشركات ولها قيمة اقتصادية مضافة للمقرضين ، وفي تقييم نوعية المقترضين (Kallberg & Udell, 2003, 466).

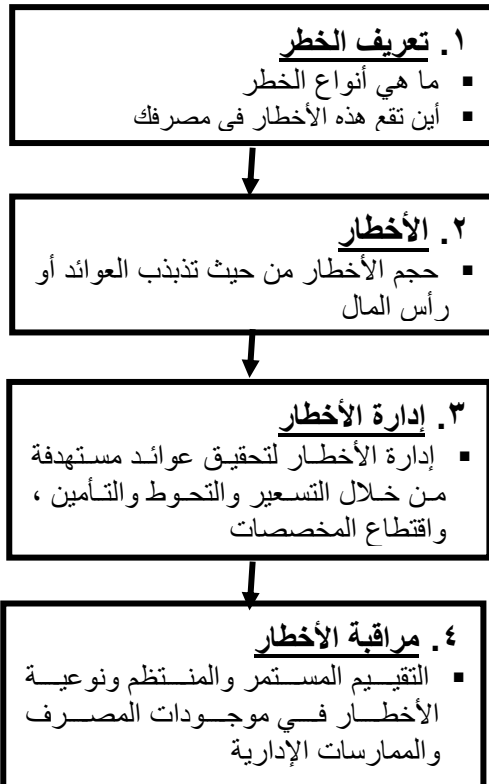
المبحث الثاني

الأسس النظرية لخطر الائتمان وعلاقته بالأخطار المالية

أولاً. مفهوم الخطر

ينطوي العمل المصرفي على أخطار كبيرة ومتعددة وتحمل جانبيين الأول هو احتمال حدوث حدث ما والثاني هو مقدار أو حجم النتائج المترتبة من جراء ذلك الحدث ، وهي بالمعنى العام تعني احتمال تحقق الخسارة (الشيخلي وتوفيق ، ٢٠٠٢ ، ٨) ويعرف الخطر في الإدارة المالية بأنه التقلب في العوائد أو تحقيق مردود فعلي أقل من المردود المتوقع من جراء توظيف الموارد المالية في محفظة استثمارية معينة (الحسيني والدوري ، ٢٠٠٠ ، ١٦٦) وفي الصناعة المصرفية تعني هل سيجدد المقرض قرضه ؟ وهل ستزداد الودائع في الشهر المقبل ؟ وهل ستزداد أسعار أسهم المصرف وتزداد إيراداته ؟ وهل سترتفع أسعار الفائدة الأسبوع القادم أم ستخفض ؟ وهل سيخسر المصرف الدخل أو القيمة إذا حصل ذلك ؟ (Rose, 1999, 170) إن الصناعة المصرفية تركز في مضمونها على فن إدارة الأخطار وكيفية التعامل معها وعلى الرغم من المدلول السيئ لمعناها مما يوحي بضرورة تجنبها فهي شيء جيد فبدونها تقل الأرباح أو تنعدم ، الأمر الذي لن يرضى مالكي الأسهم سواء كانوا حكومات أو مؤسسات أو أفراداً ولا المودعين الذين يسعون لتنمية مدخراتهم (البردعي ، ٢٠٠٢ ، ١٣٩) . وإدارة الأخطار تعني القبول المدروس للإخطار من أجل تحقيق العوائد وتتضمن اتخاذ القرارات الخاصة بموضوع الموازنة بين الخطر والعائد واستخدام أدوات مالية مختلفة لتحقيق نسبة مرضية من العوائد المرجحة على الأخطار .

ويوضح الشكل الآتي إطار العمل الأساس لإدارة الخطر في أي مصرف :



الشكل (١-٣)

إطار العمل الأساسي لإدارة الخطر في المصارف

Source: www.cbj.gov.jo

ثانياً. أنواع الخطر

سيتم التركيز في هذا المبحث على أربعة أنواع من الأخطار التي يتعرض لها العمل

المصرفي ، وهي :

١. خطر السيولة

عرف Myers خطر السيولة بأنه عدم امتلاك المصرف للأموال الكافية لمقابلة الاحتياجات النقدية (Myers, 1993, 29). وأشار Hempel وآخرون إلى أن ذلك من جراء سحب الودائع وزيادة الطلب على القروض مع مصادر السيولة الفعلية أو المتوقعة سواء كانت من بيع الموجودات التي بحوزة المصرف أو ما يمكن إحرازه من المطلوبات الإضافية (Hempel, et. al., 1994, 67) فعندما يطالب المودعون بنقد حاضر يتوجب على المصرف إما أن يقتصر أموالاً إضافية أو يبيع موجودات لتلبية طلبات المودعين لسحب أموالهم والموجودات الأكثر سيولة هو النقد وبالإمكان استخدام هذا الموجود لتلبية الطلبات المباشرة للمودعين بسحب أموالهم وذلك على الرغم من أن المصارف تخفض موجوداتها النقدية لأنها تحقق لها الفائدة . إن حالات السحب اليومية تكون أمراً متوقفاً ويمكن للمصرف أن يتوقع اعتيادياً أن يقتصر أموالاً إضافية لتلبية أي حالات نقص في النقد من أسواق النقد والأسواق المالية . وتواجه المصارف أحياناً كثيرة أزمت سيولة تعود إما لافتقار الثقة أو لبعض الاحتياجات النقدية غير المتوقعة مما يترتب عليه لجوء المصارف إلى بيع موجوداتها الأقل سيولة لمواجهة طلبات السحب ، وينتج عن هذا خطر سيولة أكبر ، إذ إن بعض الموجودات ذات الأسواق الضعيفة Thin Market تولد أسعار دنيا عندما يكون البيع آنياً مما لو توفر الوقت الكافي للتفاوض على البيع ، ونتيجة لذلك فإن تصفية الموجودات بأسعار منخفضة أو أسعار البيع السريع قد يهدد قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته (Saunders, 1997, 83).

وهذا يأتي من عدم التوافق بين الربحية التي تسعى إليها المصارف والسيولة التي يتوجب عالية الاحتفاظ بقدر مناسب منها كتوظيف أمواله في استثمارات عالية الربحية ومنخفضة السيولة (الشيخلي وتوفيق ، ٢٠٠٢ ، ٨) .

يتشكل الإطار العام لإدارة خطر السيولة من ثلاثة أوجه قياس وإدارة صافي متطلبات الأموال ونمو السوق وخطة الطوارئ Contingent Plan للتنبؤ بالأحداث ، وهو الجزء الأهم في تخطيط وإدارة خطر السيولة وتحليل صافي متطلبات الأموال ويستخدم بناء سلم الاستحقاقات وحساب صافي الفائض أو العجز التجمعي للأموال في التواريخ المختارة . وكذلك يتوجب على المنظمين حساب التدفقات النقدية . ولتقييم ما إذا كانت الاحتياجات من السيولة كافية أم لا يعتمد في ذلك على سلوك التدفقات النقدية تحت ظروف مختلفة واستخدام سيناريوهات مختلفة لإدارة خطر السيولة (Greuning & Bartanovic, 2000, 117) وفي هذا الشأن أورد

(Rose) ثلاث استراتيجيات لمعالجة مشاكل السيولة في المصرف هي ، تزويد السيولة من الموجودات السائلة والأخرى تتعلق بالافتراض لمواجهة الطلب على النقد وأخيراً الموازنة بين الموجودات والمطلوبات (Rose, 1999, 352)

٢. الخطر الائتماني

يعرف الخطر الائتماني بأنه التغيير في قيمة محفظة القروض Portfolio Value ويعزى ذلك إلى فشل الأطراف المقابلة Counterparties لدفع التزاماتهم (Pyle, 1997, 12) وعرف Hempel الخطر الائتماني للمصرف بأنه الخطر الناجم عن عدم تسديد كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين أو كلاهما معاً للقروض وفقاً لما هو متفق عليه ، وخطر الائتمان يحسب من خلال ملاحظة وحساب نسبة الموجودات من القروض متوسطة النوعية Medium Quality Loans (Hempel et. al., 1994, 67) وبما أن القروض تمثل الجزء الأكبر من استثمارات المصارف وموجوداتها ، لذلك يجب إيلاء اهتمام خاص لنوعية الموجودات Assets Quality وتعود إلى حجم الأخطار أو احتمالية الخسارة في موجودات المصرف ، وإذا كان حجم هذه الأخطار صغيراً تعدّ نوعية الموجودات جيدة . وعندما تظهر هذه الأخطار بدرجة كبيرة تعدّ غير جيدة وذات أخطار عالية ، وقد يعاني المصرف من خسائر الموجودات بطرق عدة منها مثلاً وليس حصراً خسائر القروض الناجمة عن عدم رغبة واستعداد المقترض Unwilling أو عدم القدرة على التسديد . وكذلك الحال لعقارات المصرف التي بحوزته التي ربما تنخفض قيمتها بسبب ظروف السوق الصعبة Poor Market Condition ، وانخفاض قيمة الأوراق المالية التي بحوزتها بسبب التغيرات في أسعار الفائدة أو بسبب إفسار المصدرين لهذه الأوراق . إلا أن الاهتمام في محفظة القروض تنصدر هذه كلها ، لأن معظم حالات الفشل في المصارف تحدث بسبب مشاكل القروض ، وتعدّ الإيرادات المتحققة من القروض الأغلب في إيرادات المصرف من موجوداته

(Myers, 1993, 27)

أ. إدارة خطر الائتمان وفقاً لمقررات لجنة بازل

نظرت مقررات لجنة بازل عام ١٩٨٨ بعناية إلى الحماية اللازم توفيرها للأسواق المالية المحلية والعالمية فيما يتصل بخطر الائتمان على وجه الخصوص . وعلى الرغم من أن مقررات لجنة بازل (٢) توفر الفحص الدقيق اللازم للعديد من المسائل يبقى خطر الائتمان من المواضيع الرئيسية وبؤرة التركيز وذلك عائد إلى الأسباب المذكورة آنفاً (السبب الرئيس الكامن وراء فشل العديد من المصارف ففي أغلب المصارف ما يزال خطر الائتمان يكوّن نصيب الأسد من رأس المال) (المخلافي ، ٢٠٠٤ ، ٨٦) .

ولقد أصبحت أخطار الائتمان إحدى القضايا الهامة التي توليها السلطات النقدية والاقتصادية في كافة الدول المتقدمة والنامية أهمية كبيرة ولا سيما في ظل تزايد سرعة عجلة العولمة المالية Financial Globalization وانفتاح الأسواق المالية والمصرفية على بعضها لذلك أصدرت لجنة بازل في أيلول ٢٠٠٠ مجموعة من المقررات والمعايير الجديدة تتصل بأسس إدارة خطر الائتمان في المصارف في خطوة تستهدف تدعيم البيئة المالية والعالمية وإصلاح القطاع المالي والمصرفي من خلال إيجاد بيئة مناسبة للائتمان ووضع المعايير المناسبة لتنفيذها ولضمان تفعيل الرقابة على خطر الائتمان . وفي إطار ما توصلت إليه لجنة بازل من دراسات حددت هذه الوثيقة العوامل والأسباب الرئيسة لحدوث أخطار الائتمان (الشورابي والشورابي ، ٢٠٠٠ ، ٧٠-٧١) ومنها :

١. تركيز الائتمان Credit Concentration

ويعدّ من أهم العوامل التي تؤدي إلى مشاكل ائتمان كبرى ويمكن عدّ تركيز الائتمان من أهم الأحداث التي يتعرض لها المصرف وتكون الخسائر المحتملة عنها كبيرة جداً نسبة إلى رأس المال أو مجموع موجودات المصرف. ويكون تركيز الائتمان إما بشكله الشائع في التركيز بقطاع معين أو أفراد معينين أو تركيز الائتمان غير المباشر الذي ينتج من خلال عوامل أخرى تؤدي إلى ظهوره وكذلك العلاقة بين خطر السوق وخطر الائتمان وبين خطر السيولة والائتمان .

٢. عمليات الائتمان Credit Operations

أظهرت الدراسات التي أجرتها لجنة بازل في كثير من دول العالم ولا سيما تلك التي شهدت أزمات مصرفية Banking Crises أن معظم مشاكل الائتمان تعكس بصفة رئيسة ضعف عمليات إدارة وضمان الائتمان . كالأزمات التي حصلت في دول شرق آسيا والسبب الرئيس الذي يكمن وراءها هو كما أشرنا ضعف عمليات التنظيم والإشراف ولذلك تجمعت لدى المؤسسات المصرفية مبالغ كبيرة من القروض المتعثرة Non performing Loans وغير المزودة برأس المال والاحتياطيات (Rahman, et. al., 2004, 46) والتي يمكن تجنبها من خلال نظام داخلي جيد لإدارة عمليات الائتمان وما توصلت إليه الدراسات في هذا المجال أن كثيراً من المصارف لا تبذل المجهود اللازم والكافي لتقييم الائتمان بدقه قبل منحه ومنها دراسة Rahman وزملائه .

٣. تأثير الائتمان بظروف السوق والسيولة

دون أدنى شك أن الائتمان يتأثر بظروف السوق والسيولة فإذا كان هناك رواج وانتعاش اقتصادي تكون حالة الائتمان جيدة وإذا كان هناك ركود اقتصادي ونقص في السيولة فإن مشاكل الائتمان تظهر في هذه الحالة (الغندور ، ٢٠٠٣ ، ١٩٤).

وبما أن خطر الائتمان في أغلب الأحيان ناشئ عن التركيز فإن من الأهمية دراسة الضوابط التي تحد من أخطار التركيز وذلك من خلال وجود نظام معلومات جيد Good Information System مطلباً ضرورياً للحد من خطر التركيز قادراً على توصيف متقن لمحفظة توظيفات المصرف مع إبراز أهم معالم التركيز في كل نشاط لتحديد درجاته وبالتالي الخسائر المحتملة وفقاً لها والحدود الحصيفة لدرجات التركيز والكفيلة بمنع حدوث مثل هذه الخسائر . هذا فضلاً عن ضرورة الحد من مخاطر الإقراض المترابط أو المتصل . ويعدّ من الأمور الضرورية تطبيق الشروط والإجراءات الحصيفة نفسها في الإقراض للشركات أو الأفراد الذين لهم صلة بالمصرف وذلك لحمايته من أية مخاطر قد تنشأ من التساهل أو التعامل بصورة تمييزية لهؤلاء المقترضين ، كما يجب الالتزام بحدود التوسع الائتماني ، هذا فضلاً عن ضرورة التأكيد على موافقة مجلس الإدارة على العمليات المصرفية التي تعقد مع الأطراف المتصلة بالمصرف والتي يمكن أن ينجم عنها أخطار خاصة وكبيرة قد تؤدي بحياة المصرف (السيسي ، ٢٠٠٣ ، ٣٠٤) (الغندور ، ٢٠٠٣ ، ١٩٥) ، وهناك أيضاً مخاطر أخرى غير أخطار التوقف عن السداد وأخطار إهمال دراسة الجدارة الائتمانية (القدرة) للمقترض تتمثل في فشل المصرف في تحديد الموجودات الرديئة سواء كانت قروضاً أو أوراقاً مالية وما يترتب عليها من عدم تكوين المخصصات الكافية لتجنب تعرض أموال المودعين لخسائر غير محسوبة وإظهار الدخل بصورة مغالى بها نتيجة لعدم استبعاد الفوائد المهمشة وارتفاع الكلف وزيادة نسبة القروض المتعثرة وهذا ناتج من عدم الكفاءة في عملياتهم في تحديد القروض ذات النوعية الجيدة دون سواها . وتعدّ نوعية الموجودات مؤشراً جيداً على سلامة المصرف وأدائه المستقبلي (Rahman, et. al., 2004, 48) (الغندور ، ٢٠٠٣ ، ١٨٨).

وترمي المعايير الجديدة لأسس الائتمان إلى أن يكون مجلس إدارة المصرف مسؤولاً عن الموافقة على استراتيجية الائتمان وسياسة مواجهة الأخطار الائتمانية ويتعين على المصرف وفقاً للمقررات الجديدة ، أن ينشئ نظام تقييم داخلي لإدارة خطر الائتمان الذي يعدّ من أحد المتطلبات الخاصة بكفاية رأس المال . وتمثل الأسس التي وضعتها اللجنة بمثابة حزمة متكاملة يجب على المصرف أن يطبقها جميعاً لضمان أن تكون سياسة الائتمان سياسة جيدة وأن تعمل على إدارة الأخطار بشكل فعال ، لا سيما أن معظم حالات تعثر المصارف يكون السبب الرئيس وراءها أخطار الائتمان . وهذه الأسس تم وضعها في ضوء متابعة أداء المصارف على المستوى الدولي التي اتضح للجنة أن أخطار الائتمان تمثل أهم الأخطار التي تتعرض لها المصارف على المستوى العالمي (الشواربي والشواربي ، ٢٠٠٢ ، ٧١) .

ب. السياسة الإقراضية

قبل الولوج في مداخل إدارة أخطار الائتمان ينبغي التطرق إلى سياسة الإقراض . حيث يولي المشرفون على المصرف أهمية بالغة في صياغة السياسات التي وضعها مجلس الإدارة وتم تنفيذها بإتقان وإدارتها من قبل إدارة متخصصة وقد يكون هذا التأكيد أكثر حيوية فيما يتعلق بوظيفة الإقراض التي على أساسها يتمكن المصرف من بناء نظام سليم لإدارة الأخطار ويجب أن تحوي سياسة الإقراض Loan Policy خطوطاً عريضة تخص مدى تخصيص التسهيلات الائتمانية والطريقة التي تتم بها إدارة المحفظة وعلى سبيل المثال لا الحصر كيف تنشأ القروض وكيف تتم خدمتها والإشراف عليها وتحصيلها وسياسة الإقراض الجيدة هي التي لا تفرض شروطاً تقييدية ولكنها تسمح بأن تعرض على مجلس الإدارة والتي يعتقد مدير الائتمان أنها جديرة ويجب أن تكون موجودة للسماح بالاستجابة السريعة والتكيف المبكر مع الظروف المتغيرة في مزيج موجودات المصرف المربحة وبيئة السوق المصرفية وهناك مجموعة من الاعتبارات التي تشكل الأساس للسياسة الائتمانية السليمة كما أوردها Greuning & Bratanovic (Hempe et. al., 1994, 376) وهي:

- حدود القروض الإجمالية المعلقة (غير المسددة) (Limit on Total Outstanding Loans)
 - الحدود الجغرافية Geographic Limits
 - تركيز الائتمان Credit Concentration
 - التوزيع بواسطة فئات Distribution By Category
 - أنواع القروض Type of Loans
 - الاستحقاقات Maturities
 - تسعير القروض Loans Pricing
 - سلطة الإقراض Lending Authority
 - عملية التقييم Appraisal Process
 - أقصى نسبة لمبلغ القروض إلى القيمة السوقية للأوراق المالية المرهونة
 - الإدراك ، والتميز ، والتعرف Recognition
 - الإلتلاف Impairment
 - التحصيل Collection
 - المعلومات المالية Financial Information
- ويتوجب على مجلس الإدارة أن تتضمن وظيفة الإقراض في المصارف ثلاثة أهداف أساسية :

- يجب أن تمنح القروض على أساس سليم وواضح وبالإمكان جمعها .
 - يجب استثمار الأموال استثماراً مربحاً لمصلحة المالكين وتحقق حماية للمودعين .
 - تقديم الائتمان في الاحتياجات المشروعة للزبائن .
- (Greuning & Bartanovic, 2000, 127-130)

ج. مداخل إدارة خطر الائتمان

تسعى المصارف جاهدة إلى تعظيم ثروة الملاك الذي يفسر على أنه تعظيم القيمة السوقية للسهم الاعتيادي (3, 2002, Naimy) .

وتتطلب عملية تعظيم ثروة الملاك Shareholders Wealth أن تقوم إدارات المصارف بعملية تقييم التدفقات النقدية والأخطار التي يتحملها المصرف بسبب توجيه موارده المالية في مجالات الاستخدام المختلفة التي تشكل القروض الجزء الأكبر مقداراً وعملية تعظيم ثروة الملاك تتطلب من إدارة المصرف أن تقوم بتقييم وإيجاد توازن مستمر ما بين فرصة الحصول على عوائد مرتفعة والأخطار الناجمة عن ذلك (الزبيدي ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٨) ، وتختلف قدرة المصرف في التحكم في هذه الأخطار باختلاف أنواع الأخطار نفسها ، فبالنسبة للأخطار الائتمانية يمكن التحكم بها من خلال وضع شروط في العقد تنص على انه من حق المصرف وضع قيود على تصرفات المقترض في المستقبل إن كان هناك حاجة لذلك ومن أمثلة هذه القيود ضرورة الحصول على موافقة المصرف إذا ما قررت منظمة الأعمال الحصول على قروض إضافية في المستقبل أو اشتراط المصرف عدم انخفاض ودائع المقترض عن حد معين أو اشتراط المصرف توقيع طرف ثالث على الاتفاق بكونه ضامناً للمقترض والرجوع إليه إذا ما فشل المقترض في الوفاء بالتزاماته أو الاشتراط في كيفية السداد ، شهرياً أم سنوياً ، كما قد يشترط سداد الفوائد مقدماً خصماً من قيمة القرض لضمان الحصول على مستحقات المصرف قبل تعرض المقترض لأية ظروف غير مواتية تؤثر في قدرة المقترض على السداد (الحناوي وعبد السلام ، ١٩٩٨ ، ٢٧٦) . ويكمن الهدف في المحصلة النهائية لإدارة الخطر الائتماني في تسعير القروض حسب تعرضها للخطر (Machauer & Weber, 1998, 1356) .

إلا أن هذه الوسائل والطرق لا تتلاءم والتطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية وتمثل طرقاً تقليدية في إدارة خطر الائتمان على الرغم من قدراتها على تخفيف حدة الأخطار. وهناك مداخل أكثر حداثة في إدارة خطر الائتمان تتمثل بالآتي :

١. المدخل المعياري Standard Approach

يستند هذا المدخل في معالجة خطر الائتمان إلى آلية تخصيص أوزان أخطار الموجودات ولغرض تحسين الحساسية للأخطار وهذا ما أولته لجنة بازل أهمية خاصة في مقرراتها سنة ١٩٨٨ وما أجري عليها من تعديلات في مقررات اللجنة (٢) (المخلفي ، ٢٠٠٤ ، ٨٦) .

٢. المدخل المستند إلى التصنيف الداخلي Internal Rating-Based Approach

اقترح مدخل IRB بديلاً للمدخل المعياري من خلال متطلبات رأس المال ويعرف بأنه عملية تقييم لنوعية الائتمان للمقترضين أو الموجودات (Foglia, et. al., 2001, 421) ووفقاً لمدخل IRB تضع أساس لأن تمتلك المصارف تقيماً كمياً ونوعياً لخطر الائتمان بوصفه خياراً من المحتمل تطبيقه فقط في المؤسسات المالية الرائدة ومدخل IRB يتطلب مشرفين للتقييم والمراقبة والتحقق من صلاحية أنظمة التصنيف في المصرف (Cornford, 2003, 37) وعلى مدار العقد الأخير اعتمدت الكثير من المصارف العالمية نظام التصنيف الداخلي للائتمان وبدأت باستخدام المداخل الكمية لقياس خطر الائتمان وما يحققه IRB من دقة في قياس الخطر الائتماني (Danielsson, et. al., 2002, 1408) ، نظراً لأن هذه الطرق تعكس صورة أخطار المصارف الفردية بشكل دقيق . ووفقاً لمدخل IRB يجب على المصارف أن تصنف تعرضها للخطر إلى الفئات الآتية^(١): (Reding, 2003, 66)

- الشركات ذات الأسواق الكبيرة والمتوسطة .
- المصارف .
- مخاطر الدول (السيادة) .
- التجزئة ، وقروض المستهلكين ، وعقارات التجزئة ، والأعمال الصغيرة .
- تمويل المشاريع .
- الملكية ، استثمارات رأس المال المبادر Venture capital .

٣. مدخل توريق الموجودات Securitization Assets Approach

أ. مفهوم التوريق

يعني مصطلح أو لفظ التوريق أو التسنيد في أبسط صورته الحصول على أموال بالاستناد إلى الديون المصرفية القائمة عن طريق إيجاد أصول مالية جديدة ، وبعبارة أخرى فإن مصطلح التوريق يعني تحويل الموجودات المالية من المقرض الأصلي إلى الآخرين ويتم غالباً من خلال الشركات المالية ذات الأغراض الخاصة Special Purpose Companies (عبد الله ، ٢٠٠٢ ، ١٣) . كما يعرف التوريق بأنه عمليات التوريق بمفهومها البسيط والأكثر شيوعاً وما هي إلا جمع قروض ذات طبيعة متماثلة ومن ثم بيع أوراق مالية في السوق المالي بضمان تلك القروض (محي الدين ، ٢٠٠٢ ، ٣٩) . فيما أورد اتحاد المصارف العربية مفهوم التوريق بأنه عملية توريق الموجودات ذات السيولة الضعيفة من المؤسسة المالية والمصرفية ثم بيعها حسب المنطق القانوني أو الاقتصادي لطرف ثالث يعرف باسم الشركات ذات الغرض الخاص ،

(١) للمزيد عن هذا الموضوع ينظر :

Reading in Basel 2 standards and its Implication for the Arab Banking Industry , 2003 , Arab Union Banks, Lebanon, Beirut.

وهذه الشركات تقوم بدورها بإصدار أوراق مالية مدعومة بتلك الموجودات المجمعّة وطرحها في الأسواق المالية للجمهور العام عادةً بعد إجراء عملية تحسين مسبقة لنوعية الائتمان لتلك الأوراق المالية (اتحاد المصارف العربية ، ٢٠٠٢ ، ٥٠) وتعريف اتحاد المصارف العربية أكثر شمولاً من التعاريف السابقة وذلك من خلال توضيحه لإجراءات عملية التوريق .

وتسعى المصارف إلى تحقيق مجموعة أهداف من وراء توريق الموجودات ، تتمثل

بالآتي (اتحاد المصارف العربية ، ٢٠٠٢ ، ٥٠) (محي الدين ، ٢٠٠٢ ، ٤١) :

- تقليل متطلبات رأس المال الرقابي من قبل لجنة بازل .
- الوصول إلى مصادر التمويل ذات الشروط المناسبة .
- تضيق عدم التناسب بين آجال الموجودات والمطلوبات المالية .
- الموازنة بين تعرض موجودات الميزانية العمومية للقطاعات المختلفة والمناطق المختلفة أيضاً .
- توفير السيولة للمؤسسات المالية والمصرفية .
- مواجهة الطلبات التمويلية طويلة الأجل مثل قروض الرهن العقاري والذي تصل آجاله إلى (٢٥) عاماً .
- تخفيض الأخطار الائتمانية .

ب. عملية التوريق

تستوجب عملية توريق الموجودات قيام المصرف المعني بطرح أوراق مالية مقابل مجموعة من الديون التي لديه والمدرة للدخل كالديون التي بضمان رهونات على اختلاف أنواعها (عقارات ، وسيارات ، وآلات ، ومصانع) . وعند قيام المقترضين بسداد هذه الديون مع فوائدها، فإن حاملي هذه الأوراق المالية يتمتعون بالتدفقات النقدية الناجمة عن السداد وهكذا يتم تحويل القروض المصرفية إلى أوراق مالية قابلة للتداول Marketable Securities ويقوم المصرف المعني من جانبه باسترداد الأموال الناجمة عن بيع هذه الأوراق في السوق المالي ، حيث يتم إعادة استخدامها بمنح قروض جديدة وتوظيفات أخرى مشابهة . وهكذا يعمل التوريق على تحويل القروض المصرفية من موجودات غير سائلة إلى موجودات سائلة (عبدالله ، ٢٠٠٢ ، ١٣) ، لذلك يتيح توريق الموجودات للمصرف طريقة كفوءة لإعادة توزيع الأخطار الائتمانية إلى المصارف الأخرى وإلى المستثمرين من غير المصارف (المخلفي ، ٢٠٠٤ ، ١٠٨).

٤. مدخل مشتقات الائتمان Credit Derivatives Approach

مع زيادة الإبداعات المالية Financial Innovation في المصارف وما تواجهه من مخاطر الائتمان بشكل متزايد .

هناك أدوات مالية Financial Tools جديدة تدعى مشتقات الائتمان تستخدم بشكل واسع في السيطرة على خطر الائتمان ، وتعرّف المشتقات بصورة عامة بأنها عقد قيمته تشتق

من قيمة أحد الموجودات الضمنية Underlying Assets أو المؤشرات (Basle Committee on Banking, Supervision, 1996) وترجع هذه الأدوات إلى سنوات قليلة في الماضي وتخدم المصارف والمؤسسات المالية بشكل عام والمستثمرين في إدارة أخطار الائتمان التي تكتنف استثماراتهم بواسطة التأمين تجاه التحركات المعاكسة Adverse Movement وفي نوعية الائتمان للمقترضين Credit Quality of Borrower إذا ما تعرض المقترضون لعدم السداد والمستثمر يعاني من الخسائر على استثماراته ولكن هذه الخسارة يمكن أن تعوض بواسطة المكاسب من مشتقات الائتمان إذا استخدمت على ما ينبغي ومشتقات الائتمان يمكن أن تقلل أخطار الائتمان كلياً . ومن الواضح التطور الملحوظ في سوق مشتقات الائتمان ونموه بشكل متزايد ، فمثلاً في عام ١٩٩٥ بلغت (٢٠) بليون دولار ويأتي هذا النمو السريع من قدرة مشتقات الائتمان على تزويد المعنيين بطرق جديدة ذات قيمة وجدوى لإدارة أخطار الائتمان (مجلة اتحاد المصارف العربية ، ٢٠٠١) وكما أورد الكاتبان (Ralph & Neal) أن المدخل التقليدي لإدارة خطر الائتمان اعتمد على تطبيق معايير محددة والتنويع Diversification ، التي تتمثل بقيام مدير الائتمان Credit Officer ، قبل الإقرار بمنح القرض بدراسة شاملة ومحصنة للقوائم المالية للمقترضين مع الأخذ بنظر الاعتبار بعض العوامل مثل الربحية ، والتدفق النقدي ، وحجم الديون المعلقة (غير المسددة) ، وصناعة المقترض من خلال ضغوط المنافسة ، ودورات الإنتاج ، والنمو المستقبلي ، وعلى إدارة الائتمان التعرف على الخطر من خلال التحكم والسيطرة في بنود القرض ، وجدولة السداد والضمانات الإضافية للقروض ذات الأخطار العالية والخطوة الثانية في المداخل التقليدية هي تنويع أخطار الائتمان من خلال مقترضين مختلفين وقطاعات صناعية مختلفة ومبدأ التنويع يعتمد على تعويض الأخطار . وهذه المداخل مخططات أولية ضرورية لإدارة خطر الائتمان (Neal & Rolph, 1999, 7-9) .

ويعد الاستعراض المختصر للمداخل التقليدية واستعراض توريق الموجودات الذي يعدّ مناسباً فقط في جدولة المدفوعات ذات الميزات المتشابهة لخطر الائتمان مثل (القروض السكنية، وقروض السيارات والقروض ذات الأغراض التجارية والصناعية) فإن هناك أخطاراً ائتمانية مختلفة تواجه المصارف كالصعوبة في توريق هذه القروض أو بيعها لمؤسسات استثمارية . وهناك طرق واعدة يتوقع لها مستقبل مرموق لإدارة خطر الائتمان من خلال مشتقات الائتمان (مجلة اتحاد المصارف العربية ، ٢٠٠١) ومشتقات الائتمان هي عقود مالية تزود تأمين الائتمان وثيق الصلة بالخسائر وهذه العقود تعطي المصارف وأطرافاً أخرى (المستثمرين ، المؤسسات ، مصدري الدين) ، تقنيات جديدة لإدارة خطر الائتمان وهذه مكتملة لمدخل توريق

الموجودات (Neal & Basle Committee on Banking Supervision, 1996, 10) (Rolph, 1999, 10) وهناك ثلاثة أنواع رئيسة رائجة لمشتقات الائتمان .

١. مبادلات الائتمان Credit Swaps

مبادلات الائتمان تقلل من خطر الائتمان من خلال التنويع وهي جذابة للمصارف التجارية ذات محافظ القروض المتركزة في صناعة معينة أو منطقة جغرافية بدلاً من توزيع خطر الائتمان من خلال الإقراض خارج منطقتها المحلية أو من خلال بيع قروض وشراء أخرى . وفي هذا الحالة بإمكان المصارف جدولة مدفوعات بعض قروضها مع مدفوعات من مؤسسات مختلفة ، فعلى سبيل المثال تعاون المصرف (A) الذي استثمراته في القروض في صناعة منتجات معينة مع المصرف (P) الذي استثمراته في قروض شركات برامج الحاسوب. وتتم هذه العملية من خلال وسيط وغالباً لا يكون هناك ترابط بين الاستثمارات محل المبادلة ومن خلال ذلك تتنوع محافظ القروض وتقل الأخطار . (Neal & Rolph, 1999, 11) .

٢. خيارات الائتمان Credit Options

تعدّ الخيارات من المكونات الأساسية للمشتقات وتكون أحياناً مماثلة لعقود التأمين (مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، ١٩٩٧ ، ٣٤) ، وهي نوع ثانٍ من مشتقات الائتمان تستخدم للتغطية Hedge لمخاطر التغيرات المعاكسة في نوعية الائتمان والخيار هو عقد يعطي لحامله الحق (وليس التزاماً) بشراء (Call option) أو بيع (Put option) قروض معينة أو أوراق مالية معينة بسعر معين محدد مقدماً يسمى سعر التنفيذ Exercise Price ويقصد بالخيار أن مشتري هذا الخيار له الحق في التنفيذ من عدمه وهذا الحق يحصل عليه الفرد مقابل دفع مبلغ معين غير قابل للرد نوعاً من المكافأة أو التعويض علاوة Premium للطرف الآخر وهذا يطلق عليه محــــرر الخيــــار (قريــــاقص ، ١٩٩٩ ، ١٦٠) . (Neal & Rolph, 1999, 12) .

٣. الائتمان المرتبط بأوراق نقدية أو كمبيالات Credit linked Notes

وهي نوع آخر من مشتقات الائتمان وهذه الكمبيالات يمكن استخدامها من قبل المقترضين للتحوط ضد أخطار الائتمان أو مصدري الدين Debt Issuers وكذلك من قبل المستثمرين لزيادة الدخل من استثماراتهم ذات الدخل الثابت ومن خلال الاستعراض لأنواع مشتقات الائتمان التي يمكن أن تفتح سوق رائجة للائتمان للمصارف والمستثمرين وذلك من خلال إمكانياتها في تقليل الأخطار وتقليل متطلبات كفاية رأس المال على المالك الأصلي للدين وتكوين سيولة أفضل (Holliwel, 1998, 197) وفي دراسة أجرتها Instefjord وهي بعنوان هل مشتقات الائتمان تزيد مخاطر المصارف كان الاستنتاج الرئيس أن الإبداع في سوق

الائتمان قد يزيد من مخاطر المصارف لا سيما المصارف التي تعمل بحصص سوقية ذات مرونة عالية ولهذا فإن التجارة بمشتقات الائتمان تحمل تهديداً محتملاً لاستقرار المصارف وإن كانت هذه المصارف تستخدم هذه الأدوات ببطء لتغطية تعرضها للأخطار الائتمانية . (Instefjord, 2004, 12) .

٣. خطر معدل سعر الفائدة

يعود خطر سعر الفائدة إلى التذبذب في صافي دخل الفوائد الذي يمكن عزوه إلى التغيرات في مستوى أسعار الفائدة والتغيرات في مكونات موجودات ومطلوبات المصرف (Macdonald & Koch, 2000, 302) وتتعرض المصارف لخطر سعر الفائدة من خلال سوء المواءمة أو التوفيق بين تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات Mismatching the Maturities وعندما يمتلك المصرف موجوداً بأجل أطول بالنسبة للمطلوبات فإنه من المحتمل ان يتعرض لخطر إعادة التمويل Refinancing Risk إذا ارتفعت أسعار الفائدة ويتمثل هذا الخطر بأن تكلفة إعادة الإقراض يمكن أن تكون أكثر من العائد الذي يتم الحصول عليه من الاستثمار في الموجودات . ومن المحتمل أيضاً أن تتعرض لخطر إعادة الاستثمار Reinvestment Risk إذا ما انخفضت أسعار الفائدة ويحدث هذا عندما يمتلك المصرف موجودات بأجل اقصر مقارنة بالمطلوب وذلك من خلال العائد المتولد من الأموال المعاد استثمارها الذي من الممكن أن يكون أقل من كلفة الأموال (Saunders, 2000, 104-105).

وقد ينتج عن النقلب في أسعار الفائدة زيادة أو نقصان أو عدم التأثير في صافي دخل المصرف ، ويعتمد ذلك على مزيج المحفظة Portfolio Mix وحساسية سعر الفائدة Interest Rate Sensitivity وقيمة الفجوة Gap Value (Macdonald & Koch, 2000, 302) والمصارف اليوم تركز على إدارة الأخطار معتمدة على التحكم في هذه الأخطار أو الخسائر الناجمة عن التغير في أسعار الفائدة ولا سيما في ظل الظروف البيئية التي تعيشها المصارف من عولمة كافة المرافق الاقتصادية والتحرر في تجارة الخدمات ، وهامش سعر الفائدة الصافي Net Interest Margin يعتمد على ظروف المنافسة (Maudos & Guevara, 2004, 2260) والإدارة الفاعلة للأخطار التي تتطلب تنسيق القرارات المتخذة في جانب الموجودات جنباً إلى جنب مع القرارات المتخذة في جانب المطلوبات ، وعليه فإن تقنيات إدارة الموجودات والمطلوبات وجدت لتعطي المصرفيين أدوات لإدارة أخطار العمل المصرفي ، وإحدى أهم وأكثر الأدوات استخداماً اليوم لإدارة خطر سعر الفائدة هي إدارة فجوة الفوائد ذات الحساسية ، وهذه التقنيات تركز على الحماية إذا استخدمت بوصفها مدخلاً دفاعياً Defensive

Approach وعلى تعظيم صافي هامش الفوائد إذا وظفت بوصفها مدخلاً هجومياً (Rose, 1999, 230) Aggressive Approach.

ولإدارة الموجودات والمطلوبات أربعة مكونات أساسية ، هي :

- قياس الفجوة بالدولار (تحديد الموجودات والمطلوبات التي يعاد تسعيرها) .
- تقدير أسعار الفائدة التي عليها تعاد التسعيرة.
- تقدير الدخل لفترة أو فترات مستقبلية .
- اختيار الاستراتيجيات البديلة .

وسيتم التركيز على قياس الفجوة والنماذج الأخرى المتعلقة بإدارة خطر سعر الفائدة .
والعامل الأهم في قياس الفجوة هو تاريخ إعادة التسعير للموجودات والمطلوبات وليس تاريخ الاستحقاق . ويعتمد قياس الفجوة إلى حد كبير على الفترة الزمنية التي تقاس خلالها الفجوة وربما كانت أنسب فترة زمنية هي التي تتراوح بين (٣-٦) أشهر ولكن لغرض التنسيق مع الموازنة السنوية للمصرف ربما كانت أنسب فترة عاماً (عبدالله ، ٢٠٠٢ ، ٧٤) ، ويتم قياس الفجوة من خلال مقارنة قيمة الدولار لموجودات المصرف التي أعيد تسعيرها ضمن فاصل زمني إلى قيمة الدولارات لمطلوبات المصرف التي أعيد تسعيرها للفترة نفسها وتؤشر فجوة المصرف أي الاثنين دخل الفوائد ومصاريف الفوائد ستتغير أكثر عندما تتغير أسعار الفائدة . وتكون الفجوة على ثلاث حالات (Macdonald & Koch, 2000, 309) .

الحالة الأولى: الفجوة السالبة Negative Gap

تشير الفجوة السالبة إلى أن المطلوبات ذات الحساسية لسعر الفائدة (RSLs) أكبر من الموجودات ذات الحساسية لسعر الفائدة (RSAs) . وعندما ترتفع أسعار الفائدة - خلال الفترة الزمنية نفسها - يدفع المصرف فوائد أعلى على المطلوبات القابلة لإعادة التسعير ويكسب عوائد أكثر على الموجودات القابلة لإعادة التسعير . وإذا ارتفعت الفوائد بالمستوى نفسه في الفترة نفسها ، فإن دخل الفوائد ومصاريفها كلاهما يرتفعان ولكن مصاريف الفوائد ترتفع أكثر وذلك بسبب أن أكثر المطلوبات أعيد تسعيرها ، وعليه فإن صافي الفوائد ينخفض وكذلك الحال بالنسبة لهامش صافي الفوائد . وعندما تنخفض أسعار الفائدة خلال الفاصل الزمني فإن أكثر المطلوبات يعاد تسعيرها مقارنة بالموجودات ، وعند مستوى منخفض من أسعار الفائدة ، لذلك تنخفض مصاريف الفوائد أكثر من الانخفاض في دخل الفوائد وفي هذه الحالة فإن هامش صافي الفوائد والدخل كلاهما يزيد . (Mishkin, 2001, 234) (Macdonald & Koch, 2000, 310)

وتعدّ هذه الحالة الاعتيادية للمصارف التجارية وكل المصارف المصرح لها بأخذ الودائع كما تعدّ مفضلة عندما يكون منحنى العائد Yield Curve يتجه من أسفل إلى أعلى . كما أن حالة الفجوة السالبة مربحة للمصارف لأنها تستلّف من السوق بتكلفة متدنية (سوق قصيرة الأجل) وتُسلف في سوق طويلة الأجل بمعدل فائدة أعلى (عبدالله ، ٢٠٠٢ ، ٧٣-٧٤) . وقد

يستجيب المصرف لمثل هذه الحالة من خلال تغيير مزيج موجوداته ومطلوباته الحساسة الفائدة وذلك من خلال تزامن زيادة الموجودات الحساسة لسعر الفائدة مع تخفيض المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة . ويمكن استعمال المشتقات لتقليل تعرض المصارف لخطر سعر الفائدة وهذا يتطلب تحديد المدة التي سوف تظهر خلالها الفجوة السالبة في الأجل القصير يمكن للمصرف بيع عقود المستقبلات Futures Contracts . أما في الأجلين المتوسط أو الطويل فمن المفضل من حيث التكلفة الدخول بمعاملة تتضمن المبادلة ، إذ يبادل المصرف تدفقاً ذا دخل ثابت بتدفق ذي دخل ثابت مع طرف آخر (المخلافي ، ٢٠٠٤ ، ٤٢).

الحالة الثانية : الفجوة الموجبة Positive Gap

تشير إلى أن المصرف يمتلك الموجودات ذات الحساسية لسعر الفائدة أكثر من المطلوبات ذات الحساسية لسعر الفائدة خلال الفترة الزمنية نفسها ، وعندما ترتفع أسعار الفائدة فإن دخل الفوائد يزداد أكثر من المصاريف وذلك لكون أكثر الموجودات أعيد تسعيرها وعليه فصافي دخل الفوائد سيزداد بشكل مشابه . وإذا انخفضت أسعار الفائدة يحدث العكس بسبب دخل الفوائد ينخفض أكثر من مصاريف الفوائد (Hempel, et. al., 1994, 585) (Macdonald & Koch, 2000, 309) وهذه الحالة تفضلها المصارف عندما يكون منحي العائد يتجه من الأعلى إلى الأسفل (عبدالله ، ٢٠٠٢ ، ٧٤) . ووفقاً لهذه الحالة فإن المصرف قد يختار لتقليل تعرضه لخطر سعر الفائدة تغيير مزيج الموجودات والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة أو اختيار أداة من أدوات المشتقات المالية (المخلافي ، ٢٠٠٤ ، ٤١).

الحالة الثالثة : الفجوة الصفرية Zero Gap

تتحقق عندما يكون المصرف عند مستوى تتساوى فيه التغيرات في سعر الفائدة ولا يتأثر دخل الفوائد لأن التغيرات في دخل الفوائد مساوية للتغيرات في مصاريفها . أي أن المصرف قد عادل كمية موجوداته ومطلوباته من ناحية الاستحقاق . فتصبح إحدى الاستراتيجيات لإدارة الموجودات والمطلوبات معادلة تواريخ الاستحقاق إذ تكون نسبة الفجوة تساوي واحداً . وقد أثبتت الدراسات أن المصارف الصغيرة والمحلية تحاول دائماً ممارسة هذه الاستراتيجية للحفاظ على فجوة لا تتعدى الصفر ولكن يجب ملاحظة شيء مهم وهو أن تطبيق هذه الاستراتيجية لا يعني الخلاص من خطر سعر الفائدة ، إذ إن حركة سعر الفائدة الأساس Basis Risk (وهو سعر الفائدة بالنسبة للموجودات) وسعر الفائدة لشهادات الإيداع (وهو سعر الفائدة للمطلوبات) لا يتوافقان لأن الحركة في سعر الفائدة للقروض تتأخر عن الحركة في سعر الفائدة السوقي وذلك بسبب الطبيعة الإدارية للقروض التي تتأثر بقرارات إدارية (عبدالله ، ٢٠٠٢ ، ٧٣) ، ويشير الجدول (٢-١) إلى حالات ظهور الفجوة في المصارف .

الجدول (٢-١)

تلخيص لحالات ظهور الفجوات في المصارف

الفجوة Gap	التغير في أسعار الفائدة	التغير في دخل الفوائد	التغير في مصاريف الفوائد	التغير في صافي الدخل
موجبة	زيادة	زيادة <	زيادة	زيادة
موجبة	انخفاض	انخفاض <	انخفاض	انخفاض
سالبة	زيادة	زيادة >	زيادة	انخفاض
سالبة	انخفاض	انخفاض >	انخفاض	زيادة
صفرية	زيادة	زيادة =	زيادة	لا تغير
صفرية	انخفاض	انخفاض =	انخفاض	لا تغير

المصدر : من إعداد الباحث بتصريف من (Macdonald & Koch, 2000, 310) .

وهناك نموذج الاستحقاق Maturity Model ، فضلاً عن نموذج الفجوة . ويستخدم نموذج الاستحقاق الفرق بين معدل الاستحقاق للموجودات في المصرف ومعدل الاستحقاقات لمطلوباته لقياس خطر سعر الفائدة إلا أنه توجه انتقادات إلى هذه النماذج ، فمؤيد الفجوة (إعادة التسعير) يتجاهل تأثير القيمة السوقية في التغيرات بأسعار الفائدة فيما يتجاهل نموذج الاستحقاق توقيت استلام التدفقات النقدية على الموجودات والمطلوبات (Saunders, 2000, 139) وبمرور الوقت تقدمت المصارف من تحليلات الفجوة البسيطة إلى تقنيات معقدة تأخذ بنظر الاعتبار المميزات المحدودة لأية حالة للفوائد الحساسة وتأخذ التفاصيل والمدى الكلي للتحركات المحتملة للفوائد وهي :

١. تحليل الحساسية Sensitivity Analysis

وهذه العملية تطبق سيناريوهات مختلفة لخطر سعر الفائدة لنموذج فجوة الميزانية العمومية (Greuning & Bratanovic, 2000, 183) .

٢. تحليل الأمد Duration Gap

وهذا التحليل يعطي مقياساً مطلقاً لحساسية القيمة السوقية لإجمالي الموجودات والمطلوبات للمصرف لتغيرات سعر الفائدة (Mishkin, 2001, 334) والأمد مقياس أكثر اكتمالاً للموجودات والمطلوبات ذات الحساسية لسعر الفائدة وذلك لكون فجوة الأمد تأخذ بالحسبان توقيت استلام جميع التدفقات النقدية جنباً إلى جنب مع تواريخ الاستحقاق للموجودات والمطلوبات (Saunders, 2000, 147) لذلك يمكن تعريف فجوة الأمد بأنها " مقياس للقيمة Value والوقت الموزون Time Weighted للاستحقاق التي تأخذ بالحسبان توقيت كافة التدفقات النقدية من الموجودات المرحية والتدفقات الخارجة المرافقة للمطلوبات" وتقاس أيضاً معدل الاستحقاق Maturity Average للتدفقات النقدية المستقبلية الموعودة بها مثل تدفق المدفوعات من القروض والأوراق المالية أو المدفوعات من الفوائد للمودعين ، وتقاس أيضاً

معدل الوقت الذي تحتاجه لتغطية التزاماتها من الأموال على استثماراتها (Rose, 1999, 233) إن الأمد لكامل محفظة الموجودات ومحفظة المطلوبات يمكن اشتقاقه من المعلومات عن التدفقات النقدية المستقبلية وسعر خصم السوق من خلال التوفيق بين أمد محفظة الموجودات مع أمد محفظة المطلوبات ، وبإمكان المصرف التحكم بكامل خطر سعر الفائدة الذي يتعرض له . وعندما يتم التوفيق بين أمد الموجودات والمطلوبات بشكلٍ عام وتحركات أسعار الفائدة فإنها تأخذ تقريباً التأثير نفسه في قيمة موجودات ومطلوبات المصارف وبتلك الوسيلة يمكن حماية محفظة صافي الثروة Portfolio Net Worth وهي على الأقل مؤشر للتعرض لخطر سعر الفائدة لمحفظة صافي الثروة والمقدار الجبري لفجوة الأمد (Hempel, et. al., 1994, 603) .

$$DG = DA - (L / A) DL$$

إذ إن :

DG : فجوة الأمل .

A : القيمة السوقية للموجودات

L : القيمة السوقية للمطلوبات

DA: أمد الموجودات

DL: أمد المطلوبات

٤ . خطر رأس المال Capital Risk

يشير خطر رأس المال إلى مقدار الانخفاض في قيمة الموجودات قبل أن يكون حالة أو مركز المودعين والدائنين الآخرين محفوفاً بالأخطار ، وهذا يعني أن المصرف الذي تبلغ فيه نسبة رأس المال إلى الموجودات (١٠%) يمكن أن يحمل انخفاضاً في قيمة موجوداته مقارنةً بمصرف آخر تبلغ قيمة هذه النسبة فيه (٥%) ويمكن قياس خطر رأس المال بمعرفة نسبة تغطية رأس المال إلى الموجودات ، ويرتبط خطر رأس المال بعلاقة طردية مع معامل الرافعة المالية Leverage Multiplier ومع العائد على حقوق الملكية Return on Equity (Hempe, et. al., 1994, 68) .

ويعود خطر رأس المال إلى الحجم المفرط أو الكم الزائد لواحد أو أكثر من الأخطار التي تتعرض لها المؤسسات المالية (خطر السيولة ، والائتمان ، وخطر سعر الفائدة ، وغيرها) وفتياً يحدث العسر المالي Insolvency عندما تكون مصادر حقوق الملكية للمصرف صفراً أو قريبة من الصفر نتيجة لحصيلة الميزانية العمومية الرديئة Bad Balance Sheet بسبب واحد أو أكثر من هذه الأخطار (Sannders & Cornett, 2001, 16) . ولا يكون بمقدور رأس المال (حقوق الملكية) مواجهة الخسائر الناجمة عن ذلك ولهذا ازدادت أهمية مفهوم كفاية رأس المال Capital Adequacy الذي يمثل القدرة المالية على سداد الالتزامات في ظروف العسر

المالية والتصفية وذلك لغرض بناء أسس وقائية ودفاعية للمصرف في أوقات الأزمات والظروف غير الطبيعية ويختلف المصرف عن باقي المنشآت التجارية والصناعية الأخرى في تركيبة هيكله المالية (الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية) إذ غالباً ما تكون نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات في المصارف أقل منها في منشآت الأعمال الأخرى ، ويعود السبب في ذلك إلى أن المصرف يعدّ وسيطاً يقبل الودائع ويستثمرها وبالتالي فإن تمويل معظم الموجودات يكون من الغير وهم المودعون . ومن هنا تبرز أهمية رأس المال بوصفه من أهم عناصر حقوق الملكية في المصرف بالنسبة إلى الموجودات وذلك في المحافظة على قدرة المصرف بالإيفاء بالتزاماته تجاه مودعيه في ظل أية أزمة أو مواجهة لأخطار غير متوقعة (الجميل ، ١٩٩٩ ، ١١٢) وما يوفره رأس المال من وقاية تجاه خسائر القروض التي يمكن أن تحدث إذا ما تعرض زبائن المصرف إلى الإعسار ويدعم تمويل عمليات المصرف وتزويد حماية للمودعين والدائنين الآخرين كما يؤثر تأثير إيجابياً في ثقة المودعين والمنظمين (Rahman, et. al., 2004, 47)

المبحث الثالث

مقومات القدرة الائتمانية ونماذج قياس خطر الائتمان

مقدمة

تناول المبحث الأول المفاهيم الأساسية للقدرة الائتمانية وأبعادها وأسسها وعرض الأطر العامة لهذا المفهوم ، وركز المبحث الثاني على المرادف للقدرة الائتمانية وهو الخطر فعرض مفاهيم الخطر الائتماني وأنواعه وعناصره وأهم الأعراض التي يمكن أن يظهر بها الخطر الائتماني بأنواعه ، ويأتي المبحث الثالث ليعرض مقومات القدرة الائتمانية ويناقش أهم ما تناوله الكتاب والباحثون ضمن هذا الموضوع ويتعرض لعملية قياس القدرة الائتمانية وفق رؤى ومنظور هؤلاء الكتاب ويناقش بالتفصيل أهم النماذج التي طرحت في قياس القدرة الائتمانية .

مقومات القدرة الائتمانية

إن السؤال المهم الذي يجب التعامل معه ضمن مفهوم القدرة الائتمانية يكمن في قدرة المؤتمن أو المقترض الذي يمنح له الائتمان أو القرض على إعادته عند الاستحقاق معه هامش بسيط للخطأ ، وهنا لا بد من الأخذ في الاعتبار أن هذا المقترض قد يكون مؤسسة أو فرداً وقد يكون مصرفاً أو مؤسسة مالية وهنا تزداد درجة التعقيد في فهم وتطبيق مفهوم القدرة الائتمانية ، وبعكس ذلك يظهر الخطر الائتماني الذي تم الحديث عنه في المبحث السابق . (Rose, 1999, 528)

أولاً. نوعية الائتمان Credit Quality

لقد أظهرت تجربة العقود الثلاثة الأخيرة أن موضوع نوعية الائتمان التي تقرض وتستثمر وتتعامل بقرارات من هذا القبيل أو جودته قد نال اهتمام الباحثين والدارسين ، وقد برزت مشاكل مستعصية في عقد الثمانينات من القرن الماضي حول القروض المصرفية في الدول النامية وبرزت أيضاً في عقد التسعينات التهديدات للعديد من المؤسسات المالية من مؤسسات تأمين ومصارف وغيرها ، ومؤخراً في سنة ١٩٩٥ أثار النمو المتسارع لقروض البطاقة الائتمانية وانخفاض معايير نوعية الائتمان التجاري اهتمام المصارف برزت العديد من العناوين للحد من تلك التوجهات قبل أن تتفاقم (Saunders, 1997, 176-178) .

لقد تطور مفهوم نوعية الائتمان في منتصف التسعينات من القرن الماضي وبدأت المؤسسات المالية تعمل على أساس النوعية أو ما يسمى جودة القروض وتظهر الدلائل والبيانات المالية ذلك من خلال نسبة الديون المعدومة قياساً بالموجودات فقد انخفضت بشكل بين بعد أن اعتمدت المصارف والمؤسسات المالية معايير النوعية والجودة ، وتعد مشكلة نوعية الائتمان هي الأسوأ من بين ما تواجهه المصارف وربما تقود بها إذا أهملت هذه المشكلة إلى العسر المالي وتؤثر في نموها ونشاطاتها وقدرتها على المنافسة في السوق الدولية (Saunders)

190-178, 1997). وتنعكس نوعية الائتمان على قدرة المصرف الائتمانية من خلال ما يظهره خطر الائتمان في العديد من المواقع ومنها في القروض والاستثمار في السندات ، فتوسع المؤسسة المصرفية في أنشطتها وتنوعها ومنها ضمانات الائتمان وكذلك توسعها في أنشطة متعددة خارج الميزانية من المحتمل والوارد جداً أن يظهر في أفق المؤسسة المالية موضوع التعرض للخطر ، وهو بالتالي يثير قلق إدارة المصرف والمؤسسة المالية والجهات المشرفة عليها ، وبالتالي يمكن أن نقدر أهمية تحليل خطر الائتمان لكل أنشطة المؤسسة المالية وكل تعاقداتها واتفاقاتها مع المستفيدين من كل ما تقدمه المؤسسة المالية (Saunders, 1997, 177-190).

ثانياً. أنواع القروض

تصنف القروض والائتمانات إلى أنواع كثيرة ومتعددة لغرض فهم خطر الائتمان ، وكل تصنيف معتمد لأنواع القروض يكون له سمات معينة مشتركة بين القروض والأخرى المتباينة ، وقد يكون التباين والاختلاف بين هذا القرض أو ذاك واضحاً وكبيراً ، وتصنف كما موضحة في المبحث الأول (Saunders 1997, 178-190)

ثالثاً. عائد القروض

تؤثر العديد من العوامل في عائد القروض المتوقع أو الذي يمكن أن تتوقع المؤسسة المالية الحصول عليه وتتضمن هذه العوامل ما يلي : (Saunders 1997, 178-214)

١. سعر الفائدة على القرض .
٢. أية أجور يمكن أن يحمل بها القرض .
٣. علاوة خطر الائتمان .
٤. مصاريف ترتبط بالقرض .
٥. عناصر أخرى لا يمكن تسعيرها (تعويضية) .

وغالبا ما يدفع المقرض أو ربما يحتفظ بنسبة تكون بمثابة ودیعة أو ما يطلق عليه بالتأمينات ودیعة في المؤسسة المالية أو الرصيد التأميني Compensating balance فمثلاً قد يواجه المقرض بالاحتفاظ بنسبة معينة قد تصل ١٠% من القرض رصيداً تأمينياً فإذا كان القرض ١٠٠ دولار مثلاً ، كان الرصيد التأميني المعوض ١٠ دولارات تحتفظ بها المؤسسة المالية ودیعة وبالتالي فإن هذا المقرض يمكن له أن يستخدم ٩٠ دولار من القرض البالغ ١٠٠ دولار وهذا المطلب الذي تطلبه المؤسسة المالية قد يرفع كلفة القرض على المقرض ذلك لأن عائد الوديعة للمؤسسة المالية هو أقل من معدل الاقتراض وبالتالي ، فإن متطلبات الرصيد المعوض يعمل كمصدر إضافي لعوائد الإقراض التي تمارسها المؤسسة المالية .

ويعدّ خطر الائتمان المصدر الأساس والعامل الأهم الذي يؤثر في عائد القرض وعلى الرغم من أن العوامل الأخرى لا يمكن التقليل من أهميتها ولكن يعد خطر الائتمان هو الأهم في تحديد ربحية القرض والخطر المقابل له .

رابعاً. قرارات الائتمان للمفرد Retail والجملة Wholesale

نظراً للصعوبات التي تعترض العمل الائتماني وصناعة القرار الائتماني من حيث كلفة جمع المعلومات الخاصة بالمقترض فإن معظم قرارات الائتمان تتخذ على مستوى المفرد أو ما يسمى بالمؤسسات المالية أو المصارف التي تتعامل بالمفرد أو التجزئة ، فيخضع القرار للقبول أو الرفض ومن يقبل القرار يحمل بكلفة تسمى سعر الفائدة التي من ضمنها قسط أو علاوة تغطي خطر الائتمان وضمن المنهجية المالية واصطلاحاتها فإن المقترض المفرد يهتم غالباً بحجم القرض لا بكلفته ، فهو لا يهتم بتغيرات سعر الفائدة ومحددات القرض إنما ينصب كل جهده على حجم القرض ، على الرغم من أن هذه الحالة قد تتباين من حالة إلى أخرى ، وبالتالي فإن رقابة المؤسسة المالية التي تتعامل بالمفرد يتم على أساس خطر الائتمان الذي يمكن أن تتعرض له المؤسسة المالية ، أما على مستوى الجملة أي المؤسسة المالية التي تتعامل بالجملة أي بمنح القروض كبيرة الحجم فإنها تهتم بالحجم وسعر الفائدة والسيطرة على الخطر الائتماني ، وغالباً ما تعتمد صيغة العلاوة الإضافية على سعر الفائدة للمقترض ذي الخطورة العالية ويطلق على هذه العلاوة علاوة خطر النكول Default risk premium والغرض من ذلك لتعويض المؤسسة المالية للخطر الإضافي الذي يحتمل أن تتعرض له . (Saunders 1997, 178-214)

خامساً. تعريف خطر الائتمان

يعرف خطر الائتمان بأنه احتمالات عدم التسديد من قبل المقترض ونكوله أي عدم الوفاء بتعهداته وبالتسديد في الموعد المحدد وإلغاء التزاماته ، والنكول يحدث عندما لا يستطيع المقترض تسديد التزاماته أو عندما لا يقدر على ذلك ، وفي هذه الحالة فإن المقترض أو المؤسسة المالية المقرضة أو مقدمة الائتمان ستعاني من خسائر لأنها لم تستلم ما كانت قد دفعته . ويتأثر خطر الائتمان بالدورات الاقتصادية ومسيرة المقترض وما يتعرض له من معوقات ومصاعب قد تجعله غير قادر على السداد وغالباً ما تقل حالات خطر الائتمان في ظروف النشاط الاقتصادي والانتعاش الاقتصادي الذي يتحدث عنه الاقتصاديون بسبب النشاط المتزايد الذي يمارسه رجال الأعمال ومؤسساتهم ، والعكس صحيح في ظروف الكساد الاقتصادي والتضخم وحالات الأزمات المالية وتعقيداتها .

سادساً. قياس القدرة الائتمانية

يقع على مدير المؤسسة المالية قياس القدرة الائتمانية وهو بهذا يقيس خطر الائتمان ، الذي يعرف بأنه خطر عدم التسديد للائتمان الممنوح للمقترض ، والمقصود بذلك أنه لاتخاذ قرار منح الائتمان لا بد من قياس احتمالية نكول المقترض، وتعتمد هذه العملية على حجم المعلومات المتوفرة لدى المؤسسة المالية عن المقترض ، وهنا لا بد من التمييز بين المؤسسة المالية التي تتعامل بالمفرد أو التجزئة والمؤسسة التي تتعامل بالجملة ، ففي الحالة الأولى المؤسسة المالية تقرض بالتجزئة فلا بد لها من الاعتماد على المعلومات المتاحة لديها والتي يمكن لها أن تحصل عليها من مصادرها الخارجية وقد تستعين بمكاتب معلوماتية وهذا ما هو معمول به في الولايات المتحدة الأمريكية مما يطلق عليه American Management Systems ، أما في الحالة الثانية حيث القروض بالجملة فغالباً ما تعتمد المؤسسة المالية على المعلومات التي تنشرها المؤسسة المالية المقترضة من كشوفات مالية وأسعار للسندات ومن ثم تحليلات وتقارير معدة لهذا الغرض .

وتستخدم المؤسسات المالية طرقاً ونماذج متشابهة لتحديد احتمالات النكول للسندات والقروض ، وغالباً ما تميل القروض لأن يكون مقترضوها قلة عكس حملة السندات ، على الرغم من أن كلاً من القروض والسندات تكون بمثابة عقود تحمل بطياتها تعهدات بالدفع وفق صيغ منتظمة مستقبلية ، وتحمل أيضاً في طياتها صيغاً تشجيعية مختلفة لتسديد القرض ، وتستخدم المؤسسات المالية العديد من النماذج في تحليل خطر الائتمان أو ما يطلق عليه بخطر النكول واحتمالات حدوث مثل هذا الخطر ووقوعه .

نماذج قياس القدرة الائتمانية

استخدم المعنيون بأمر قياس القدرة الائتمانية مقاييس خطر الائتمان وتم اعتماد نماذج مختلفة لتحديد وقياس هذا الخطر للقروض والسندات وتنوعت ما بين الكمية والنوعية وهنا لا يشترط على مدير المؤسسة المالية استخدام هذا النموذج أو ذاك وإنما يمكن له استخدام أي من النماذج التي يرتئها في صنعه للقرار والوصول بدقة لسعر الائتمان أو لسعر القرض ومن هذه النماذج :

١. النماذج النوعية Qualitative Models

تعتمد النماذج النوعية في التقييم في حالة عدم توفر المعلومات والبيانات اللازمة عن نوعية المقترضين ، وبالتالي على مدير المؤسسة المالية أن يعمل جاهداً على تجميع المعلومات من مصادر خاصة ، أو شرائها من مكاتب مختصة ببيع المعلومات ، فالمعلومات يمكن أن تساعد المدير في صنع القرار الرشيد المبني على احتمالات النكول للمقترض وأيضاً على أساس سعر القرض الذي تقرض به المؤسسة المالية ، وبشكل عام فإن حجم المعلومات المجمع يمكن

أن يتغير بحسب درجة تعرض القرض للخطر وتحصيل كلفته ، ويدخل العديد من العوامل في القرار الائتماني منها عوامل تخص المقرض وأخرى تخص السوق .

وتتعدد العوامل التي تخص المقرض فمنها السمعة التي يتمتع بها المقرض ونسبة القروض المدين بها لمؤسسات مالية أخرى ودرجة ثبات واستمرار عوائده والضمانات التي يمكن أن يقدمها . أما العوامل التي تخص السوق فمنها الوضع الاقتصادي العام والدورات الاقتصادية التي يمكن أن يكون عليها الاقتصاد ومستوى سعر الفائدة وسعر الصرف . (Saunders, 1997, 178-214) و (Rose, 1999, 528) .

٢. النماذج الكمية Quantitative Models

تستخدم البيانات لملاحظة المقرض وتستند على البيانات الكمية والتحليل الكمي ومن الطرق والنماذج المعتمدة : (Saunders, 1997, 178-214) و (Rose, 1999,)

أ. نماذج نتائج الائتمان Credit Scoring Models

وتستخدم بيانات لمشاهدات عن سمات المقرض إما لاحتساب التوزيع الاحتمالي لحالات النكول أو تصنيف المقرضين ضمن فئات متعددة على أساس خطر النكول ومن هنا وبعد دراسة المدير للمقرض والبيئة العامة فإن المدير المالي لا بد من أن يحدد أهم العوامل التي تحدد أسباب النكول تقييم الأهمية النسبية لكل عامل من العوامل ، ومحاولة تحسين وتطوير تسعير الخطر الائتماني أي خطر النكول وعدم التسديد ، وأيضاً لا بد من تحديد الديون المشكوك في تحصيلها أو المعدومة ، ولا بد من تحديد الحاجة للاحتياطيات وإظهار المركز المالي للمؤسسة المالية ، وتضم نتائج الائتمان عدداً من النماذج منها : (Saunders 1997, 178-214) (Rose , 1999 , 608-611)

• نموذج الاحتمال الخطي Linear Probability Model

يستخدم هذا النموذج البيانات التاريخية ومنها النسب المالية والمحاسبية كمدخلات له لتوضيح حالات النكول وعدم التسديد التي تواجهها المؤسسة المالية ، وعليه تقسم القروض إلى مجموعتين من المشاهدات الأولى التي سددت ولم تنكول والمجموعة الثانية تلك التي نكلت وتخضع هاتان المجموعتان من المشاهدات للانحدار الخطي لتحديد المتغير السببي الذي يعبر عن المعلومة الكمية الخاصة بالمقرض مثل درجة اعتماده على القروض أو ربحيته وتقدر المعلومات بالنموذج وفق المعادلة المعروفة للنموذج الخطي .

• نموذج التراكم الاحتمالي The Logit Model

ويتكون من الاحتمالية المتراكمة للنكول أو عدم التسديد للقروض والتي تقع بين الصفر والواحد ، ويفترض أن احتمالية النكول موزعة تبعاً للدالة أدناه :

$$F(z) = 1 / 1 + e^{-z}$$

حيث ترفع e^{-z} لأس $-z$ و $F(z)$ تمثل التراكم الاحتمالي لعدم تسديد القرض وتقدر $F(z)$ بواسطة الانحدار أي بواسطة نموذج الاحتمال الخطي . وأساساً يمكن تقدير القيمة التقديرية لـ $F(z)$ للمقترض اللاحق من خلال نموذج الانحدار كما في النموذج الخطي ، والجانب الأيمن من المعادلة يمثل دالة لوجستية .

• نموذج وحدة القياس الاحتمالي The Probit Model

يعتمد على تقدير احتمالية النكول ويقع بين الصفر والواحد ، ويختلف عن النموذج السابق بافتراضه أن الاحتمالات المتراكمة يمكن أن توزع طبيعياً بدلاً من الدالة اللوجستية

• نماذج التمايز الخطية Linear Discriminant Models

إن كل النماذج السابقة الذكر تقيس وتقدر القيمة المتوقعة لاحتمال النكول المتوقع أما نماذج التمايز الخطية تقسم المقترضين إلى صنفين الأول مقترضون بخطر نكول عالٍ ، والصنف الثاني مقترضون بخطر نكول منخفض ، ويتم تطبيق النموذج التمييزي على أساس المتغير Z مؤشراً لتصنيف المقترضين ويعتمد التصنيف أساساً على عدد من المتغيرات تمثل نسباً مالية للمقترض وباستخدام الدالة التمييزية وهي من النماذج المألوفة في التحليل ولا سيما باستخدام برامجيات الحاسوب .

ب. نماذج اشتقاق تراكيب أمد خطر الائتمان

وتضم مجموعة من الطرق لتحديد التعرض لخطر الائتمان واحتمالات النكول وذلك من خلال تحليل علاوة الخطر في ظل هيكل العائد الحالي لديون أو قروض لمقترضين من المستوى نفسه وتعتمد تصنيف المقترضين على أساس نوعية الائتمان السابق الممنوح لهم وهناك تصنيف معتمد يؤشر نوعية الاستثمار لدى أولئك المقترضين . وتعتمد ضمن ذلك المفهوم على عدة طرق منها :

١ . احتمالات النكول لأداة دين ذات مدة زمنية واحدة

٢ . احتمالات النكول لأداة دين ذات فترات متعددة

ج . نماذج الجدولة الإحصائية

١ . الجدولة الإحصائية التي تشتق خطر الائتمان

٢ . هامش الجدولة الإحصائية

٣ . الجدولة الإحصائية المتراكمة

المبحث الرابع تقييم مداخل تقدير وقياس القدرة الائتمانية وخطر الائتمان

مقدمة

بهدف تأطير ما سبق عرضه في المباحث السابقة جمعت عدداً معيناً من البحوث والدراسات التي تناولت الموضوع وصنفتها وحاولت عرضها بهدف ترصين تلك النماذج التي اعتمدت لقياس وتقدير القدرة الائتمانية لمؤسسات الأعمال من مصارف وشركات أعمال، ويهدف المبحث إلى محاولة عرض ذلك العدد من الدراسات وفق منهجية علمية أسبغت عليها سمة التقييم العلمي من أجل توظيفها في دعم الجانب التطبيقي للبحث .

المدخل الأول: القياس والتقدير

تناول عدد من الباحثين عملية القياس والتقدير اعتماداً على النماذج التي تم عرضها في المبحث السابق واستخدم الخطر الائتماني نتيجة طبيعية في تقدير القدرة الائتمانية فقد تناول الباحثان Achim Machauer & Martin Weber فحص العلاقة بين القرض المصرفي وخطر المقترض وقد كانت واحدة من أهم النتائج التي توصل إليها البحث أن المقترضين الأخطر يدفعون علاوات عالية لقروض كبيرة معولين فيها على المصارف ولم تؤثر الدراسة أية علاقة بين تكيف وتعديل القرض تبعاً لمعدلات التغيير . لقد تناول البحث العلاقة بين آماذ القروض وخطر الاقتراض وطرحت الدراسة سؤالين هما هل هناك علاقة بين آماذ الإقراض من جهة وخطر الاقتراض من جهة ثانية ؟ وما هي العوامل التي يمكن أن تؤثر في تلك العلاقة ؟ والسؤال الثاني هل أن العلاقة يمكن أن تتأثر بعد إعادة ترتيب المقترض وتغيير موقعه المعتمد لدى المصرف ؟ واعتمد البحث على تحليل خمسة من المصارف الألمانية ومائتين من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم للفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٦ واستخدم البحث تحليل الانحدار معتمداً على عدد من العوامل والمتغيرات المستمدة من ميزانيات وكشوفات دخل العينة وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها إثبات العلاقة بين آجال القروض ومعدل الفائدة على أقساط القرض ومستويات الائتمان كلها مرتبطة بتصنيف المقترض على أساس الائتمان والشكل القانوني للمقترض هو عامل مهم لمستوى التصنيف والتقدير الائتماني للمقترضين (Machauer & Weber, 1998, 1355-1383) .

وتعدّ عملية تقدير القدرة الائتمانية للمقترض من قبل المصرف وتقدير القدرات الائتمانية للمصارف بوصفها المؤسسات التي توفر الائتمان اعتماداً على أموال الغير ذات أهمية بالغة في عمل المصرف وإدارة الائتمان ولهذا شكلت منهجية بحثية نهجها العديد من المهنيين والأكاديميين للوصول إلى تقدير سليم للخطر الائتماني من خلال تقدير القدرة الائتمانية

للمقترضين والمقرضين على حد سواء ، ولهذا تناول Eekki K. Laitinen الموضوع ضمن التحليل الائتماني من خلال نموذجين الأول لوجستي والثاني خطي بهدف تقدير الخطر الائتماني والتنبؤ به وكانت نتائجه تطوير نموذجين لهذا الهدف وأعطى في تصنيفه للخطر الائتماني دقة مقدارها ٩٠% للنموذجين وأكد عدم معنوية الفروقات بين تقدير معلمتهما . (Eekki K. Laitinen, 1999, 97-121) .

وتعدّ عملية تقدير معلمات التصنيف الائتماني وسلوك ذلك التصنيف للمؤسسات والأفراد والمصارف وغيرها من المؤسسات المالية ذات سمات تنبؤية تساعد المحلل الائتماني ومؤسسته في التعرف على المقترضين وقدراتهم وحجم الخطر الذي يمكن أن يتحقق من وراء منح الائتمان وتستخدم العديد من التقنيات الاحصائية أو البحوث العملياتية لدعم القرار الائتماني . ولما كانت عملية التقدير رهينة الظروف الاقتصادية فقد ركز Lyn C . Thomas على علاقة التقنيات التنبؤية في التقدير بالظروف الاقتصادية بهدف تصنيف المقترضين من مؤسسات أو أفراد وتقدير حجم التعثر في الوفاء بالالتزامات وعدم تسديد الديون لكي تتخذ أساساً في اتخاذ القرار الائتماني (Thomas, 2000, 149-172) .

وقدّر الباحثان H. Kent Baker And Sattar A. Mansi القدرة الائتمانية للمكاتب المصدرة للسندات والمؤسسات الاستثمارية (H. Kent Baker & Sattar A. Mansi, 2002, 1367-1398) ، وعرض كل من W. Scott Frame & Michael Padhi & Lynn Woosley تقدير عملية تصنيف الائتمان المتاح في المناطق متوسطة ومنخفضة الدخل للمؤسسات الصغيرة (Frame, Padhi & Lynn, 2004, 35-54) .

وحاول الباحثان Gabriel Jimenez & Jesus Saurina تقدير القدرة الائتمانية على أساس تقدير العلاقة بين نوع المقرض والمقترض (Jimenez & Saurina, 2004, 2191-2212) .

وخلاصة القول أن عدداً من البحوث التي تم عرضها يمكن أن تشكل مدخلاً مهماً في محاولة النظر للقدرة الائتمانية على أساس أنها تطبيق لنماذج تسهم في تقدير دالة تنبؤية معينة قد لا تثير الكثير من التباين في تفسير النتائج ، ولكنها في المقابل يمكن أن تقيس الخطر الائتماني الذي يمكن أن تتعرض له المؤسسة المانحة للائتمان أو تقيس القدرة الائتمانية للمؤسسة المستفيدة من الائتمان .

المدخل الثاني : التحليل المقارن

لما كان عدد من الباحثين قد اتجهوا إلى التحليل المقارن من خلال اعتماد أدوات التحليل التصنيفي سواء منها العنقودية أو التمييزية أو غيرها فقد تبنى المدخل اعتماد تصنيف

المقترضين من أفراد ومؤسسات على أساس قدراتهم الائتمانية المبنية على مؤشرات مالية مستمدة من بياناتهم وكشوفاتهم المالية المفصّل عنها والمنشورة أو المستبينة وفق الأسس العلمية المعتمدة في تحليل الائتمان ، وبهدف الوقوف على عدد من الفئات المتباينة لتسهيل العملية ولتوضيح الفرق بين هذه الفئة وتلك ، وعلى الرغم من أن هذا المدخل تعود أولى الدراسات فيه إلى بداية عقد الستينيات إذ تمّ تصنيف الشركات على أساس التنبؤ بالإفلاس أو ضعف المركز المالي لها فقد كان هناك كم كبير من البحوث والدراسات في مجال قياس القدرة الائتمانية أو قياس الخطر الائتماني للمؤسسات المانحة للائتمان أو المستفيدة منه .

تناول الباحثون M. Doumpos, K. Kosmidou, G. Baourakis, C. Zopounidis تحديد الخطر الائتماني باستخدام التحليل التمييزي ضمن مدخل مقارنة مضمونه يقوم على التصنيف ثم المقارنة بين الفئات المصنفة على أساس الائتمان واحتمالات عدم التسديد وخرجوا بنتيجة مضمونها أن قياس الخطر يعد مشكلة مالية معقدة ذات وجهين ، الأول تشخيص الشركات التي يمكن لها أن تواجه النكول وعدم السداد والوجه الثاني تقدير المنفعة المستقبلية أو خسارتها ، ولقد طور البحث نموذجاً معتمداً على تقنيات بحثية متطورة مستمدة من مفاهيم الأمثلية ودوال المنفعة والتمييزية ، وقد كان لكل دالة هدف ، وحددت السمات العامة والمشاركة ومن ثم حددت المتغيرات البحثية ، ولقد طبق الباحثون مشروعهم البحثي واختبروا فرضياتهم البحثية على عينة كبيرة تتألف من مؤسسات ومصارف تجارية واستطاعوا عبر البحث والتقصي والاختبار تصنيف المؤسسات الجيدة ذات القدرات العالية من غيرها من المؤسسات غير الصحية التي لا تحمل في ثناياها تلك القدرات الائتمانية الكامنة وحددوا أيضاً الخطر الائتماني (Doumpos, et. al., 2002, 392-411) .

وقد نهج العديد من الكتاب والباحثين نحو المنهج المقارن ووجد هؤلاء في المقارنة دليلاً علمياً للوصول إلى تقييم وقياس للقدرة الائتمانية عبر الخطر الائتماني أو ربما قياس الإمكانات المالية الكامنة ، ولهذا ذهب الباحثون (Michel Crouhy, Dan Galai, Robert Mark) في بحثهم إلى اعتماد المنهج المقارن في طرح نماذج قياس الخطر الائتماني وتحديد القدرة الائتمانية وتكاد تكون من أهم البحوث التي نشرت على صفحات *Journal of Banking & Finance* سنة ٢٠٠٠ وعلى (٥٧) صفحة فكانت بمثابة مدخل لتقييم منهجيات القيمة الائتمانية في ظل الخطر فقد ركزت على ما يسمى بهجرة الائتمان من نوعية إلى أخرى ضمن أفق زمني معين وعلى المدخل الهيكلي المعتمد على نموذج قيمة الموجودات المستخدمة من قبل Merton في بحثه المنشور سنة ١٩٧٤ في مجلة الـ *Journal of Finance* الذي حدد هيكل رأس المال للشركة أحد أسباب النكول وعدم السداد وهنا أعاد الباحثون من جديد ظاهرة النكول وعدم التسديد لانخفاض قيمة الموجودات دون الحد أو المستوى الحرج ، والعامل الآخر الذي تناولته

الدراسة يتمثل في المدخل الواقعي من خلال ربط خطر الائتمان بالنكول، والعامل الرابع يتمثل فيما طرحه McKinsey حول محفظة الائتمان فقد وضع الاحتمالات رهينة العوامل الاقتصادية الماكروية مثل التشغيل وسعر الفائدة ونسبة النمو في الاقتصاد بوصفها عوامل تشغيل الاقتصاد . (Crouhy, et. al., 2000, 59-117)

ووفقاً للمدخل المقارن تناول Ehud I, Ronn and Avinash K. Verma بالتحليل المقارن خمس سمات مختلفة لمطلوبات المصارف التجارية التي تؤخذ بالحسبان في القياس المباشر لخطر النكول وعوامله السوقية ، واعتمدت سمتان من تلك السمات في تصنيف الائتمان لدى كل من المؤسسات التالية Moody's, Standard & Poors والسمة الثالثة الأخرى تعتمد على العائد والاستحقاق الذي افترض أنها ذات علاقة موجبة بخطر الائتمان أما السمة الرابعة فهي القيمة العادلة حيث تكييف الودائع بالخطر من خلال نموذج قائم على الحركة اليومية للأسعار وأخيراً افترض الباحثون مصطلح تباينات تكييف الهيكل في العائد بين الديون ذات الخطر العالي والديون الخالية من الخطر وقد طور الباحثون منهجية للعمل المصرفي ، والأهم من كل هذا فقد ارتبط العمل وفق هذه المنهجية بالسندات التي تصدرها الشركات (Ronn & Verma, 1987, 499-523)

لقد اعتمدت المقارنات في عدد كبير من البحوث والدراسات منها تلك القائمة على المقارنات الزمنية التي تقارن زمناً بزمناً آخر لمنشآت معينة أو لمصارف أو لدول وهناك من قارن شركات بأخرى في دولة واحدة أو في عدة دول وذهبت دراسات أخرى لمقارنة شركات ومصارف على أساس القدرة الائتمانية أو خطر الائتمان بين دولة ودول أخرى أو ربما بين شركة في دولة وشركة في دولة أخرى ، وخلاصة القول أن المقارنات قد شكلت منهجية للعديد من البحوث والدراسات في دراسة الخطر الائتماني أو القدرة الائتمانية ، وبالتالي بدت مدخلاً شاملاً معتمداً في الدراسات الائتمانية .

المدخل الثالث : الإداري

ذهب العديد من الباحثين إلى اعتماد المعالجة البحثية لخطر الائتمان أو القدرة الائتمانية للوصول إلى تشخيص الظاهرة بوصفها ظاهرة إدارية وتناول عدد من الباحثين هذا الاتجاه ليكون مدخلاً ، وبعبارة أخرى تم توصيف الظاهرة بأنها إدارية بطبيعتها وبالتالي غلب المنهج الإداري في بحث الظاهرة المدروسة وهي القدرة الائتمانية أو بالوجه الآخر الخطر الائتماني ، فتناول الباحثون Arnoud Boot & Anjan V. Thakor & Gregory F. Udell العقلانية والرشد في سوق الائتمان التنافسي وقد تناول البحث بالمناقشة ثبات التعهدات الإقراضية في تغيرات سعر الفائدة وكلفة المعاملة وبالتالي لا بد للتحليل من أن يأخذ سوق الائتمان الآني و العلاقة

بين الربح المتوقع للمصرف ومعدلات سعر الفائدة ومن هنا فقد كان هدف البحث يتمثل في توفير الرشد والعقلانية لمستخدم سوق الائتمان التنافسية ، وخرج البحث بعدة نتائج واستنتاجات وأكد على بعض المضامين العلمية والتطبيقية ومنها إمكانية مساهمة البحث لتوضيح الخطر والتعهد بدفع القرض ضمن العقلانية والرشد المستخدم في الأدبيات الاقتصادية والإدارية (Boot, et. al., 1987, 449-471) .

وطرح Rodgers تساؤلاً مفاده كيف يمكن لمدراء المصارف صناعة قراراتهم في ظل أخطار الائتمان ؟ ويضع الباحث هدفاً لبحثه متمثلاً بألية أطلق عليها معالجة التوزيع الموازي وتقدم الدراسة طريقة التحليل الباقي نموذجاً لتوضيح وتبيان الإجابة عن ذلك التساؤل الذي طرحه الباحث ، وكانت النتيجة الفائدة الكبيرة التي حققها المدراء من حيث قدراتهم في صنع القرار وعقلانيته (Rodgers, 1991, 243-265) .

وعرض الباحث (Cakici & Chatterjee) اختبار وتقييم القرض للوصول إلى القرار السليم من خلال البيانات المالية وحدد مصدرين مختلفين للخطر الأول خطر الشركة Firm risk والثاني خطر سعر الفائدة Interest rate risk في نموذج موحد واعتمدت المحاكاة للنتائج مؤشرات للسوق المنضبطة Market discipline في حقل الصيرفة ، وقد خرجت الدراسة بإمكانية تعميم نموذجها إذ لا يمكن حصره في حالة واحدة ، ولقد أكد الباحث ما جاء بالنتائج ومطابقتها مع نتائج بحوث عدد كبير من الباحثين الذين سبقوه في موضوع الحاجة لتقييم النماذج بالسوق المنضبطة ، وكانت نتائج هذا البحث تأكيداً لحالة معينة لعدم التأكد التي تلازم سعر الفائدة والشركة (Cakici & Chatterjee, 1993, 747-762) .

أما الباحثان (Purdy & Wasilewski) فقد كان بحثهما تأكيداً للمدخل الإداري الإستراتيجي وقد ركزا على إستراتيجيات إدارة الخطر وعدّ الباحثان مفتاح النجاح في الأعمال ونجاح إدارة الشركة يكمن في فاعلية الإدارة تجاه الخطر وأخذه بالحسبان وأن احتمال الخسارة ستكون أكبر من احتمال الربح في حالة عدم أخذ الخطر والتعامل معه ، وعلل الباحثان الحاجة إلى إدارة الأخطار وفهم أهمية الخطر وهيكله وأسبابه وتناول الباحثان بالشرح المفصل المنهجية العلمية للتعامل مع الخطر عبر تطور تاريخي مركز ولطيف ابتداءً منذ الفترة ما قبل عقد السبعينات من القرن الماضي التي ركزت على أمن العمل عبر تساؤل مفاده كيف يمكن جعل العمل آمناً ؟ ؟ How do we make it safer ؟ ثم تلت ذلك سنوات السبعينات التي ركزت على تساؤل مضمونه هل أن العمل آمن ؟ Is it safe ؟

ثم تلت ذلك الثمانينات وخلالها كانت المنهجية العلمية تؤكد أمن العمل عبر جواب أكده الباحث ! It is safe ، وتلت تلك السنوات سنوات عقد التسعينات لتطرح منهجية علمية للتعامل مع الخطر بعد التقدم الكبير الذي حصل في معالجات الخطر وقياسه وعبر ربط أمن العمل مع

فاعلية الكلف وضمن المقولة التالية *Is it safety cost effective ?* ، ولقد أكدت المنهجية العلمية للتعامل مع هذا الموضوع عملية التطوير والتحسين المستمر في المنهجيات التي تتعامل مع الخطر والسيطرة عليه وكانت نتائج البحث مؤكدة أن الخطر لا يمكن إدارته إذا لم يحدد أولاً ومن نوعية ذلك التحديد لتعكس تعهد الشركة في إدارتها لأهم عنصر يسهم في نجاحها وهو الخطر (Purdy & Wasilewski, 1994, 147-156) .

وناقش (Gorden & Pennacchi) موضوع نظريات الوساطة المالية التي تعد الأراضية العلمية لنشوء المؤسسات والأسواق المالية وعللت ذلك بعدم القدرة على تسويق القروض لأسباب أخلاقية ومعنوية فلا يمكن للمصرف أو المؤسسة المالية تنفيذ الائتمان وتحليله للخطر ومراقبته ومراقبة المقترضين إذا لم يكونوا في موضع خطر فعلي متمثل بعدم قدرتهم على التسديد وفشلهم في الوفاء بالتزاماتهم ، وعدم قدرتهم على خدمة قروضهم ولا يمكن القول أن القروض يمكن تسويقها ، والفكرة التي ينطلق منها البحث تكمن في إمكانية المصرف تسويق القروض غير المسددة أو الموقوفة حيث يمكن بيعها في السوق وتؤثر الإحصائيات أن مبلغ القروض الموقوفة قد بلغ في نهاية الثمانينات ما يقرب من ٢٥٠ مليار دولار وبالتالي فقد وجدت سوق لمبيعات القروض حيث يلتقي بائعو القروض مع المشترين وهنا يحاول البحث مناقشة الموضوع من رؤية تسويقية إدارية ويؤشر نتيجة مهمة مفادها أن مهمة الوساطة المالية لم تنته بعد فعمليات بيع وشراء القروض أصبحت بمثابة وساطة مالية أخرى (Gorden & Pennacchi, 1995, 389-411) .

وناقش (Floros & Tsetsekos) تأثير مستوى الائتمان والإفصاح عنه في موضوع أسعار الأوراق المالية وقد تناول الموضوع ضمن الأسباب والنتائج من خلال تقييم آثار الائتمان في أسعار الأوراق المالية إذ تلعب المعلومات المالية والوساطة المالية دوراً في صنع القرار من حيث وضع الإجراءات اللازمة ، ولقد خرجت الدراسة بنتيجة مفادها إثبات العلاقة الإيجابية بين أسعار الأوراق المالية ومستوى الائتمان وقد اعتمدت درجة تلك العلاقة على قوة المركز المالي للشركات ، أما الشركات الضعيفة فإن أثر التقييم أكثر وإضافة إلى ذلك أكدت الدراسة أن تقييم الإفصاح عن مستويات الائتمان مرتبطة ببرنامج الائتمان الرأسمالي للشركة، ولقد أثبتت بالفعل وبما لا يقبل الشك أن مستويات الائتمان ترتبط بالمعلومات الخاصة بتوقعات الشركات وصحتها المالية والتي تؤدي الدور المباشر في مستقبلها (Floros & Tsetsekos, 1996, 307-320) .

وذهب الباحثون (Angbazo, Mei & Saunders) إلى دراسة انتشار الائتمان في السوق ذات الرفع العالي للقروض وتعد هذه الدراسة بمثابة اختبار تجريبي لتحديد انتشار الائتمان من خلال تحليل عدة عوامل لتقدير حركة القروض وانتشارها تبعاً لسوق السندات

وبعض السمات الخاصة بالشركات ولقد تم تقدير المعلمات على تسعير القروض تبعاً لقاعدة معلومات الشركة التي تتألف من ٤٠٠٠ معاملة إقراض للسنوات ١٩٨٧-١٩٩٤ وأشرت الدراسة عوامل انتشار وتجميع القروض (Angbazo, et. al., 1998, 1249-1282).

وناقش الباحث (Ramcharran) تحديد نسبة السعر إلى العائد في أسواق الملكية الناشئة التي برزت عاملاً مهماً وفاعلاً في مثل تلك الأسواق واستطاعت الدراسة أن تبني علاقة بين النمو الاقتصادي عاملاً من عوامل البيئة المالية والخطر الائتماني ومن خلال نسبة السعر إلى العائد في إحدى وعشرين سوقاً ناشئاً وغطت البيانات سلاسل زمنية لمدة من ١٩٩٢-١٩٩٩ من التحليل المقطعي cross sectional وقدرت المعلمات على أساس الانحدار وكانت النتائج متعددة المتغيرات ، وأشرت العلاقة بين النمو والخطر الائتماني -165, 2002, (Ramcharran, 178).

وعرض (Maudos & Guevara) العوامل التي توضح هامش سعر الفائدة في القطاع المصرفي في الاتحاد الأوربي للمدة من ١٩٩٣-٢٠٠٠ ومن خلال استخدام ١٥٨٨٨ مشاهدة حددت ذلك الهامش وأشرت النتائج انخفاض الهامش في دوال العينة في الاتحاد الأوربي ضمن عوامل المنافسة مما له علاقة معنوية بخطر الائتمان والكلفة التشغيلية & (Maudos & Guevara, 2004, 2259-2281).

بعد هذا العرض الموجز لعدد من أحدث الدراسات التي تناولت الائتمان بشكل عام وقياس القدرة الائتمانية والخطر الائتماني التي تم تصنيفها وترتيبها وفق منظور الباحث لها من حيث المعالجة والقياس وبعد أن عرض المبحث الثالث النماذج التي تناولت بالشرح المسهب والقياس الدقيق وفق رؤى ومنهجيات مختلفة لخطر الائتماني والقدرة الائتمانية ، مما يجعل الباحث على بينة وصورة واضحة لما يسعى لقياسه وفق الأهداف البحثية والفرضيات الخاضعة للاختبار التي سنتناولها في الفصلين الثاني والثالث .

الفصل الثاني تحليل بيانات الدراسة ومتغيراتها

سمات إدارة خطر الائتمان في الدول العربية

قبل الدخول في عملية التحليل الإحصائي للبيانات التي اعتمدت عليها الدراسة ، لا بد من إعطاء تصور عن سمات عملية إدارة خطر الائتمان في الدول العربية بعامة والأردن بخاصة ، إذ اتضح أن الأخطار التي يتعرض لها العمل المصرفي في الدول العربية تتزايد باستمرار ، ويعود ذلك للعديد من الأسباب ، هي :

١. التغيرات الاقتصادية في البلدان العربية وتوجهها نحو اقتصاديات السوق مع تقليص الدور الحكومي ، وعلى الرغم من إيجابيات هذه التغييرات فهي تزيد وتغير من طبيعة الأخطار الاقتصادية التي تؤثر بصفة مستمرة في النشاط المصرفي من خلال جودة الائتمان والسيولة وخطر سعر الفائدة ، والتعامل في كثير من الأحيان مع قطاع خاص وليد ما زال يؤسس مقومات نجاحه مما هو أكثر عرضة لخطر تقلبات السوق لعدم قدرته على إدارة شؤونه بكفاءة .
٢. التطورات المقبلة على أسلوب حساب معدل كفاية رأس المال وأثر ذلك في تحقيق عائد مجدٍ على الاستثمار وبالتالي إمكانية جذب استثمارات جديدة .
٣. دخول منتجات جديدة إلى السوق مثل بعض أدوات الخزنة وتمويل المشروعات وعملية الاستثمار المصرفي التي لا تتوفر الخبرة الكافية لإدارتها .
٤. زيادة أهمية نشاط التجزئة المصرفي الذي يحتاج إلى خبرات وأساليب إدارية مختلفة عن تلك التي يحتاجها النشاط المصرفي التقليدي .
٥. نقص الكوادر المصرفية المتميزة التي لا بديل عنها لهذا النشاط الخدمي .
٦. زيادة التنافس الدولي من خلال كيانات مالية كبيرة ، فيما تنحصر الكثير من المصارف العربية بشكل كيانات صغيرة تفنقر إلى مقومات النجاح حتى في الأسواق الناشئة .
٧. عدم وجود أسواق مالية متطورة في كثير من الدول العربية تتيح الفرصة لآليات تنفيذ عمليات التغطية Hedging التي يمكن استخدامها لإدارة الأخطار وتقليلها .
٨. فضلاً عن عدم إدراك أهمية البدء في تقديم الخدمات المصرفية من خلال شبكات الإنترنت.
٩. عدم قدرة الهياكل المالية للكثير من المصارف العربية على تحمل صدمات خارجية قوية.
١٠. الاهتمام العالمي المتزايد بضرورة إحكام الرقابة على أداء المؤسسات المالية .

إن تطوير الصناعة المصرفية العربية يعتمد بطريقة أو بأخرى على القدرة على التعامل المثمر مع هذه الأخطار ، فالدور الأساس للأخطار هو قياسها لغرض مراقبتها والتحكم بها ، ويخدم هذا الدور العديد من الوظائف المهمة داخل المصرف ، وهي :

١. المساعدة في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة يمكن أن تبنى عليها خطة وسياسة العمل .
٢. تنمية وتطوير ميزة تنافسية للمصرف .
٣. المساعدة في قرارات التسعير .

إن حساب معدل كفاية رأس المال وفقاً للمقترحات الجديدة للجنة سوف يمثل عقبة كبيرة لتلك المصارف التي لا تستطيع قياس أخطارها بأسلوب علمي ، فكثير من المتطلبات تعتمد على القدرة على قياس ومتابعة والتحكم في معدلات الخسارة المتوقعة ، مما يتطلب من البلدان العربية تبني أساليب لإدارة أعمالها التي من أهمها القدرة على التنبؤ وتحقيق معدلات أداء ثابتة نسبياً ، ولتحقيق ذلك يتطلب بعض الإجراءات الضرورية ، هي :

أولاً. العمل على حسن إدارة الأخطار عن طريق الأساليب الآتية :

- تحقيق القدرة على قياس كافة أنواع الأخطار من خلال تبني الأنظمة المناسبة .
- إنشاء إدارة خاصة لوضع ومتابعة تنفيذ السياسة المتبعة في الأخطار .
- تقوية الرقابة الداخلية وتفعيل دورها بحيث تتمكن من توقع الخطر قبل حدوثه ، بدلاً من التعامل معها بأسلوب رد الفعل بعد حدوثه .
- تكوين لجنة للمراجعة على مستوى الإدارة العليا يكون أغلب أعضائها من غير التنفيذيين لرفع مستوى التحكم في أداء المؤسسات .

ثانياً. ضرورة التكيف المستمر للقطاع المصرفي العربي مع التطورات السريعة من الناحية التقنية والتكنولوجية والاقتصادية والمالية والاجتماعية .

ثالثاً. دمج واستحواد المصارف ولا سيما الصغيرة .

رابعاً. دراسة جدوى خصخصة المصارف في العالم العربي .

خامساً. أهمية الإفصاح والشفافية في البيانات والمعلومات وصدورها في الوقت المناسب والالتزام بالمتطلبات الدولية في هذا المجال .

(البردعي ، ٢٠٠٢ ، ١٤٢-١٤٣) (عينو ، ٢٠٠٢ ، ١٤٩) (حشاد ، ٢٠٠٢ ، ١٥٩)

إلا أن تلبية متطلبات لجنة بازل الجديدة للصناعة المصرفية العربية لا تكون كمية فقط، أي بزيادة الرساميل ، بل نوعية ، وكذلك من خلال سياسات مواتية تهدف بمجملها إلى تخفيض خطر الائتمان ، وهذه السياسات هي :

أولاً. على الصعيد الاقتصادي والمالي

تحتل معالجة العجز المتكرر والمتراكم للموازنات العامة للدول موقعاً محورياً وهي أساس سياسات التصحيح المالي المطلوب ، فالحالة المالية السليمة للمصارف ترتبط بسلامة المالية العامة للدولة وسلامة الإطار الاقتصادي الكلي الذي تمارس مؤسسات القطاع الخاص ضمنه أعمالها ، ويعكسه فإن ملاءة المصرف ستتدهور أيضاً كان حجم الرساميل التي تضخ في القطاعات المصرفية .

ثانياً. على الصعيد المصرفي

تكون المعالجة باعتماد سياسات تسليف وإقراض للمؤسسات ترتبط من جهة بحجم الديون للمؤسسات برساميلها الخاصة ، فالمؤسسات تقترض بصورة عامة في الأسواق العربية بشكلٍ مفرط مقارنةً بمستويات رسملتها ، وليس ما يمنع في هذا المجال من إيجاد نسبة للدين إلى الأموال الخاصة (Debt to Equity Ratio) متلائمة مع طبيعة نشاط المؤسسات ونوعية التمويل المطلوب الذي تحتاج إليه .

وترتكز المعالجة من جهة ثانية على استبدال الإقراض بالحساب الجاري وبالكفالات الشخصية والضمانات العينية إلى قروض ذات آجال استحقاق محددة وتستند إلى التدفقات النقدية الحقيقية Real Cash Flow .

هذا ويستدعي التعامل مع المقررات الجديدة خليطاً ذكياً من السياسات والإجراءات والوقت المتاح إلى سنة ٢٠٠٦ بالكاد يكون كافياً لكي تتمكن المصارف العربية من التماشي مع المقررات الجديدة (اتحاد المصارف العربية ، ٢٠٠٢ ، ١١٦) .

توصيف متغيرات الدراسة

غرض اختبار فرضيات البحث وتطبيق النموذج اعتمدت المتغيرات الآتية التي احتسبت

من البيانات التي عرضتها الكشوفات المالية وكما يأتي :

أولاً. المتغيرات الخاصة بالقطاع المصرفي

أ. نسب الربحية

تقيس هذه المجموعة من النسب كفاءة الإدارة التي تتخذ فيها المؤسسة المالية والمصرفية قراراتها الاستثمارية والتمويلية في تحقيق الربح على الموجودات وحقوق الملكية والإيرادات التشغيلية ، وتتضمن النسب الآتية :

١. العائد إلى مجموع الموجودات .
٢. العائد إلى حقوق الملكية .
٣. صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات .

- ٤ . إجمالي الإيرادات إلى الموجودات .
- ٥ . صافي الفوائد والعمولات إلى الإيرادات التشغيلية .
- وكانت كما في الجداول (١-٢ ، ٢-٢ ، ٣-٢) موزعة على السنوات (٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢) على التوالي . وقد تضمن التحليل احتساب النسب ومتوسطاتها وانحرافاتها المعيارية للعينة كل سنة منفصلة عن الأخرى .
- إذ يتضح من الجدول (١-٢) ما يأتي :
- ١ . بلغ متوسط العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث (١٦,٠) ، وسجل البنك العربي الإسلامي الدولي أعلى نسبة بلغت (١,٥٩) ، فيما سجل بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان أقل نسبة وهي (-٣,٧٣) ، وكان الانحراف المعياري (١,٤٤٥٩٩) ، (٠,٨٢٥) ، (٥,٢٤١٦٥) للسنوات (٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢) على التوالي .
- ٢ . بلغ متوسط العائد إلى حقوق الملكية للعينة (٣,٥٩٤٣٨) وسجل البنك الأردني الكويتي أعلى نسبة بلغت (١٢,٥٨) ، فيما سجل بنك سوسيته جنرال الأردن أقل نسبة والبالغة (-٢٥,٤٧) ، وكان الانحراف المعياري (٩,٧٦٦٣) ، (٧,٩٦٥٤٨) ، (١٦,٢١٩٧) للسنوات (٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢) على التوالي .
- ٣ . بلغ متوسط نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات للعينة (٣,٣٠١٨٧) ، إذ سجل البنك العربي الإسلامي الدولي أعلى نسبة والبالغة (٣٢,٠٣) ، فيما سجل بنك سوسيته جنرال الأردن أقل نسبة بلغت (-٣٩,١٦) ، وكان الانحراف المعياري (١٧,٩٦٣٩) ، (١٠,١٠٩٣) ، (٣٦,٠٠٩١) للسنوات (٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢) على التوالي .

الجدول (٢-١)
نسب الربحية للمصارف عينة البحث لسنة ٢٠٠٠

ت	النسب	العائد إلى مجموع الموجودات	العائد إلى حقوق الملكية	صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات	إجمالي الإيرادات إلى الموجودات	صافي الفوائد والعمولات إلى الإيرادات التشغيلية
١	البنك الأردني الكويتي	٠,٩٥	١٢,٥٨	١١,٥٥	٨,٢٠	٨٨,٢٩
٢	بنك الأردن والخليج	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٨,٠٧	٩١,٤٩
٣	البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	٠,٣٣	٣,٩٥	٦,٣٨	٥,١٢	٨٨,٤١
٤	بنك الاستثمار العربي الأردني	٠,٧٩	٧,٠٧	١٠,٣٥	٧,٦٧	٨٩,١٦
٥	بنك الاتحاد للإدخار والاستثمار	٠,١٢	١,١٢	١,٧٠	٦,٩٢	٨٠,٦٠
٦	بنك المؤسسة العربية المصرفية/الأردن	٠,٥٦	٥,٨٣	٦,٥٩	٨,٤٤	٨٢,٢٨
٧	البنك الأردني للاستثمار والتمويل	٠,٥٣	٧,٠٧	٧,٥٢	٧,٠٢	٩٣,٢٢
٨	البنك العربي الإسلامي الدولي	١,٥٩	٦,٩٤	٣٢,٠٣	٤,٩٧	٣٣,٤٣
٩	بنك الصادرات والتمويل	١,٥١	١١,٠٢	١٨,٠٤	٨,٣٧	٧٨,٦١
١٠	بنك القاهرة / عمان	٠,٤٣	٩,٢٨	٥,٠٧	٨,٥٦	٨٤,٤٣
١١	بنك الأردن	٠,٧٥	١١,٥٥	٨,٤١	٨,٩٢	٩٥,٢٦
١٢	البنك الأهلي الأردني	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٨,٦٥	٨٩,٠٥
١٣	بنك سوسيته جنرال / الأردن	٢,٩٤-	٢٥,٤٧-	٣٩,١٦-	٧,٥١	٩٧,٥٢
١٤	بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان	٣,٧٣-	١٠,٧١-	٣٧,٤٨-	٩,٩٤	١,٧٩-
١٥	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	٠,٧٣	٥	٩,١١	٧,٩٩	٨٦,٨٦
١٦	البنك العربي	٠,٩٤	١٢,٢٨	١٢,٧٢	٧,٣٩	٨٥,٤٢
	الوسط الحسابي	٠,١٦٠	٣,٥٩٤٣٨	٣,٣٠١٨٧	٧,٧٣٣٧٥	٧٨,٨٩
	الانحراف المعياري	١,٤٤٥٩٩	٩,٧٦٦٣٠	١٧,٩٦٣٩	١,٢٨٨٦٨	٢٥,٩٤١١

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية - الأردن ، بورصة عمان ، ٢٠٠٠.

٤. بلغ متوسط نسبة إجمالي الإيرادات إلى الموجودات (٧,٣٣٧٥) ، وسجل بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان أعلى نسبة بلغت (٩,٩٤) ، فيما سجل البنك العربي الإسلامي الدولي أقل نسبة بلغت (٤,٩٧) ، وكان الانحراف المعياري (١,٢٨٨٦٨) ، (٢,٢١٥٣٧) ، (٣,٠٦٦٣٤) للسنوات (٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢) على التوالي .
٥. بلغ متوسط نسبة الفوائد والعمولات إلى صافي الإيرادات التشغيلية (٧٨,٨٩) ، وسجل بنك سوسيته جنرال الأردن أعلى نسبة بلغت (٩٧,٥٢) ، فيما سجل بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان أقل نسبة بلغت (-١,٧٩) ، وكان الانحراف المعياري (٢٥,٩٤١١) ، (٢٤,٧١٧٧) ، (٢٢,٧٣٣٢) للسنوات (٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢) على التوالي .

الجدول (٢-٢)
نسب الربحية للمصارف عينة البحث لسنة ٢٠٠١

ت	النسب	العائد إلى مجموع الموجودات	العائد إلى حقوق الملكية	صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات	إجمالي الإيرادات إلى الموجودات	صافي الفوائد والعمولات إلى الإيرادات التشغيلية
١	البنك الأردني الكويتي	١,٣٠	١٣,٧٧	١٥,٤٧	٨,٤٠	٨٢,٢١
٢	بنك الأردن والخليج	- ٠,٤٨	- ١٠,١٧	- ٦,١٨	٧,٧٨	٩١,٥٤
٣	البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	٠,١٤	١,٨٨	٣,١٨	٤,٥٠	٨٦,٣١
٤	بنك الاستثمار العربي الأردني	٠,٨٤	٨,٠٥	١٢,٨٢	٦,٥٦	٩١,٦٧
٥	بنك الاتحاد للإدخار والاستثمار	٠,٦٣	٦,٣٩	٩,٣٣	٦,٨٠	٨٤,٧٠
٦	بنك المؤسسة العربية المصرفية/الأردن	٠,٥٣	٥,٩٢	٧,٤٢	٧,٠٩	٧٣,٠٠
٧	البنك الأردني للاستثمار والتمويل	٠,٠٢	٠,٣٤	٠,٣٠	٦,٦٧	٦٨,٩٠
٨	البنك العربي الإسلامي الدولي	١,١٤	٦,٣٣	٢٦,٧٥	٤,٢٥	٤٤,٢١
٩	بنك الصادرات والتمويل	٢,٦١	١٥,٩٥	٢٢,٥٧	٩,٥٥	٧٣,٤٣
١٠	بنك القاهرة / عمان	- ٠,١٨	- ٣,٢٦	- ٢,٥٠	٧,٣٧	٨٣,١٩
١١	بنك الأردن	١,٥٦	٢٠,٧٣	١٧,٥٨	٨,٨٩	٨١,٤٢
١٢	البنك الأهلي الأردني	٠,٠١	٠,٢٣	٠,١٥	٧,٥٦	٨٧,١٣
١٣	بنك سوسيته جنرال / الأردن	- ٠,٤٦	- ٣,٣١	- ٥,٠٩	٩,٠٨	٧٥,٦١
١٤	بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان	٠,٤٤	١,٤٣	٣,٠٧	١٤,٤٣	٨,٥٢-
١٥	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	١,٢٩	٨,٥٨	١٧,٧٤	٧,٢٦	٨٤,٢٣
١٦	البنك العربي	٠,٩٦	١١,٩٢	١٥,١٥	٦,٣٢	٨٢,١٥
	الوسط الحسابي	٠,٩٦٤٦٨٧٥	٥,٢٩٨٧٥	٨,٦٢١٢٥	٧,٦٥٦٨٨	٧٣,٨٢٦٩
	الانحراف المعياري	٠,٨٢٤٥١٤	٧,٩٦٥٤٨	١٠,١٠٩٣	٢,٢١٥٣٧	٢٤,٧١٧٧

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية - الأردن ، بورصة عمان ، ٢٠٠١.

يتضح من الجدول (٢-٢) ما يأتي :

١. بلغ متوسط العائد على مجموع الموجودات للمصارف عينة البحث (٠,٦٤٦٨٧٥) ، وسجل بنك الصادرات والتمويل أعلى نسبة بلغت (٢,٦١) ، فيما سجل بنك الأردن والخليج أقل نسبة والبالغة (- ٠,٤٨) ، وكان الانحراف المعياري (١,٤٤٥٩٩) ، (٠,٨٢٥) ، (٥,٢٤١٦٥) للسنوات (٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢) على التوالي .
٢. بلغ متوسط نسبة العائد إلى حقوق الملكية للعينة (٥,٢٩٨٧٥) وسجل البنك الأردني الكويتي أعلى نسبة بلغت (١٣,٧٧) ، فيما سجل بنك الأردن والخليج أقل نسبة والبالغة (- ١٠,١٧) ، وكان الانحراف المعياري (٩,٧٦٦٣) ، (٧,٩٦٥٤٨) ، (١٦,٢١٩٧) للسنوات (٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢) على التوالي .
٣. بلغ متوسط نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات للعينة (٨,٦٢١٢٥) ، إذ سجل البنك العربي الإسلامي الدولي أعلى نسبة والبالغة (٢٦,٧٥) ، فيما سجل بنك الأردن والخليج أقل

- نسبة بلغت (-6,18) ، وكان الانحراف المعياري (17,9639) ، (10,1093) ، (36,0091) للسنوات (2000 ، 2001 ، 2002) على التوالي .
4. بلغ متوسط نسبة إجمالي الإيرادات إلى الموجودات (7,65688) ، وسجل بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان أعلى نسبة بلغت (14,43) ، فيما سجل البنك العربي الإسلامي الدولي أقل نسبة بلغت (4,25) ، وكان الانحراف المعياري (1,28868) ، (2,21537) ، (3,06634) للسنوات (2000 ، 2001 ، 2002) على التوالي .
5. بلغ متوسط نسبة الفوائد والعمولات إلى صافي الإيرادات التشغيلية (73,8269) ، وسجل بنك الاستثمار العربي الأردني أعلى نسبة بلغت (91,67) ، فيما سجل بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان أقل نسبة بلغت (-8,52) ، وكان الانحراف المعياري (25,9411) ، (24,7177) ، (22,7332) للسنوات (2000 ، 2001 ، 2002) على التوالي .

الجدول (2-3)

نسب الربحية للمصارف عينة البحث لسنة 2002

ت	النسب	العائد إلى مجموع الموجودات	العائد إلى حقوق الملكية	صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات	إجمالي الإيرادات إلى الموجودات	صافي الفوائد والعمولات إلى الإيرادات التشغيلية
1	البنك الأردني الكويتي	1,62	17,56	20,72	7,82	67,07
2	بنك الأردن والخليج	5,48-	38,98	71,13-	7,70	90,27
3	البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	0,25	3,68	5,89	4,30	88,15
4	بنك الاستثمار العربي الأردني	0,87	8,83	17,63	4,93	82,95
5	بنك الاتحاد للإدخار والاستثمار	0,88	9,91	15,45	5,72	75,50
6	بنك المؤسسة العربية المصرفية/الأردن	0,82	8,45	11,27	7,24	76,55
7	البنك الأردني للاستثمار والتمويل	0,01	0,07	0,11	5,84	72,13
8	البنك العربي الإسلامي الدولي	0,58	3,88	18,66	3,11	58,30
9	بنك الصادرات والتمويل	2,06	14,99	24,99	8,25	76,94
10	بنك القاهرة / عمان	0,16-	3,61-	2,77-	5,81	86,93
11	بنك الأردن	1,00	13,23	14,09	7,11	91,45
12	البنك الأهلي الأردني	0,24-	5,18-	4,23-	5,67	93,26
13	بنك سوسيته جنرال / الأردن	0,64	5,28	7,79	8,23	73,30
14	بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان	20,21	59,66	119,08	16,98	2,38-
15	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1,24	8,30	19,55	6,36	82,39
16	البنك العربي	0,88	10,12	17,75	4,98	81,64
	الوسط الحسابي	1,57375	12,1344	13,4281	6,87813	73,4031
	الانحراف المعياري	5,24165	16,2197	36,0091	3,06634	22,7332

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية - الأردن ، بورصة عمان ، 2002 .

يتضح من الجدول (٢-٣) ما يأتي :

١. بلغ متوسط العائد على مجموع الموجودات للمصارف عينة البحث (١,٥٧٣٧٥) ، وسجل بنك المال للإدخار والاستثمار للإسكان أعلى نسبة بلغت (٢٠,٢١) ، فيما سجل بنك الأردن والخليج أقل نسبة والبالغة (-٥,٤٨) ، وكان الانحراف المعياري (١,٤٤٥٩٩) ، (٠,٨٢٥) ، (٥,٢٤١٦٥) للسنوات (٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢) على التوالي .
٢. بلغ متوسط نسبة العائد إلى حقوق الملكية للعينة (١٢,١٣٤٤) وسجل بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان أعلى نسبة بلغت (٥٩,٦٦) ، فيما سجل البنك الأهلي الأردني أقل نسبة وهي (-٥,١٨) ، وكان الانحراف المعياري (٩,٧٦٦٣) ، (٧,٩٦٥٤٨) ، (١٦,٢١٩٧) ، (٥,١٨) ، (٩,٧٦٦٣) ، (٧,٩٦٥٤٨) ، (١٦,٢١٩٧) للسنوات (٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢) على التوالي .
٣. بلغ متوسط نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات للعينة (١٣,٤٢٨١) ، إذ سجل بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان أعلى نسبة والبالغة (١١٩,٠٨) ، فيما سجل بنك الأردن والخليج أقل نسبة بلغت (-٧١,١٣) ، وكان الانحراف المعياري (١٧,٩٦٣٩) ، (١٠,١٠٩٣) ، (٣٦,٠٠٩١) للسنوات (٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢) على التوالي .
٤. بلغ متوسط نسبة إجمالي الإيرادات إلى الموجودات (٦,٨٧٨١٣) ، وسجل بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان أعلى نسبة بلغت (١٦,٩٨) ، فيما سجل البنك العربي الإسلامي الدولي أقل نسبة بلغت (٣,١١) ، وكان الانحراف المعياري (١,٢٨٨٦٨) ، (٢,٢١٥٣٧) ، (٣,٠٦٦٣٤) للسنوات (٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢) على التوالي .
٥. بلغ متوسط نسبة صافي الفوائد والعمولات إلى صافي الإيرادات التشغيلية (٧٣,٤٠٣١) ، وسجل البنك الأهلي الأردني أعلى نسبة بلغت (٩٣,٢٦) ، فيما سجل بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان أقل نسبة بلغت (-٢,٣٨) ، وكان الانحراف المعياري (٢٥,٩٤١١) ، (٢٤,٧١٧٧) ، (٢٢,٧٣٣٢) للسنوات (٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢) على التوالي .

ب. نسب السيولة

أي قدرة المصرف على مواجهة الالتزامات القانونية والأموال النقدية لمواجهة المعاملات الجارية ومقابلة متطلبات المقاصة (الشماع وعبدالله ، ١٩٩٠ ، ٧٨) ، وتحسب من خلال النسب الآتية :

١. نسبة السيولة .
 ٢. النقد + الاستثمارات إلى إجمالي الودائع .
 ٣. النقد + الموجودات المالية للمتاجرة إلى إجمالي الودائع .
- وكانت كما في الجداول (٤-٢ ، ٥-٢ ، ٦-٢) للسنوات (٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢) على التوالي.

الجدول (٤-٢)

نسب السيولة للمصارف عينة البحث لسنة ٢٠٠٠

ت	النسب	نسبة السيولة	النقد + الاستثمارات إلى إجمالي الودائع	النقد + الموجودات المالية للمتاجرة إلى إجمالي الودائع
١	المصارف			
١	البنك الأردني الكويتي	٠,٦٦	٨١,٧٣	٠,٦٦
٢	بنك الأردن والخليج	٠,٤٨	٥٠,١٣	٠,٤٨
٣	البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	٠,٤٦	٦١,٩٤	٠,٤٦
٤	بنك الاستثمار العربي الأردني	٠,٥٨	٨٦,١٢	٠,٥٨
٥	بنك الاتحاد للإدخار والاستثمار	٠,٥٨	٦٩,٤٤	٠,٦٢
٦	بنك المؤسسة العربية المصرفية/الأردن	٠,٥٦	٦٨,٤٤	٠,٥٦
٧	البنك الأردني للاستثمار والتمويل	٠,٦١	٨٣,٠٣	٠,٦٥
٨	البنك العربي الإسلامي الدولي	٠,٦٦	٦٦,٠٤	٠,٦٦
٩	بنك الصادرات والتمويل	٠,٤٤	٧٥,٨٨	٠,٥٤
١٠	بنك القاهرة / عمان	٠,٦٢	٧٣,٧٨	٠,٦٢
١١	بنك الأردن	٠,٥٥	٦٣,٣١	٠,٥٥
١٢	البنك الأهلي الأردني	٠,٥١	٦٥,٢١	٠,٥٧
١٣	بنك سوسيته جنرال / الأردن	٠,٨٩	٩٥,٣٨	٠,٨٩
١٤	بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان	٠,٠٢	٣,٦٨	٠,٠٣
١٥	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	٠,٥٦	٧٨,٠١	٠,٥٩
١٦	البنك العربي	٠,٤٨	٧١,٨٢	٠,٥٠
	الوسط الحسابي	٠,٥٤١٢٥	٦٨,٣٣٣٨	٠,٥٥٦٨٧٥
	الانحراف المعياري	٠,١٧٥٤١٩	٢٠,٣٧٢٧	٠,١٧٤٦١٣

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية - الأردن ، بورصة عمان ، ٢٠٠٠.

يتضح من الجدول (٤-٢) ما يأتي :

١. بلغ متوسط نسبة السيولة (٠,٥٤١٢٥) للعينة ، وسجل بنك سوسيته جنرال الأردن أعلى نسبة والبالغة (٠,٨٩) ، فيما سجل بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان أقل نسبة

- والبالغة (٠,٠٢) ، وكان الانحراف المعياري (٠,١٧٥٤١٩) ، (٠,١٥٩٣٢٧) ، (٠,١٤٦٠٩٩) للسنوات (٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢) على التوالي .
٢. بلغ متوسط نسبة النقد + الاستثمارات إلى إجمالي الودائع للعينة (٦٨,٣٣٣٨) ، وقد سجل بنك سوسيته جنرال الأردن أعلى نسبة والبالغة (٩٥,٣٨) ، فيما سجل بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان أقل نسبة والبالغة (٣,٦٨) ، وكان الانحراف المعياري (٢٠,٣٧٢٧) ، (٢٠,٠١٩٢) ، (٢٠,١٦٠٤) للسنوات (٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢) على التوالي .
٣. بلغ متوسط نسبة النقد + الموجودات المالية للمتاجرة إلى إجمالي الودائع (٠,٥٥٦٨٧٥) ، وسجل بنك سوسيته جنرال الأردن أعلى نسبة والبالغة (٠,٨٩) ، فيما سجل بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان أقل نسبة والبالغة (٠,٠٣) ، وكان الانحراف المعياري (٠,١٧٤٦١٣) ، (٠,١٦٢٥١) ، (٠,١٤٩١٢٥) للسنوات (٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢) على التوالي .

الجدول (٢-٥)

نسب السيولة للمصارف عينة البحث لسنة ٢٠٠١

ت	المصارف	النسب	نسبة السيولة	النقد + الاستثمارات إلى إجمالي الودائع	النقد + الموجودات المالية للمتاجرة إلى إجمالي الودائع
١	البنك الأردني الكويتي	٠,٦١	٠,٦١	٧٤,٩٥	٠,٦١
٢	بنك الأردن والخليج	٠,٥٠	٠,٥٠	٥١,٦٤	٠,٥٠
٣	البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	٠,٤٦	٠,٤٦	٦٤,٣١	٠,٤٧
٤	بنك الاستثمار العربي الأردني	٠,٦٦	٠,٦٦	٨٩,٣٥	٠,٦٦
٥	بنك الاتحاد للإدخار والاستثمار	٠,٥٣	٠,٥٣	٦٧,٥٢	٠,٦١
٦	بنك المؤسسة العربية المصرفية/الأردن	٠,٥٦	٠,٥٦	٧١,٩٦	٠,٥٦
٧	البنك الأردني للاستثمار والتمويل	٠,٣٧	٠,٣٧	٧٦,٠٦	٠,٤١
٨	البنك العربي الإسلامي الدولي	٠,٦٧	٠,٦٧	٦٦,٦٧	٠,٦٧
٩	بنك الصادرات والتمويل	٠,٤٩	٠,٤٩	٩٢,١٣	٠,٧٠
١٠	بنك القاهرة / عمان	٠,٦٠	٠,٦٠	٧٥,٤٤	٠,٦٠
١١	بنك الأردن	٠,٥٢	٠,٥٢	٦٢,١٣	٠,٥٢
١٢	البنك الأهلي الأردني	٠,٥٦	٠,٥٦	٦٩,٦٧	٠,٦٢
١٣	بنك سوسيته جنرال / الأردن	٠,٧٢	٠,٧٢	٨١,٤٦	٠,٧٢
١٤	بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان	٠,٠٢	٠,٠٢	٣,١١	٠,٠٣
١٥	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	٠,٤٧	٠,٤٧	٧٨,٨٦	٠,٤٩
١٦	البنك العربي	٠,٤٨	٠,٤٨	٧٢,٧٩	٠,٥٢
	الوسط الحسابي	٠,٥١٣٧٥	٠,٥١٣٧٥	٦٨,٠٦٥٦	٠,٥٤٣١٢٥
	الانحراف المعياري	٠,١٥٩٣٢٧	٠,١٥٩٣٢٧	٢٠,٠١٩٢	٠,١٦٢٥١٠

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية - الأردن ، بورصة عمان ، ٢٠٠١ .

ينتضح من الجدول (٢-٥) ما يأتي :

١. بلغ متوسط نسبة السيولة (٠,٥١٣٧٥) للعينة ، وسجل بنك سوسيته جنرال الأردن أعلى نسبة والبالغة (٠,٧٢) ، فيما سجل بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان أقل نسبة

- والبالغة (٠,٠٢) ، وكان الانحراف المعياري (٠,١٧٥٤١٩) ، (٠,١٥٩٣٢٧) ، (٠,١٤٦٠٩٩) للسنوات (٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢) على التوالي .
٢. بلغ متوسط نسبة النقد + الاستثمارات إلى إجمالي الودائع للعينة (٦٨,٠٦٥٦) ، وقد سجل بنك الصادرات والتمويل أعلى نسبة والبالغة (٩٢,١٣) ، فيما سجل بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان أقل نسبة والبالغة (٣,١١) ، وكان الانحراف المعياري (٢٠,٣٧٢٧) ، (٢٠,٠١٩٢) ، (٢٠,١٦٠٤) للسنوات (٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢) على التوالي .
٣. بلغ متوسط نسبة النقد + الموجودات المالية للمتاجرة إلى إجمالي الودائع (٠,٥٤٣١٢٥) ، وسجل بنك سوسيته جنرال الأردن أعلى نسبة والبالغة (٠,٧٢) ، فيما سجل بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان أقل نسبة والبالغة (٠,٠٣) ، وكان الانحراف المعياري (٠,١٧٤٦١٣) ، (٠,١٦٢٥١) ، (٠,١٤٩١٢٥) للسنوات (٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢) على التوالي .

الجدول (٦-٢)

نسب السيولة للمصارف عينة البحث لسنة ٢٠٠٢

ت	المصارف	النسب	نسبة السيولة	النقد + الاستثمارات إلى إجمالي الودائع	النقد + الموجودات المالية للمتاجرة إلى إجمالي الودائع
١	البنك الأردني الكويتي	٠,٦٠	٠,٦٠	٧٣,١٣	٠,٦٠
٢	بنك الأردن والخليج	٠,٥٣	٠,٥٣	٥٦,٣٦	٠,٥٣
٣	البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	٠,٤٧	٠,٤٧	٦٧,٤٥	٠,٤٨
٤	بنك الاستثمار العربي الأردني	٠,٦٣	٠,٦٣	٩١,٨٢	٠,٦٣
٥	بنك الاتحاد للإدخار والاستثمار	٠,٤٩	٠,٤٩	٦٨,٩٣	٠,٥٨
٦	بنك المؤسسة العربية المصرفية/الأردن	٠,٥٩	٠,٥٩	٧٦,٠١	٠,٥٩
٧	البنك الأردني للاستثمار والتمويل	٠,٤٧	٠,٤٧	٨٠,٩٠	٠,٥٢
٨	البنك العربي الإسلامي الدولي	٠,٦٢	٠,٦٢	٦٤,٢٣	٠,٦٢
٩	بنك الصادرات والتمويل	٠,٤٤	٠,٤٤	٩٣,٤٠	٠,٦٤
١٠	بنك القاهرة / عمان	٠,٦٢	٠,٦٢	٧٦,١٨	٠,٦٣
١١	بنك الأردن	٠,٤٨	٠,٤٨	٦١,٧٣	٠,٤٩
١٢	البنك الأهلي الأردني	٠,٦٥	٠,٦٥	٧٩,٣٨	٠,٧٠
١٣	بنك سوسيته جنرال / الأردن	٠,٦٤	٠,٦٤	٦٧,٢٧	٠,٦٤
١٤	بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان	٠,٠٤	٠,٠٤	٣,٩٤	٠,٠٤
١٥	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	٠,٤٩	٠,٤٩	٧٩,٥٣	٠,٥٠
١٦	البنك العربي	٠,٥٠	٠,٥٠	٧٥,٠٨	٠,٥٥
	الوسط الحسابي	٠,٥١٦٢٥	٠,٥١٦٢٥	٦٩,٧٠٨٨	٠,٥٤٦٢٥
	الانحراف المعياري	٠,١٤٦٠٩٩	٠,١٤٦٠٩٩	٢٠,١٦٠٤	٠,١٤٩١٢٥

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية - الأردن ، بورصة عمان ، ٢٠٠٢ .

يتضح من الجدول (٢-٦) ما يأتي :

١. بلغ متوسط نسبة السيولة (٥١٦٢٥,٠) للعينة ، وسجل البنك الأهلي الأردني أعلى نسبة والبالغة (٠,٦٥) ، فيما سجل بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان أقل نسبة والبالغة (٠,٠٤) ، وكان الانحراف المعياري (١٧٥٤١٩,٠) ، (١٥٩٣٢٧,٠) ، (١٤٦٠٩٩,٠) للسنوات (٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢) على التوالي .
٢. بلغ متوسط نسبة النقد + الاستثمارات إلى إجمالي الودائع للعينة (٦٩,٧٠٨٨) ، وقد سجل بنك الصادرات والتمويل أعلى نسبة والبالغة (٩٣,٤٠) ، فيما سجل بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان أقل نسبة والبالغة (٣,٩٤) ، وكان الانحراف المعياري (٢٠,٣٧٢٧) ، (٢٠,٠١٩٢) ، (٢٠,١٦٠٤) للسنوات (٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢) على التوالي .
٣. بلغ متوسط نسبة النقد + الموجودات المالية للمتاجرة إلى إجمالي الودائع (٥٤٦٢٥,٠) ، وسجل البنك الأهلي الأردني أعلى نسبة والبالغة (٠,٧٠) ، فيما سجل بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان أقل نسبة والبالغة (٠,٠٤) ، وكان الانحراف المعياري (١٧٤٦١٣,٠) ، (٠,١٦٢٥١) ، (٠,١٤٩١٢٥) للسنوات (٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢) على التوالي .

ج. نسب الائتمان

- وتعتبر مجموعة نسب الائتمان عن توظيفات الأموال والخطر الائتماني الذي يكتنف هذه التوظيفات ، وتتضمن النسب الآتية :
١. صافي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات : وتعبّر عن حجم الموجودات المستخدمة في منح الائتمان .
 ٢. صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع : وتعبّر عن حجم الودائع المستخدمة في منح الائتمان .
 ٣. حقوق الملكية إلى صافي التسهيلات الائتمانية : وتعدّ هذه النسبة غاية في الأهمية لأنها تشير إلى القدرة على مواجهة الأخطار الناجمة عن التسهيلات الائتمانية المتعثرة الناجمة عن نكول المقترضين .
 ٤. الفوائد الدائنة إلى صافي التسهيلات الائتمانية : وتعبّر هذه النسبة عن حجم الفوائد المتحققة من منح التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات .
 ٥. مخصص التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة إلى صافي التسهيلات الائتمانية : وتعبّر هذه النسبة عن المخصصات المكونة لمواجهة القروض المتعثرة ، فضلاً عن الخطر الائتماني الذي يواجه المصارف ، وارتفاع هذه النسبة يدل على خطر أكبر واحتمالية أن تواجه المصارف مشاكل مالية .

الفصل الثاني

وتعبّر الجداول (٧-٢) ، (٨-٢) ، (٩-٢) عن معطيات نسب الائتمان للسنوات (٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢) على التوالي ، وقد تضمن التحليل حساب النسب ومتوسطاتها وانحرافاتها المعيارية للعينة كل سنة منفصلة عن الأخرى .

الجدول (٧-٢)

نسب الائتمان للمصارف عينة البحث لسنة ٢٠٠٠

ت	المصارف	النسب	صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الموجودات	صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع	حقوق الملكية إلى صافي التسهيلات الائتمانية	الفوائد الدائنة إلى صافي التسهيلات الائتمانية	مخصص التسهيلات الائتمانية والفوائد المعقدة إلى صافي التسهيلات
١	البنك الأردني الكويتي	٣٥,١٢	٤٦,٨٧	٢١,٤٢	٢٠,٥٣	٧,١٩	
٢	بنك الأردن والخليج	٥٨,٩٢	٨٥,٧٥	٧,٧١	١١,٨٤	٢٣,٦٤	
٣	البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	٣٨,٠٩	٤٤,١٣	٢١,٧٣	١١,٨٩	٩,٩٥	
٤	بنك الاستثمار العربي الأردني	٢٥,٥٨	٣٠,٩٣	٤٣,٨٦	٢٥,٨٠	٧,٠٣	
٥	بنك الاتحاد للإدخار والاستثمار	٣٧,٨٤	٤٨,٦٧	٢٧,٧١	١٦,٢١	١٠,٣٨	
٦	بنك المؤسسة العربية المصرفية/الأردن	٣٩,٩٢	٤٩,٤١	٢٣,٩١	١٨,٠٤	١٠,٨٩	
٧	البنك الأردني للاستثمار والتمويل	٢٥,٢٣	٢٨,٨٦	٢٩,٦٢	٢٤,٥٨	١٠,٦٨	
٨	البنك العربي الإسلامي الدولي	٢٨,٠٠	٣٨,٤٣	٨١,٨٨	٨,٩٥	١,٤٣	
٩	بنك الصادرات والتمويل	٤٩,٧٦	٧٧,٥٠	٢٧,٥٤	١٣,٢٧	٥,٢٠	
١٠	بنك القاهرة / عمان	٣٢,٦٤	٣٨,٦٦	١٤,٣٢	٢١,١٥	١٣,٠٠	
١١	بنك الأردن	٤٢,٧١	٥٣,٠٧	١٥,٢٠	١٧,٥٥	١١,٠٣	
١٢	البنك الأهلي الأردني	٤٣,٢٠	٥٧,٩٤	١٢,٩٨	١٦,٩٤	١٣,٧٦	
١٣	بنك سوسيته جنرال / الأردن	٣١,١٢	٤٦,٠٥	٣٧,٩٠	٢٢,٠٦	٥٨,٥٠	
١٤	بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان	٤,٩٣	٩,٩٩	٧٠,٥,٢٩	٤٦,٢٨	٤٩,٢٧	
١٥	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	٣٤,٢٩	٤٣,٩٧	٤٢,٤٥	٢٠,٣٦	١٠,٩٠	
١٦	البنك العربي	٣٦,٩١	٤٤,١٩	٢٠,٧٥	١٧,٥٠	٧,٢٧	
	الوسط الحسابي	٣٥,٢٦٦٢	٤٦,٥٢٦٣	٧٠,٨٩١٩	١٩,٥٥٩٤	١٥,٦٣٢٥	
	الانحراف المعياري	١١,٨٨٧٢	١٧,٧٣٨١	١٧٠,٠٧٧	٨,٥١٥٤٨	١٥,٧٤٧٨	

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية - الأردن ، بورصة عمان ، ٢٠٠٠.

ينتضح من الجدول (٧-٢) ما يأتي :

١. بلغ المتوسط لنسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الموجودات (٣٥,٢٦٦٢) ، وقد سجل بنك الأردن والخليج أعلى نسبة والتي بلغت (٥٨,٩٢) ، فيما سجل بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان أقل نسبة بلغت (٤,٩٣) ، وكان الانحراف المعياري (١١,٨٨٧٢) ، (١١,٨٨٤٤) ، (١١,٠٠٨٩) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .

٢. بلغ المتوسط لنسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع (٤٦,٥٢٦٣) ، وسجل بنك الأردن والخليج أعلى نسبة بلغت (٨٥,٧٥) ، فيما سجل بنك سوسيته جنرال الأردن أقل نسبة بلغت (٩,٩٩) ، وكان الانحراف المعياري (١٧,٧٣٨١) ، (١٩,٨١٤٤) ، (١٧,٨٢٧٥) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .
٣. بلغ المتوسط لنسبة حقوق الملكية إلى صافي التسهيلات الائتمانية (٧٠,٨٩١٩) ، وسجل بيت المال للدخار والاستثمار للإسكان أعلى نسبة بلغت (٧٠٥,٢٩) ، فيما سجل بنك الأردن والخليج أقل نسبة بلغت (٧,٧١) ، وكان الانحراف المعياري (١٧٠,٠٧٧) ، (١٦١,٦٤٠) ، (٢٤١,٦٤١) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .
٤. بلغ المتوسط لنسبة الفوائد الدائنة إلى صافي التسهيلات الائتمانية (١٩,٥٥٩٤) ، وسجل بيت المال للدخار والاستثمار للإسكان أعلى نسبة بلغت (٤٦,٢٨) ، فيما سجل بنك الأردن والخليج أقل نسبة بلغت (١١,٨٤) ، وكان الانحراف المعياري (٨,٥١٥٤٨) ، (٦,٨٢٣٦٩) ، (٤,٦٩٨١٤) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .
٥. بلغ المتوسط لنسبة مخصص التسهيلات الائتمانية والفوائد المعققة إلى صافي التسهيلات الائتمانية (١٥,٦٣٢٥) ، وسجل بنك سوسيته جنرال الأردن أعلى نسبة بلغت (٥٨,٥٠) ، فيما سجل البنك العربي الإسلامي الدولي أقل نسبة بلغت (١,٤٣) ، وكان الانحراف المعياري (١٥,٧٤٧٨) ، (١٣,٥٣٦٨) ، (١٢,٩٥٨٢) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .

كما يتضح من الجدول (٢-٨) ما يأتي :

١. بلغ المتوسط لنسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الموجودات (٣٧,٠٤٢٥) ، وقد سجل بنك الأردن والخليج أعلى نسبة والتي بلغت (٦٠,٢٢) ، فيما سجل بيت المال للدخار والاستثمار للإسكان أقل نسبة بلغت (٤,٦٢) ، وكان الانحراف المعياري (١١,٨٨٧٢) ، (١١,٨٨٤٤) ، (١١,٠٠٨٩) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .
٢. بلغ المتوسط لنسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع (٥٠,٧٤٢٥) ، وسجل بنك الأردن والخليج أعلى نسبة بلغت (٩٠,٧٩) ، فيما سجل بيت المال للدخار والاستثمار للإسكان أقل نسبة بلغت (١٠,٦٧) ، وكان الانحراف المعياري (١٧,٧٣٨١) ، (١٩,٨١٤٤) ، (١٧,٨٢٧٥) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .

الجدول (٢-٨)
نسب الائتمان للمصارف عينة البحث لسنة ٢٠٠١

ت	النسب	صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الموجودات	صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع	حقوق الملكية إلى صافي التسهيلات الائتمانية	الفوائد الدائنة إلى صافي التسهيلات الائتمانية	مخصص التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة إلى صافي التسهيلات
١	البنك الأردني الكويتي	٤١,٦٤	٥٨,٧٩	٢٢,٦٨	١٧,٠٥	٦,٩٥
٢	بنك الأردن والخليج	٦٠,٢٢	٩٠,٧٩	٧,٨٥	١١,٠٦	٢٠,٥٠
٣	البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	٣٥,٨٨	٤٠,٤٣	٢١,٢١	١٠,٧٥	١٠,٦٥
٤	بنك الاستثمار العربي الأردني	٢١,٨٣	٢٥,٩٠	٤٧,٨٠	٢٥,١٢	٩,٥٩
٥	بنك الاتحاد للإدخار والاستثمار	٤٣,٤١	٥٨,٢٤	٢٢,٨٨	١٣,٨٠	٨,٧٥
٦	بنك المؤسسة العربية المصرفية/الأردن	٣٩,١٧	٥١,٩٨	٢٢,٧٠	١٤,١٦	١٢,٩٢
٧	البنك الأردني للاستثمار والتمويل	٣١,٦٢	٣٦,١٢	١٨,٩٥	١٧,٠٠	١٧,١٧
٨	البنك العربي الإسلامي الدولي	٣٨,٣٣	٥٠,٠٣	٤٦,٩٤	٦,٦٨	١,٤٨
٩	بنك الصادرات والتمويل	٤٧,٢٣	٨٤,٥٥	٢٨,٦٢	١٤,٥٤	٧,٨٠
١٠	بنك القاهرة / عمان	٣٣,٣٤	٤١,١٣	١٦,٩٣	١٧,٨٢	١٥,٣٢
١١	بنك الأردن	٤٣,٨٢	٥٥,٧٦	١٧,٢١	١٥,١٧	١٠,٤٦
١٢	البنك الأهلي الأردني	٣٩,٩٢	٥٣,٩٣	١٢,٨٢	١٥,٣٥	١٨,١٦
١٣	بنك سوسيته جنرال / الأردن	٤١,٤٤	٦٦,٣٧	٣٣,٧٢	١٧,٥٩	٦١,٦١
١٤	بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان	٤,٦٢	١٠,٦٧	٦٧٠,٦١	٣٧,٤١	٢٢,٠٩
١٥	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	٣٤,٢٢	٤٤,٥٣	٤٣,٨٦	١٧,٩٥	١١,٧٨
١٦	البنك العربي	٣٥,٩٩	٤٢,٧٥	٢٢,٣١	١٤,٨١	٧,٣٠
	الوسط الحسابي	٣٧,٠٤٢٥	٥٠,٧٤٢٥	٦٦,٠٦٨١	١٦,٦٤١٢	١٥,١٥٨١
	الانحراف المعياري	١١,٨٨٤٤	١٩,٨١٤٤	١٦١,٦٤٠	٦,٨٢٣٦٩	١٣,٥٣٦٨

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية - الأردن ، بورصة عمان ، ٢٠٠١.

٣. بلغ المتوسط لنسبة حقوق الملكية إلى صافي التسهيلات الائتمانية (٦٦,٠٦٨١) ، وسجل بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان أعلى نسبة بلغت (٦٧٠,٦١) ، فيما سجل بنك الأردن والخليج أقل نسبة بلغت (٧,٨٥) ، وكان الانحراف المعياري (١٧٠,٠٧٧) ، (١٦١,٦٤٠) ، (٢٤١,٦٤١) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .
٤. بلغ المتوسط لنسبة الفوائد الدائنة إلى صافي التسهيلات الائتمانية (١٦,٦٤١٢) ، وسجل بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان أعلى نسبة بلغت (٣٧,٤١) ، فيما سجل البنك العربي الإسلامي الدولي أقل نسبة بلغت (٦,٦٨) ، وكان الانحراف المعياري (٨,٥١٥٤٨) ، (٦,٨٢٣٦٩) ، (٤,٦٩٨١٤) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .
٥. بلغ المتوسط لنسبة مخصص التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة إلى صافي التسهيلات الائتمانية (١٥,١٥٨١) ، وسجل بنك سوسيته جنرال الأردن أعلى نسبة بلغت (٦١,٦١) ،

فيما سجل البنك العربي الإسلامي الدولي أقل نسبة بلغت (١,٤٨) ، وكان الانحراف المعياري (١٥,٧٤٧٨) ، (١٣,٥٣٦٨) ، (١٢,٩٥٨٢) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .

الجدول (٢-٩)
نسب الائتمان للمصارف عينة البحث لسنة ٢٠٠٢

ت	المصارف	النسب	صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الموجودات	صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع	حقوق الملكية إلى صافي التسهيلات الائتمانية	الفوائد الدائنة إلى صافي التسهيلات الائتمانية	مخصص التسهيلات الائتمانية والفوائد المعقدة إلى صافي التسهيلات
١	البنك الأردني الكويتي	٤٢,٣٠	٥٨,٤٨	٢١,٨١	١٣,٥٨	٦,٥٠	
٢	بنك الأردن والخليج	٤٨,٠٨	٥٩,٧٧	٢٩,٢١	١١,٠٦	٢٠,٥٠	
٣	البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	٣٤,٧٨	٣٩,٣٦	١٩,٧٦	١٠,١٥	١١,٠١	
٤	بنك الاستثمار العربي الأردني	١٩,١٦	٢٢,٥١	٥١,٤١	١٩,٨٠	١١,٧٠	
٥	بنك الاتحاد للإدخار والاستثمار	٣٩,٣٥	٤٧,٨٤	٢٢,٦٧	١١,٨٣	٩,٧٣	
٦	بنك المؤسسة العربية المصرفية/الأردن	٣٨,٧٩	٥٢,٧٤	٢٤,٩٠	١٣,٤٩	١٣,٦٤	
٧	البنك الأردني للاستثمار والتمويل	٢٨,٨٣	٣٣,٧٢	٣٠,٣٥	١٦,٢٨	٢٧,٠٦	
٨	البنك العربي الإسلامي الدولي	٣٣,٦٧	٤١,٩٦	٤٤,٤٤	٦,٣٩	١,٤٠	
٩	بنك الصادرات والتمويل	٤٢,٤٧	٧٠,٨٦	٣٢,٣٧	١٢,٥٧	٩,٥٧	
١٠	بنك القاهرة / عمان	٣١,١٦	٣٧,٨٤	١٤,١٠	١٤,٨١	٢٠,٦١	
١١	بنك الأردن	٤١,٨٧	٥١,٢٧	١٨,٠٨	١٣,٦٤	٩,١٤	
١٢	البنك الأهلي الأردني	٣٣,١٤	٤٤,٢٥	١٣,٩٧	١٣,٤٩	٢٧,٥٠	
١٣	بنك سوسيته جنرال / الأردن	٤٧,٤٨	٧٢,٣٣	٢٥,٥٨	١٢,٤٠	٤٨,٢٥	
١٤	بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان	٣,٤٣	٩,٨١	٩٨٧,٩١	٢٧,٨٣	٣٩,١٥	
١٥	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	٣٣,٩١	٤٤,٠٠	٤٤,٢٠	١٥,٢١	١١,٩٤	
١٦	البنك العربي	٣٥,٢٧	٤٢,٦٧	٢٤,٧٨	١١,٢٩	٧,٦٧	
	الوسط الحسابي	٣٤,٦٣٣٨	٤٣,٩٠٠٦	٨٤,٢٤٣١	١٣,٩٨٨٨	١٦,٨٩٨١	
	الانحراف المعياري	١١,٠٠٨٩	١٧,٨٢٧٥	٢٤١,٦٣٧	٤,٦٩٨١٤	١٢,٩٥٨٢	

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية - الأردن ، بورصة عمان ، ٢٠٠٢.

ينتضح من الجدول (٢-٩) ما يأتي :

١. بلغ المتوسط لنسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الموجودات (٣٤,٦٣٣٨) ، وقد سجل بنك الأردن والخليج أعلى نسبة والتي بلغت (٤٨,٠٨) ، فيما سجل بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان أقل نسبة بلغت (٣,٤٣) ، وكان الانحراف المعياري (١١,٨٨٧٢) ، (١١,٨٨٤٤) ، (١١,٠٠٨٩) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .

٢. بلغ المتوسط لنسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع (٤٣,٩٠٠٦) ، وسجل بنك سوسيته جنرال الأردن أعلى نسبة بلغت (٧٢,٣٣) ، فيما سجل بيت المال للدخار والاستثمار للإسكان أقل نسبة بلغت (٩,٨١) ، وكان الانحراف المعياري (١٧,٧٣٨١) ، (١٩,٨١٤٤) ، (١٧,٨٢٧٥) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .
٣. بلغ المتوسط لنسبة حقوق الملكية إلى صافي التسهيلات الائتمانية (٨٤,٢٤٣١) ، وسجل بيت المال للدخار والاستثمار للإسكان أعلى نسبة بلغت (٩٨٧,٩١) ، فيما سجل بنك الأردن والخليج أقل نسبة بلغت (-٢٩,٢١) ، وكان الانحراف المعياري (١٧٠,٠٧٧) ، (١٦١,٦٤٠) ، (٢٤١,٦٤١) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .
٤. بلغ المتوسط لنسبة الفوائد الدائنة إلى صافي التسهيلات الائتمانية (١٣,٩٨٨٨) ، وسجل بيت المال للدخار والاستثمار للإسكان أعلى نسبة بلغت (٢٧,٨٣) ، فيما سجل البنك العربي الإسلامي الدولي أقل نسبة بلغت (٦,٣٩) ، وكان الانحراف المعياري (٨,٥١٥٤٨) ، (٦,٨٢٣٦٩) ، (٤,٦٩٨١٤) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .
٥. بلغ المتوسط لنسبة مخصص التسهيلات الائتمانية والفوائد المعققة إلى صافي التسهيلات الائتمانية (١٦,٨٩٨١) ، وسجل بنك سوسيته جنرال الأردن أعلى نسبة بلغت (٤٨,٢٥) ، فيما سجل البنك العربي الإسلامي الدولي أقل نسبة بلغت (١,٤٠) ، وكان الانحراف المعياري (١٥,٧٤٧٨) ، (١٣,٥٣٦٨) ، (١٢,٩٥٨٢) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .

د. نسب المديونية للمصارف عينة البحث

- وتحتسب هذه النسبة من خلال قسمة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات ، وتؤشر الأخطار الكلية التي يتعرض لها المصرف وقدرته على تحملها .
- ويوضح الجدول (٢-١٠) نسب المديونية للمصارف عينة البحث للسنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٢) .

الجدول (٢-١٠) نسب المديونية للمصارف لعينة البحث خلال مدة الدراسة

ت	المصارف	نسبة المديونية	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
١	البنك الأردني الكويتي		٩٢,٤٨	٩٠,٥٦	٩٠,٧٧
٢	بنك الأردن والخليج		٩٥,٤٦	٩٥,٢٧	١١٤,٠٤
٣	البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار		٩١,٧٢	٩٢,٣٩	٩٣,١٣
٤	بنك الاستثمار العربي الأردني		٨٨,٧٨	٨٩,٥٦	٩٠,١٥
٥	بنك الاتحاد للإدخار والاستثمار		٨٩,٥١	٩٠,٠٧	٩١,٠٨
٦	بنك المؤسسة العربية المصرفية/الأردن		٩٠,٤٦	٩١,١١	٩٠,٣٤
٧	البنك الأردني للاستثمار والتمويل		٩٢,٥٣	٩٤,٠١	٩١,٢٥
٨	البنك العربي الإسلامي الدولي		٧٧,٠٧	٨٢,٠١	٨٥,٠٤
٩	بنك الصادرات والتمويل		٨٦,٣٠	٨٦,٤٨	٨٦,٢٥
١٠	بنك القاهرة / عمان		٩٥,٣٣	٩٤,٣٦	٩٥,٥٤
١١	بنك الأردن		٩٣,٥١	٩٢,٤٦	٩٢,٤٣
١٢	البنك الأهلي الأردني		٩٤,٣٤	٩٤,٨٨	٩٥,٣٧
١٣	بنك سوسيته جنرال / الأردن		٨٨,٤٦	٨٦,٠٣	٨٧,٨٦
١٤	بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان		٦٥,٢١	٦٩,٠٢	٦٦,١٢
١٥	بنك الإسكان للتجارة والتمويل		٨٥,٤٤	٨٤,٩٩	٨٥,٠١
١٦	البنك العربي		٩٢,٣٤	٩١,٩٧	٩١,٢٦
	الوسط الحسابي		٨٨,٦٩	٨٩,٠٧	٩٠,٣٥
	الانحراف المعياري		٧,٧٦	٦,٥٧	٩,٢٩

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية - الأردن ، بورصة عمان ، ٢٠٠٢.

يتضح من الجدول (٢-١٠) أن متوسط نسبة المديونية (٨٨,٦٩%) لسنة ٢٠٠٠ ، وسجل بنك الأردن والخليج أعلى نسبة بلغت (٩٥,٤٦%) فيما سجل بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان أقل نسبة وبالغتها (٦٥,٢٤%) ، وكان الانحراف المعياري (٧,٧٦) ، (٦,٥٧) ، (٩,٢١) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .

في حين بلغ متوسط نسبة المديونية (٨٩,٠٧) لسنة ٢٠٠١ ، وسجل بنك الأردن والخليج أعلى نسبة وبالغتها (٩٥,٢٧%) ، فيما سجل بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان أقل نسبة بلغت (٦٩,٠٢%) ، وكان الانحراف المعياري (٧,٧٦) ، (٦,٥٧) ، (٩,٢١) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .

فيما بلغ متوسط نسبة المديونية (٩٠,٣٥%) سنة ٢٠٠٢ ، وسجل بنك الأردن والخليج أعلى نسبة وبالغتها (١١٤,٠٤%) ، فيما سجل بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان أقل نسبة بلغت (٦٦,١٢%) ، وكان الانحراف المعياري (٧,٧٦) ، (٦,٥٧) ، (٩,٢١) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .

ثانياً. المتغيرات الخاصة بالقطاع الصناعي

وتتضمن المتغيرات الآتية :

أ. معدل تغطية الفوائد

وتقيس هذه النسبة قدرة المنظمة على تغطية النفقات المالية المرتبطة بالاقتراض وخدمة دينها وقدرتها على مواجهة الالتزامات المرتبطة بهذا الاقتراض من أقساط وفوائد ، وتعدّ مؤشراً عن الأخطار المالية التي تتعرض لها المنظمة (عقل ، ٢٠٠٠ ، ٣٩٤) .

الجدول (٢-١١)
معدل تغطية الفوائد للشركات عينة البحث

ت	الشركات	النسب	معدل تغطية الفوائد لسنة ٢٠٠٠	معدل تغطية الفوائد لسنة ٢٠٠١	معدل تغطية الفوائد لسنة ٢٠٠٢
١	مصفاة البترول الأردنية / جو بترول		٢١,١٠	٦,٨٤	٣,٠٢
٢	العربية لصناعة الألمنيوم / أرال		١٢,٠٢	٥٩,٧٧	١١٣,٧٢
٣	العربية لصناعة الأدوية		٩٩,١٦	١٩١,٧٤	٦٤٥,٣٤
٤	الصناعية التجارية الزراعية / الإنتاج		١,٦١	٠,٢٤	٠,٢٥-
٥	مصانع المنظفات الكيماوية العربية		٤٦٣,٤٩	٣٨٣,٧٦	٧٥,٩٩
٦	الوطنية لصناعة الصلب		٩,٤٤	١٦,٣٤	٣٤,٥٧
٧	دار الدواء للتنمية والاستثمار		٢١٧,١٢	١٨٤,٢٢	٣٩٨,٤٨
٨	مصانع الأجواخ الأردنية		٤,٠٥	٤,٥١	٥,٠٩
٩	مصانع الخزف الأردنية		٦,٧٥	١٦,١٥	٣٤,٢٥
١٠	مناجم الفوسفات الأردنية		٧,٥١-	١,٥٢	١,٧٩
١١	الأردنية لصناعة الأتابيب		٢,٤٤	٣,٠٦	٥,٨١
١٢	المركز العربي للصناعات الدوائية والكيماوية		٤٢٥,٢٢	٦١٥,٠٣	٦٧٦,٣٨
١٣	الصناعات الكيماوية الأردنية		١٩,١٧	٣٠,٥٥	١٤٧,٧٥
١٤	العالمية للصناعات الكيماوية		٢٨,٣٢	١٠٧,٠٠	١٠١,٤٩
١٥	مصانع الأسمت الأردنية		٢,٩٤	٥,٢٦	٧,٥٠
١٦	البوتاس العربية		٩,٤١	١٢,١٢	٦,١٦
١٧	الدخان والسجائر الدولية		٧,٦٨	١٣,٠٠	٢١,٦٩
١٨	الوطنية لصناعة الكلورين		٠,٦٣-	٥,٨٠	١,١٥
١٩	الكابلات الأردنية الحديثة		٢,٨٢	٣,٠٤	٥,٩٦
٢٠	الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية		٣,٩٣	٢,٥١	١,٨٦
٢١	مصانع الاتحاد لصناعة التبغ والسجائر		١٦,١٤	١١,١١	١٢,٦٨
٢٢	مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسة والإلكترونية الثقيلة		١,٤٨	١,٤٤	١,٥٩
٢٣	الاتحاد للصناعات المتطورة		٤,٢١	١٢,٧٩	٣٨٩,٤٤
٢٤	اتحاد الصناعات الكيماوية والزيوت النباتية		٠,٥٦-	٠,٩٧-	٠,٧٣
٢٥	السلفوكيماويات الأردنية		٠,٤٩-	٠,٤٢-	٠,١٧-
٢٦	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية		٢٩٣,٤١-	٥٠,٦٥-	٣٠,٩٨-
٢٧	الأردنية للصناعات الخشبية / جوايكو		١,٢٧	٠,٥١	٣,٥٥
٢٨	الأردنية لصناعات الصوف الصخري		١٢٠,٨٢-	٨,٤٩-	٣٢,٤٤

ت	الشركات	النسب	معدل تغطية الفوائد لسنة ٢٠٠٠	معدل تغطية الفوائد لسنة ٢٠٠١	معدل تغطية الفوائد لسنة ٢٠٠٢
٢٩	الموارد الصناعية الأردنية		٠,٢٤	٢,١٧-	٠,٤٦
٣٠	الوطنية للصناعات النسيجية والبلاستيكية		١,٣١-	٠,١٠	٠,٣٦-
٣١	الصناعات الهندسية العربية		١٩,٢٩-	٠,٧٧	٢,١٨-
٣٢	العربية للاستثمار والتجارة الدولية		١,٥٨-	٢,٣٥-	١٢,٤٦-
٣٣	الرازي للصناعات الدوائية		٢,٠٥-	١,٢٨-	١,٢٢-
٣٤	الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيميائية والمستلزمات الطبية		١,٧٢	٢,٢٠-	٢,٣٤-
٣٥	التنقيب للصناعات الإنشائية		٠,٠١-	٠,٠١-	٠,١٦
٣٦	الصناعات والكبريت الأردنية / جيمكو		٤٠,٤٦-	٩,٦٠	٥٣,٨١
٣٧	الصناعات الصوفية		٩,١٩-	٢٦,٢٥-	٢٣,٧٥-
٣٨	مصانع الورق والكرتون الأردنية		٠,٩٢	٢,٤٠	٩,٠٥
٣٩	العربية للتصنيع وتجارة الورق		٠,٦٩-	٠,٥٣	٠,٠٨-
٤٠	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها		٢٦٧,٩٤	٩,٠٥-	٢,٠٤
	الوسط الحسابي		٢٨,٣١٤٨	٣٩,٩٣٧٧	٦٨,٠٠٤
	الانحراف المعياري		١٢٣,٧٨٣	١١٩,٠٩٩	١٦٤,٨

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية - الأردن ، بورصة عمان ، ٢٠٠٢ . ويتضمن الجدول (٢-١١) معدل تغطية الفوائد للشركات عينة البحث للسنوات (٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢) ، وقد تضمن التحليل احتساب النسب ومتوسطاتها وانحرافاتها المعيارية لكل سنة منفصلة عن الأخرى .

بلغ متوسط معدل تغطية الفوائد (٢٨,٣١٤٨) لسنة ٢٠٠٠ ، وسجلت مصانع المنظفات الكيماوية أعلى نسبة بلغت (٤٦٣,٤٩) ، فيما سجلت شركة الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية أقل نسبة بلغت (-٢٩٣,٤١) ، وكان الانحراف المعياري (١٢٣,٧٨٣) ، (١١٩,٠٩٩) ، (١٦٤,٨) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .

في حين بلغ متوسط معدل تغطية الفوائد (٣٩,٩٣٧٧) لسنة ٢٠٠١ ، وسجل المركز العربي للصناعات الكيماوية والدوائية أعلى نسبة والبالغة (٦١٥,٠٣) ، فيما سجلت الشركة الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية أقل نسبة بلغت (-٥٠,٦٥) ، وكان الانحراف المعياري (١٢٣,٧٨٣) ، (١١٩,٠٩٩) ، (١٦٤,٨) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .

فيما بلغ متوسط معدل تغطية الفوائد (٦٨,٠٠٤) لسنة ٢٠٠٢ ، وسجلت شركة المركز العربي للصناعات الدوائية والكيماوية أعلى نسبة بلغت (٦٧٦,٣٨) ، فيما سجلت شركة الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية أقل نسبة بلغت (-٣٠,٩٨) ، وكان الانحراف المعياري (١٢٣,٧٨٣) ، (١١٩,٠٩٩) ، (١٦٤,٨) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .

ب. نسب الربحية

وتعتبر هذه المجموعة من النسب من مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية والتمويلية ، وتقيس هذه النسب مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الربح على المبيعات والموجودات وعلى حقوق الملكية (عقل ، ٢٠٠٠ ، ٣٨٤) .

وتتضمن نسب الربحية النسب الآتية :

١. صافي الربح إلى المبيعات .
 ٢. العائد على مجموع الموجودات .
 ٣. العائد على حقوق الملكية .
- وكانت كما في الجداول (١٢-٢) ، (١٣-٢) ، (١٤-٢) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي ، وتضمن التحليل حساب النسب وانحرافات المعيارية للعينة لكل سنة منفصلة عن الأخرى .

الجدول (١٢-٢)

نسب الربحية للشركات عينة البحث لسنة ٢٠٠٠

ت	الشركات	النسب	صافي الربح إلى المبيعات	العائد على مجموع الموجودات	العائد على حقوق الملكية
١	مصفاة البترول الأردنية / جو بترول	١,٤٦	٣,٥٨	١٩,٦٥	
٢	العربية لصناعة الألمنيوم / أراي	٧,٢٩	٣,٤٣	٤,١٠	
٣	العربية لصناعة الأدوية	٢٢,٨٩	١٢,٧٤	١٤,٢٦	
٤	الصناعية التجارية الزراعية / الإنتاج	٣,١٢	٢,٣٥	٦,١٩	
٥	مصانع المنظفات الكيماوية العربية	١٥,٦٧	١٥,٧٠	١٨,٧١	
٦	الوطنية لصناعة الصلب	٩,١٤	١٣,٨٣	١٦,٢٤	
٧	دار الدواء للتنمية والاستثمار	٢٠,٥٣	١٢,٠٧	١٣,٩٩	
٨	مصانع الأجواخ الأردنية	١٩,٤٨	٥,٢١	٨,٦٨	
٩	مصانع الخزف الأردنية	١٠,٩٦	٥,٥٩	٦,٦٤	
١٠	مناجم الفوسفات الأردنية	٦١,٧١-	٣١,٦٣-	١٣٨,٤٣-	
١١	الأردنية لصناعة الأنابيب	٤,٠٧	٢,١١	٢,٨١	
١٢	المركز العربي للصناعات الدوائية والكيماوية	١٦,١٦	٧,١٤	٧,٨٠	
١٣	الصناعات الكيماوية الأردنية	١٧,٧٣	١٢,٠٦	١٥,٦٧	
١٤	العالمية للصناعات الكيماوية	٦,٦٦	٤,٦٩	٦,٠٨	
١٥	مصانع الأسمت الأردنية	٣,٧٢	٢,١٢	٣,٤٠	
١٦	البوتاس العربية	٢٠,٤١	٧,٥٤	١٠,٧١	
١٧	الدخان والسجائر الدولية	١٥,٢٦	٩,٦٥	١٧,٢٤	
١٨	الوطنية لصناعة الكلورين	٨,٦٢-	٢,٥٩-	٣,٢٠-	
١٩	الكابلات الأردنية الحديثة	٨,٢٥	٤,٠٢	٧,٨٣	
٢٠	الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية	٣,٢٥	٤,٩٣	٧,٨٩	
٢١	مصانع الاتحاد لصناعة التبغ والسجائر	١٠,٩٦	٢١,٣١	٣٨,٧٥	
٢٢	مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسة والإلكترونية الثقيلة	٣,٤٥	٢,٠١	٣,٧٤	
٢٣	الاتحاد للصناعات المتطورة	١٤,٦١	٧,٦٧	١٠,١٦	

ت	الشركات	النسب	صافي الربح إلى المبيعات	العائد على مجموع الموجودات	العائد على حقوق الملكية
٢٤	اتحاد الصناعات الكيماوية والزيوت النباتية		١٠,٠٥-	١٠,٣٣-	٢٩,٧١-
٢٥	السلفوكيماويات الأردنية		١١,٤٩-	٦,٩٥-	١٤,٧٩-
٢٦	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية		٦,٠٥-	٢,٦٦-	٤,٣٥-
٢٧	الأردنية للصناعات الخشبية / جوايكو		١,٧٢	١,١٩	٢,٨٩
٢٨	الأردنية لصناعات الصوف الصخري		٢١,٠٣-	٤,٤٤-	٤,٧١-
٢٩	الموارد الصناعية الأردنية		٩,١٥-	٢,١٩-	٤,٠٠-
٣٠	الوطنية للصناعات النسيجية والبلاستيكية		٢٢,٢٨-	١٢,٥٠-	٢١,٨٨-
٣١	الصناعات الهندسية العربية		٢٥٠,٥٥-	٩,٠٧-	٢٤,٧٧-
٣٢	العربية للاستثمار والتجارة الدولية		٢٢,٢٥-	٩,٠٢-	١٢,٠٠-
٣٣	الرازي للصناعات الدوائية		٥٨٧,٧٧-	١٣,٣٦-	٢٤,١٤-
٣٤	الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبية		٥,٩٢	١,٢١	١,٤٨
٣٥	التنقيب للصناعات الإنشائية		١٣,٣٧-	٣,٦٩-	٦,٥٢-
٣٦	الصناعات والكبريت الأردنية / جيمكو		١٢٢,٨١-	٥,٣٣-	٦,٦٠-
٣٧	الصناعات الصوفية		٣٢,٩٢-	١٠,١٣-	١١,٤٢-
٣٨	مصانع الورق والكرتون الأردنية		٠,٥٢-	٠,٢٣-	٠,٣٢-
٣٩	العربية للتصنيع وتجارة الورق		٢٣,٢٨-	٩,٦٢-	٢١,٣٢-
٤٠	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها		--	٣,٩٨	٤,٠٨
	الوسط الحسابي		٢٤,٠٢٨٥-	٠,٨٠٩٧٥	١,٩٧٩٢٥-
	الانحراف المعياري		١٠٢,٦٩٦	٩,٧٢٨٢٣	٢٦,٢٠٥٧

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية - الأردن ، بورصة عمان ، ٢٠٠٠ .

يتضح من الجدول (٢-١٢) ما يأتي :

١. بلغ متوسط نسبة صافي الربح إلى المبيعات (-٢٤,٠٢٨٥) ، وسجلت شركة العربية لصناعة الأدوية أعلى نسبة بلغت (٢٢,٨٩) ، فيما سجلت شركة الرازي للصناعات الدوائية أقل نسبة والبالغة (-٥٨٧,٧٧) ، وكان الانحراف المعياري (١٠٢,٦٩٦) ، (٤٦,٥٧) ، (٤٦,٦٧٤٣) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي.

٢. في حين بلغ متوسط نسبة العائد على مجموع الموجودات (٠,٨٠٩٧٥) ، وسجلت شركة مصانع الاتحاد لصناعة التبغ والسجائر أعلى نسبة والبالغة (٢١,٣١) ، فيما سجلت شركة مناجم الفوسفات الأردنية أقل نسبة بلغت (-٣١,٦٣) ، وكان الانحراف المعياري (٩,٧٢٨٢٣) ، (٧,٩٥٣٩٩) ، (٩,٦٦٠٩٩) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .

٣. فيما بلغ متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية (-١,٩٧٩٢٥) ، وسجلت شركة مصانع الاتحاد لصناعة التبغ والسجائر أعلى نسبة والبالغة (٣٨,٧٥) ، فيما سجلت شركة مناجم الفوسفات الأردنية أقل نسبة بلغت (-١٣٨,٤٣) ، وكان الانحراف المعياري (٢٦,٢٠٥٧) ، (١٢,٠٦٤٦) ، (١٥,٤٩٤٢٥) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .

الجدول (٢-١٣)

نسب الربحية للشركات عينة البحث لسنة ٢٠٠١

ت	الشركات	النسب	صافي الربح إلى المبيعات	العائد على مجموع الموجودات	العائد على حقوق الملكية
١	مصفاة البترول الأردنية / جو بترول		٠,٩٩	٢,٣٨	١٣,٦٣
٢	العربية لصناعة الألمنيوم / أرال		١١,٧٩	٦,٨١	٨,١٦
٣	العربية لصناعة الأدوية		٢٢,٤٠	١٣,١٥	١٤,٠٠
٤	الصناعية التجارية الزراعية / الإنتاج		٦,٦٣-	٤,٥٠-	١١,٤٨-
٥	مصانع المنظفات الكيماوية العربية		١٣,٢٦	١١,٨٥	١٤,٣٢
٦	الوطنية لصناعة الصلب		١٠,٢٥	٩,٣٣	١٠,٧٥
٧	دار الدواء للتنمية والاستثمار		٢١,٩٩	١٢,٨٥	١٤,٩٥
٨	مصانع الأجواخ الأردنية		١٩,٦٠	٦,٢٤	٩,٥٢
٩	مصانع الخزف الأردنية		١٢,٦٣	٧,٢٥	٨,٠٥
١٠	مناجم الفوسفات الأردنية		٢,١١	١,١١	٣,٥٥
١١	الأردنية لصناعة الأتابيب		٣,٧١	٢,٤٢	٣,٥٢
١٢	المركز العربي للصناعات الدوائية والكيماوية		١٥,٥٠	٨,٣٣	٩,٠١
١٣	الصناعات الكيماوية الأردنية		٢٣,١٩	١٧,٧٢	٢١,٠٧
١٤	العالمية للصناعات الكيماوية		٦,٢٤	٤,٩٦	٦,٧٩
١٥	مصانع الأسمت الأردنية		٨,١٣	٥,٤٩	٨,٥٥
١٦	البوتاس العربية		١٩,٦٢	٦,٨١	٩,٧٩
١٧	الدخان والسجائر الدولية		١٤,٥٦	١٢,٥٨	١٨,٠٢
١٨	الوطنية لصناعة الكلورين ٧		٩,٠٤	٣,٢١	٣,٨٨
١٩	الكابلات الأردنية الحديثة		١٠,٧٥	٥,٩١	٩,٦٧
٢٠	الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية		٢,١٦	١٣,١٧	٥,٥٨
٢١	مصانع الاتحاد لصناعة التبغ والسجائر		١٠,٢٣	١٩,٦٩	٢٩,٩١
٢٢	مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسة والإلكترونية الثقيلة		٣,٠٣	١,٦٧	٣,٠٥
٢٣	الاتحاد للصناعات المتطورة		١٨,٤٨	١٢,٨٩	١٤,٤١
٢٤	اتحاد الصناعات الكيماوية والزيوت النباتية		١٨,٨٧-	١٢,٦١-	٢٩,٧٩-
٢٥	السلفوكيماويات الأردنية		١٠,٢٥-	٤,٤٦-	٩,٩٩-
٢٦	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية		١,٥٧-	٠,٨٥-	١,٥١-
٢٧	الأردنية للصناعات الخشبية / جوايكو		٣,١٧-	١,٤٣-	٤,٥٠-
٢٨	الأردنية لصناعات الصوف الصخري		١,٥٨-	٠,٥٨-	٠,٦٥-
٢٩	الموارد الصناعية الأردنية		٣٩,٧٥-	٣,٠٢-	٥,٨٩-
٣٠	الوطنية للصناعات النسيجية والبلاستيكية		٩,٥٣-	٥,٠٤-	٩,٣٣-
٣١	الصناعات الهندسية العربية		٥,٧٨-	٠,٧٥-	٢,١١-
٣٢	العربية للاستثمار والتجارة الدولية		٢٧,٨٦-	٧,٣٢-	٩,٥٠-
٣٣	الرازي للصناعات الدوائية		٢٧٠,٥٩-	١١,٨٧-	٢٤,٠٣-
٣٤	الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبية		٥٧,٣٤-	٦,٦١-	٨,٦٣-
٣٥	التنقيب للصناعات الإنشائية		١٣,٠٧-	٣,٤٩-	٧,٠٥-
٣٦	الصناعات والكبريت الأردنية / جيمكو		١٩,٥٥	٣,٨٢	٥,٥٤

ت	الشركات	النسب	صافي الربح إلى المبيعات	العائد على مجموع الموجودات	العائد على حقوق الملكية
٣٧	الصناعات الصوفية		٤٠,١٣-	١٥,١٩-	١٧,٣١-
٣٨	مصانع الورق والكرتون الأردنية		٨,٥٧	٣,٤٨	٥,١٩
٣٩	العربية للتصنيع وتجارة الورق		٣,٦٣-	٢,٧٣-	٥,٢٣-
٤٠	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها		٠,٨٨-	١,١٩-	١,٨٤-
	الوسط الحسابي		٥,٥٧-	٢,٥٣٧	٢,٥٥١٧٥
	الانحراف المعياري		٤٦,٥٨	٧,٩٥٣٩٩	١٢,٠٦٤٦

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية - الأردن ، بورصة عمان ، ٢٠٠١ .

ينضح من الجدول (٢-١٣) ما يأتي :

١. بلغ متوسط نسبة صافي الربح إلى المبيعات (-٥,٥٧١٢٥) ، وسجلت شركة الصناعات الكيماوية الأردنية أعلى نسبة والبالغة (٢٣,١٩) ، فيما سجلت شركة الرازي للصناعات الدوائية أقل نسبة والبالغة (-٢٧٠,٥٩) ، وكان الانحراف المعياري (١٠٢,٦٩٦) ، (٤٦,٥٧) ، (٤٦,٦٧٤٣) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .
٢. في حين بلغ متوسط نسبة العائد على مجموع الموجودات (٢,٥٣٧) ، وسجلت شركة مصانع الاتحاد لصناعة التبغ والسجائر أعلى نسبة والبالغة (١٩,٦٩) ، فيما سجلت شركة الصناعات الصوفية أقل نسبة بلغت (-١٥,١٩) ، وكان الانحراف المعياري (٩,٧٢٨٢٣) ، (٧,٩٥٣٩٩) ، (٩,٦٦٠٩٩) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .
٣. فيما بلغ متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية (-٢,٥٥١٧٥) ، وسجلت شركة مصانع الاتحاد لصناعة التبغ والسجائر أعلى نسبة والبالغة (٢٩,٩١) ، فيما سجلت شركة اتحاد الصناعات الكيماوية والزيوت النباتية أقل نسبة بلغت (-٢٩,٧٩) ، وكان الانحراف المعياري (٢٦,٢٠٥٧) ، (١٢,٠٦٤٦) ، (١٥,٤٩٤٢٥) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .

الجدول (٢-١٤)

نسب الربحية للشركات عينة البحث لسنة ٢٠٠٢

ت	الشركات	النسب	صافي الربح إلى المبيعات	العائد على مجموع الموجودات	العائد على حقوق الملكية
١	مصفاة البترول الأردنية / جو بترول		٠,٦٤	١,٦٥	١٥,٦٢
٢	العربية لصناعة الألمنيوم / أراي		٦,٦٥	٤,٠٧	٤,٧٥
٣	العربية لصناعة الأدوية		٢٤,٧١	١٢,٢٩	١٢,٩٨
٤	الصناعية التجارية الزراعية / الإنتاج		٩,٤١-	٦,٠٠-	٢١,٤٤-
٥	مصانع المنظفات الكيماوية العربية		١١,٧٢	١١,١٣	١٣,٩١
٦	الوطنية لصناعة الصلب		٧,٨٥	٧,٣٩	٨,٤٢
٧	دار الدواء للتنمية والاستثمار		٢٥,٣٤	١٤,٦٦	١٦,٧٨

الفصل الثاني

ت	الشركات	النسب	صافي الربح إلى المبيعات	العائد على مجموع الموجودات	العائد على حقوق الملكية
٨	مصانع الأجواخ الأردنية		١٧,٠٥	٤,٧٥	٧,٢٩
٩	مصانع الخزف الأردنية		١٢,٨٥	٦,٨٠	٧,٦٨
١٠	مناجم الفوسفات الأردنية		٢,٨٠	١,٥٩	٤,٦٧
١١	الأردنية لصناعة الأتابيب		٨,٦٦	٦,٣٣	٧,٩٥
١٢	المركز العربي للصناعات الدوائية والكيميائية		١٩,٢٧	١٠,٨٣	١١,٨٩
١٣	الصناعات الكيميائية الأردنية		١٩,٢٠	١٣,٣٢	١٥,٥٣
١٤	العالمية للصناعات الكيميائية		٥,١٠	٤,٥٦	٥,٤٦
١٥	مصانع الأسمنت الأردنية		١٣,٠٢	٩,٦٨	١٤,٠١
١٦	اليوتاس العربية		١٠,٨٤	٣,٦١	٥,٣٩
١٧	الدخان والسجائر الدولية		١٧,٤٤	١٤,٦٣	٢٣,٠٤
١٨	الوطنية لصناعة الكلورين		٠,٠٨-	٠,٠٢-	٠,٠٣-
١٩	الكابلات الأردنية الحديثة		١٠,٦٤	٥,٦٨	٩,٣٩
٢٠	الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية		١,١٩	١,٥٩	٣,٢٥
٢١	مصانع الاتحاد لصناعة التبغ والسجائر		٩,٤٤	١٦,٠٤	٢٧,٥٧
٢٢	مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسة والإلكترونية الثقيلة		٣,٨٣	٢,٢٢	٥,٠٣
٢٣	الاتحاد للصناعات المتطورة		٢٦,٢٣	٢٢,٢١	٢٤,٦٦
٢٤	اتحاد الصناعات الكيميائية والزيوت النباتية		٣,١١-	١,٢٢-	٣,٠٤-
٢٥	السلفوكيمياويات الأردنية		٦,٥٥-	٣,٧٢-	٨,٧٢-
٢٦	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية		١,٧٧-	١,١٠-	١,٨١-
٢٧	الأردنية للصناعات الخشبية / جوايكو		٨,٤١	١٥,٢٤	٢٠,١٨
٢٨	الأردنية لصناعات الصوف الصخري		٣,٠٨	١,١٠	١,١٦
٢٩	الموارد الصناعية الأردنية		١٩,٤١-	٠,٩٧-	٢,٣٠-
٣٠	الوطنية للصناعات النسيجية والبلاستيكية		١١,٧٧-	٦,١٦-	١٢,٥٢-
٣١	الصناعات الهندسية العربية		٦١,٥٣-	١١,٦٨-	٢٣,٣٧-
٣٢	العربية للاستثمار والتجارة الدولية		١٠٠,٠٢-	٢٧,٢٨-	٣٧,٤٠-
٣٣	الرازي للصناعات الدوائية		٢٤٥,٩٣-	١٤,٥٠-	٤٤,٢٥-
٣٤	الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيميائية والمستلزمات الطبية		٢١,٠٩-	٦,٢٦-	٩,٠٩-
٣٥	التنقيب للصناعات الإنشائية		٩,٢٨-	٢,٥١-	٥,٣٨-
٣٦	الصناعات والكبريت الأردنية / جيمكو		٦٣,٢١	١٤,٦٠	١٦,٧٥
٣٧	الصناعات الصوفية		٤٢,٧٩-	١١,٢٠-	١٢,٣٢-
٣٨	مصانع الورق والكرتون الأردنية		١٤,٣٤	٦,٥٣	٨,٧٧
٣٩	العربية للتصنيع وتجارة الورق		٧,٢٤-	٥,٠٩-	١٠,٩٣-
٤٠	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها		٠,٠٩	٠,١١	٠,٢٤
	الوسط الحسابي		٤,٩٠٩٥-	٢,٨٧٢٥	٢,٤٩٤٢٥
	الإنحراف المعياري		٤٦,٦٧٤٣	٩,٦٦٠٩٩	١٥,٤٨٥٥

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية - الأردن ، بورصة عمان ، ٢٠٠٢.

ينتضح من الجدول (٢-١٤) ما يأتي :

١. بلغ متوسط نسبة صافي الربح إلى المبيعات (-٤,٩٠٩٥) ، وسجلت شركة الصناعات والكبريت الأردنية / جيمكو أعلى نسبة والبالغة (٦٣,٢١) ، فيما سجلت شركة الرازي

- للصناعات الدوائية أقل نسبة والبالغة (-٢٤٥,٩٣) ، وكان الانحراف المعياري (١٠٢,٦٩٦) ، (٤٦,٥٧) ، (٤٦,٦٧٤٣) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .
٢. في حين بلغ متوسط نسبة العائد على مجموع الموجودات (٢,٨٧٢٥) ، وسجلت شركة الاتحاد للصناعات المتطورة أعلى نسبة والبالغة (٢٢,٢١) ، فيما سجلت شركة العربية للاستثمار والتجارة الدولية أقل نسبة بلغت (-٢٧,٢٨) ، وكان الانحراف المعياري (٩,٧٢٨٢٣) ، (٧,٩٥٣٩٩) ، (٩,٦٦٠٩٩) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .
٣. فيما بلغ متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية (٢,٤٩٤٢٥) ، وسجلت شركة مصانع الاتحاد لصناعة التبغ والسجائر أعلى نسبة والبالغة (٢٧,٥٧) ، فيما سجلت شركة الرازي للصناعات الدوائية أقل نسبة بلغت (-٤٤,٢٥) ، وكان الانحراف المعياري (٢٦,٢٠٥٧) ، (١٢,٠٦٤٦) ، (١٥,٤٩٤٢٥) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .

ج. نسب السيولة

تزود هذه المجموعة من النسب بمعلومات عن سيولة الشركة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل ، وتركز هذه المجموعة من النسب على الموجودات والمطلوبات المتداولة (Rose. et. al., 1996, 47) . وتتضمن هذه المجموعة من النسب ما يأتي :

١. معدل دوران رأس المال العامل .
 ٢. نسبة التداول
- وكانت كما في الجداول (١٥-٢) ، (١٦-٢) ، (١٧-٢) للسنوات (٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢) على التوالي ، وقد تضمن التحليل احتساب النسب ومتوسطاتها وانحرافاتها المعيارية للعينة لكل سنة منفصلة عن الأخرى .

إذ يتضح من الجدول (١٥-٢) ما يأتي :

١. بلغ متوسط معدل دوران رأس المال العامل (٠,١٩١٥) ، وسجلت شركة الصناعات والكبريت الأردنية / جيمكو أعلى نسبة والبالغة (١٢٩,٤٠) ، فيما سجلت شركة الدخان والسجائر الدولية أقل نسبة البالغة (-٢١٧,٠٩) ، وكان الانحراف المعياري (٤١,٣٦) ، (١٨,٥٢٨١) ، (١٠,١١٢٦) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .

الجدول (٢-١٥)
نسب السيولة للشركات عينة البحث لسنة ٢٠٠٠

ت	الشركات	النسب	معدل دوران رأس المال العامل	نسبة التداول
١	مصفاة البترول الأردنية / جو بترول		١٧,٧٨	١,٢٥
٢	العربية لصناعة الألمنيوم / أرال		١,٧٣	٢,٧٥
٣	العربية لصناعة الأدوية		٠,٨٣	٧,٢٩
٤	الصناعية التجارية الزراعية / الإنتاج		٩,٦٠-	٠,٨٦
٥	مصانع المنظفات الكيماوية العربية		١,٨٥	٤,٣٧
٦	الوطنية لصناعة الصلب		٢,٥٢	٥,٠٦
٧	دار الدواء للتنمية والاستثمار		٠,٩٢	٥,٦٣
٨	مصانع الأجواخ الأردنية		٠,٦٢	٤,١٢
٩	مصانع الخزف الأردنية		١,٨١	٢,٧٧
١٠	مناجم الفوسفات الأردنية		١٦,٨٠	١,٠٩
١١	الأردنية لصناعة الأنابيب		١,٢٥	٢,٦٨
١٢	المركز العربي للصناعات الدوائية والكيماوية		٠,٧٢	٨,٢٤
١٣	الصناعات الكيماوية الأردنية		٢,١٤	٢,٣٨
١٤	العالمية للصناعات الكيماوية		١,١١	٣,٧٩
١٥	مصانع الأسمنت الأردنية		٤,٠٠	١,٨٤
١٦	البوتاس العربية		١,٤٧	٤,٠١
١٧	الدخان والسجائر الدولية		٢١٧,٠٩-	٠,٩٩
١٨	الوطنية لصناعة الكلورين		٦,٠٨	١,٣٠
١٩	الكابلات الأردنية الحديثة		١,٥٨	١,٧١
٢٠	الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية		٣٧,٠٢	١,١٣
٢١	مصانع الاتحاد لصناعة التبغ والسجائر		١٠,٥٣	١,٤٤
٢٢	مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسة والإلكترونية الثقيلة		١,١١	٢,٥١
٢٣	الاتحاد للصناعات المتطورة		٤,٤٧	١,٤٨
٢٤	اتحاد الصناعات الكيماوية والزيوت النباتية		٨,٧١	١,٤٣
٢٥	السلفوكيماويات الأردنية		٣,٥١	١,٨٠
٢٦	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية		١,٤٦	١,٩١
٢٧	الأردنية للصناعات الخشبية / جوايكو		٧,٦٤	١,١٩
٢٨	الأردنية لصناعات الصوف الصخري		٠,٣٦	١١,٢٦
٢٩	الموارد الصناعية الأردنية		١٨,٠٨-	٠,٩٦
٣٠	الوطنية للصناعات النسيجية والبلاستيكية		٤,٦١-	٠,٧٠
٣١	الصناعات الهندسية العربية		٣,٠٦	١,١٣
٣٢	العربية للاستثمار والتجارة الدولية		٤,٤٧	١,٣٧
٣٣	الرازي للصناعات الدوائية		٠,١٦-	٠,٣٩
٣٤	الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبية		٢,٦٤	١,٧٤
٣٥	التنقيب للصناعات الإنشائية		٥,١٣-	٠,٨٧
٣٦	الصناعات والكبريت الأردنية / جيمكو		١٢٩,٤٠	١,٠٠
٣٧	الصناعات الصوفية		٠,٤٥	٦,٩٧
٣٨	مصانع الورق والكرتون الأردنية		٣,١٥	١,٧١
٣٩	العربية للتصنيع وتجارة الورق		٣,٠٢-	٠,٧٤
٤٠	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها		٠,٠٠	٨,٧٠
	الوسط الحسابي		٠,٥٩	٢,٨١٤
	الإحراف المعياري		٤١,٣٦	٢,٥٥٦

٢. في حين بلغ متوسط نسبة التداول (٢,٨١٤) ، وسجلت الشركة الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها أعلى نسبة وبالغلة (٨,٧٠) ، فيما سجلت شركة الرازي للصناعات الدوائية أقل نسبة بلغت (٠,٣٩) ، وكان الانحراف المعياري (٢,٥٥٦) ، (٢,٥٤٣٥) ، (٣,٢٦٠٠٣) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .

الجدول (٢-١٦)

نسب السيولة للشركات عينة البحث لسنة ٢٠٠١

ت	الشركات	النسب	معدل دوران رأس المال العامل	نسبة التداول
١	مصفاة البترول الأردنية / جو بترول		١٥,٥٨	١,٣١
٢	العربية لصناعة الألمنيوم / أرا		١,٨٨	٢,٨٥
٣	العربية لصناعة الأدوية		٠,٨٢	١٢,٨٦
٤	الصناعية التجارية الزراعية / الإنتاج		٥,٠٣-	٠,٧٧
٥	مصانع المنظفات الكيماوية العربية		١,٦٤	٤,١٦
٦	الوطنية لصناعة الصلب		١,٧٤	٤,٩٧
٧	دار الدواء للتنمية والاستثمار		٠,٩٢	٥,٥٥
٨	مصانع الأجواخ الأردنية		٠,٧٦	٥,٦٢
٩	مصانع الخزف الأردنية		١,٤٤	٤,٩٨
١٠	مناجم الفوسفات الأردنية		٨١,٤٩	١,٠٢
١١	الأردنية لصناعة الأتابيب		١,٦٤	٢,٢٧
١٢	المركز العربي للصناعات الدوائية والكيماوية		٠,٩٢	٨,٨٢
١٣	الصناعات الكيماوية الأردنية		١,٨٣	٣,٦٣
١٤	العالمية للصناعات الكيماوية		١,٢٨	٣,٣٠
١٥	مصانع الأسمت الأردنية		٨,٩٠	١,٣٩
١٦	البوتاس العربية		١,٦٥	٣,٩٥
١٧	الدخان والسجانر الدولية		١٦,٧٤	١,١٧
١٨	الوطنية لصناعة الكلورين		٣,٩١	١,٦٨
١٩	الكابلات الأردنية الحديثة		١,٦٦	١,٨٥
٢٠	الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية		٤٩,٤٠-	٠,٩٢
٢١	مصانع الاتحاد لصناعة التبغ والسجانر		١١,٤٨	١,٥٨
٢٢	مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسة والإلكترونية الثقيلة		١,٠٥	٢,٥١
٢٣	الاتحاد للصناعات المتطورة		٢,٣٩	٣,٧٦
٢٤	اتحاد الصناعات الكيماوية والزيوت النباتية		١٠,٣١	١,٣٣
٢٥	السلفوكيماويات الأردنية		٧,٤٤	١,١٧
٢٦	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية		١,٦٦	١,٩٦
٢٧	الأردنية للصناعات الخشبية / جوايكو		٨,٩٢	١,٠٨
٢٨	الأردنية لصناعات الصوف الصخري		٠,٦٤	٦,٠٩
٢٩	الموارد الصناعية الأردنية		٠,٥٦	١,٧٣
٣٠	الوطنية للصناعات النسيجية والبلاستيكية		٤,٧٩-	٠,٧٤
٣١	الصناعات الهندسية العربية		٢,٨٧-	٠,٧٩
٣٢	العربية للاستثمار والتجارة الدولية		١,٩٣	١,٨٤

ت	النسب	معدل دوران رأس المال العامل	نسبة التداول
الشركات			
٣٣	الرازي للصناعات الدوائية	٠,١٦-	٠,٢٦
٣٤	الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيمياوية والمستلزمات الطبية	١,٢٦	١,٧٥
٣٥	التنقيب للصناعات الإنشائية	٢,٩٤-	٠,٨٢
٣٦	الصناعات والكبريت الأردنية / جيمكو	٨,٣٨	١,٠٨
٣٧	الصناعات الصوفية	٠,٥٩	٦,٢٦
٣٨	مصانع الورق والكرتون الأردنية	١,٤٠	٣,٠٧
٣٩	العربية للتصنيع وتجارة الورق	٣٥,٧٣-	٠,٩٥
٤٠	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها	٤٤,٠٨-	٠,٩٠
	الوسط الحسابي	١,٤٤٥	٢,٨١٨
	الانحراف المعياري	١٨,٥٢٩	٢,٥٤٤

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية - الأردن ، بورصة عمان ، ٢٠٠١ .

يتضح من الجدول (٢-١٦) ما يأتي :

١. بلغ متوسط معدل دوران رأس المال العامل (١,٤٤٥) ، وسجلت شركة مناجم الفوسفات الأردنية أعلى نسبة والبالغة (٨١,٤٩) ، فيما سجلت شركة الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية أقل نسبة البالغة (-٤٩,٤٠) ، وكان الانحراف المعياري (٤١,٣٦) ، (١٨,٥٢٨١) ، (١٠,١١٢٦) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .
٢. في حين بلغ متوسط نسبة التداول (٢,٨١٨) ، وسجلت شركة العربية لصناعة الأدوية أعلى نسبة والبالغة (١٢,٨٦) ، فيما سجلت شركة الرازي للصناعات الدوائية أقل نسبة بلغت (٠,٢٦) ، وكان الانحراف المعياري (٢,٥٥٦) ، (٢,٥٤٣٥) ، (٣,٢٦٠٠٣) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .

الجدول (٢-١٧)

نسب السيولة للشركات عينة البحث لسنة ٢٠٠٢

ت	النسب	معدل دوران رأس المال العامل	نسبة التداول
الشركات			
١	مصفاة البترول الأردنية / جو بترول	٩,٨٠	١,٥٣
٢	العربية لصناعة الألمنيوم / أراي	٢,٠٦	٣,٠٨
٣	العربية لصناعة الأدوية	٠,٦٧	١٤,٩٩
٤	الصناعية التجارية الزراعية / الإنتاج	١٠,٨٣	١,١٢
٥	مصانع المنظفات الكيماوية العربية	١,٨٦	٣,٥٦
٦	الوطنية لصناعة الصلب	١,٨٩	٥,٠٧
٧	دار الدواء للتنمية والاستثمار	٠,٩٠	٦,١١
٨	مصانع الأجواخ الأردنية	٠,٦٦	٥,٣٦
٩	مصانع الخزف الأردنية	١,١٨	٤,٩٣
١٠	مناجم الفوسفات الأردنية	٣,١٣	١,٨٨
١١	الأردنية لصناعة الأنابيب	١,٥١	٣,٣٨

ت	الشركات	النسب	معدل دوران رأس المال العامل	نسبة التداول
١٢	المركز العربي للصناعات الدوائية والكيميائية		١,٠٠	٧,٢٧
١٣	الصناعات الكيميائية الأردنية		١,٦٦	٣,٩٤
١٤	العالمية للصناعات الكيميائية		١,٢٤	٥,٣٤
١٥	مصانع الأسمت الأردنية		١٤,٤١-	٠,٨٢
١٦	البوتاس العربية		١,٣٣	٣,٦٤
١٧	الدخان والسجانر الدولية		٢٧,٥١	١,٠٨
١٨	الوطنية لصناعة الكلورين		١,٢٣-	٠,٤٥
١٩	الكابلات الأردنية الحديثة		١,٣٧	٢,٠٩
٢٠	الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية		١١,١٥	١,٥١
٢١	مصانع الاتحاد لصناعة التبغ والسجانر		١٣,٩٦	١,٣٠
٢٢	مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسة والإلكترونية الثقيلة		١,٦١	١,٩١
٢٣	الاتحاد للصناعات المتطورة		١,٨٨	٥,٥٤
٢٤	اتحاد الصناعات الكيميائية والزيوت النباتية		١,٤٢-	٠,٥٤
٢٥	السلفوكيمياويات الأردنية		٩,٨٢	١,١٨
٢٦	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية		٢,٢٥	١,٧٧
٢٧	الأردنية للصناعات الخشبية / جوايكو		٧,٣٤	٢,٠٤
٢٨	الأردنية لصناعات الصوف الصخري		٠,٥٦	١٣,٤٦
٢٩	الموارد الصناعية الأردنية		٠,٤١	١,٧٩
٣٠	الوطنية للصناعات النسيجية والبلاستيكية		١٤,٠٨	١,١٢
٣١	الصناعات الهندسية العربية		٢,٠٩	٢,٤٧
٣٢	العربية للاستثمار والتجارة الدولية		٢,٨٢-	٠,٥٤
٣٣	الرازي للصناعات الدوائية		٠,١٢-	٠,١٦
٣٤	الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيميائية والمستلزمات الطبية		١٥,٦٨	١,٠٨
٣٥	التقيب للصناعات الإنشائية		٢,٤٦-	٠,٧٩
٣٦	الصناعات والكبريت الأردنية / جيمكو		١,١٠	٢,٦٣
٣٧	الصناعات الصوفية		٠,٣٨	٨,٥٢
٣٨	مصانع الورق والكرتون الأردنية		١,٦٤	٢,٩١
٣٩	العربية للتصنيع وتجارة الورق		٢٥,٩٢-	٠,٩٥
٤٠	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها		٣٥,٦٣-	٠,٨٩
	الوسط الحسابي		١,٧١٤	١,٨٢
	الانحراف المعياري		١٠,١١٣	٨,٧٣

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية - الأردن ، بورصة عمان ، ٢٠٠٢ .

يتضح من الجدول (٢-١٧) ما يأتي :

١. بلغ متوسط معدل دوران رأس المال العامل (١,٧١٤) ، وسجلت شركة الدخان والسجانر الدولية أعلى نسبة والبالغة (٢٧,٥١) ، فيما سجلت الشركة الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها أقل نسبة البالغة (-٣٥,٦٣) ، وكان الانحراف المعياري (٤١,٣٦) ، (١٨,٥٢٨١) ، (١٠,١١٢٦) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي.

٢. في حين بلغ متوسط نسبة التداول (١,٨٢) ، وسجلت شركة العربية لصناعة الأدوية أعلى نسبة والبالغة (١٤,٩٩) ، فيما سجلت شركة الرازي للصناعات الدوائية أقل نسبة بلغت (٠,١٦) ، وكان الانحراف المعياري (٢,٥٥٦) ، (٢,٥٤٣٥) ، (٣,٢٦٠٠٣) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .

د. نسب المديونية والملكية

وتقيس هذه المجموعة من النسب المدى الذي ذهبت إليه الشركة للاعتماد على أموال الغير في تمويل موجوداتها المختلفة ومدى الاعتماد على حقوق الملكية في تمويل احتياجاتها ، وتشمل حقوق الملكية ورأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة (عقل ، ٢٠٠٠ ، ٣٩٠) ، وتتضمن نسب المديونية ونسب حقوق الملكية ، وكانت كما في الجداول (٢-١٨) ، (٢-١٩) ، (٢-٢٠) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي . وقد تضمن احتساب متوسطات النسب وانحرافات المعيارية للعينة لكل سنة منفصلة عن الأخرى .

الجدول (٢-١٨)
نسب المديونية والملكية للشركات عينة البحث لسنة ٢٠٠٠

ت	الشركات	النسب	معدل المديونية	نسبة الملكية
١	مصفاة البترول الأردنية / جو بترول		٨١,٧٦	١٨,٢٤
٢	العربية لصناعة الألمنيوم / أراي		١٦,٢٥	٨٣,٧٥
٣	العربية لصناعة الأدوية		١٠,٦٤	٨٩,٣٦
٤	الصناعية التجارية الزراعية / الإنتاج		٦١,٩٥	٣٨,٠٥
٥	مصانع المنظفات الكيماوية العربية		١٦,٠٨	٨٣,٩٢
٦	الوطنية لصناعة الصلب		١٤,٨٠	٨٥,٢٠
٧	دار الدواء للتنمية والاستثمار		١٣,٧٣	٨٦,٢٧
٨	مصانع الأجواخ الأردنية		٤٠,٠٦	٥٩,٩٤
٩	مصانع الخزف الأردنية		١٥,٩٠	٨٤,١٠
١٠	مناجم الفوسفات الأردنية		٧٧,١٥	٢٢,٨٥
١١	الأردنية لصناعة الأنابيب		٢٤,٧٠	٧٥,٣٠
١٢	المركز العربي للصناعات الدوائية والكيماوية		٨,٤٥	٩١,٥٥
١٣	الصناعات الكيماوية الأردنية		٢٣,٠٢	٧٦,٩٨
١٤	العالمية للصناعات الكيماوية		٢٢,٨٥	٧٧,١٥
١٥	مصانع الأسمنت الأردنية		٣٧,٤٩	٦٢,٥١
١٦	البوتاس العربية		٢٩,٥٩	٧٠,٤١
١٧	الدخان والسجانر الدولية		٤٤,٠٥	٥٥,٩٥
١٨	الوطنية لصناعة الكلورين		١٩,٠٤	٨٠,٩٦
١٩	الكابلات الأردنية الحديثة		٤٨,٦٥	٥١,٣٥
٢٠	الباطون الجاهز والتوريدات الإثرائية		٣٧,٤٨	٦٢,٥٢

ت	الشركات	النسب	معدل المديونية	نسبة الملكية
٢١	مصانع الاتحاد لصناعة التبغ والسجائر		٤٥,٠١	٥٤,٩٩
٢٢	مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسة والإلكترونية الثقيلة		٤٦,٣٢	٥٣,٦٨
٢٣	الاتحاد للصناعات المتطورة		٢٤,٥٠	٧٥,٥٠
٢٤	اتحاد الصناعات الكيماوية والزيوت النباتية		٦٥,٢٤	٣٤,٧٦
٢٥	السلفوكيماويات الأردنية		٥٣,٠٣	٤٦,٩٧
٢٦	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية		٣٨,٩٧	٦١,٠٣
٢٧	الأردنية للصناعات الخشبية / جوايكو		٥٨,٧٤	٤١,٢٦
٢٨	الأردنية لصناعات الصوف الصخري		٥,٧٤	٩٤,٢٦
٢٩	الموارد الصناعية الأردنية		٤٥,١٥	٥٤,٨٥
٣٠	الوطنية للصناعات النسيجية والبلاستيكية		٤٢,٨٧	٥٧,١٣
٣١	الصناعات الهندسية العربية		٦٧,٣٧	٣٦,٦٣
٣٢	العربية للاستثمار والتجارة الدولية		٢٤,٨٣	٧٥,١٧
٣٣	الرازي للصناعات الدوائية		٤٤,٦٤	٥٥,٣٦
٣٤	الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبية		١٨,٤٠	٨١,٦٠
٣٥	التقيب للصناعات الإثرائية		٤٣,٤١	٥٦,٥٩
٣٦	الصناعات والكبريت الأردنية / جيمكو		١٩,٢٣	٨٠,٧٧
٣٧	الصناعات الصوفية		١١,٣٣	٨٨,٦٧
٣٨	مصانع الورق والكرتون الأردنية		٢٨,٠٧	٧١,٩٣
٣٩	العربية للتصنيع وتجارة الورق		٥٤,٨٦	٤٥,١٤
٤٠	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها		٢,٥١	٩٧,٤٩
	الوسط الحسابي		٣٤,٥٩٤	٦٥,٥٠٤
	الانحراف المعياري		٢٠,٢٤٩	٢٠,٠٨٦

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية - الأردن ، بورصة عمان ، ٢٠٠٠ .

يتضح من الجدول (٢-١٨) ما يأتي :

١. بلغ متوسط نسبة المديونية (٣٤,٥٩٤) ، وسجلت شركة مصفاة البترول الأردنية أعلى نسبة والبالغة (٨١,٧٦) ، فيما سجلت شركة الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها أقل نسبة البالغة (٢,٥١) ، وكان الانحراف المعياري (٢٠,٢٤٥) ، (١٩,٤٥٠) ، (٢١,٤٨٩) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي.
٢. في حين بلغ متوسط نسبة الملكية (٦٥,٥٠٤) ، وسجلت شركة الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها أعلى نسبة والبالغة (٩٧,٤٩) ، فيما سجلت شركة مصفاة البترول الأردنية أقل نسبة بلغت (١٨,٢٤) ، وكان الانحراف المعياري (٢٠,٠٨٥) ، (١٩,٤٤١) ، (٢١,٤٨٩) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .

الجدول (٢-١٩)
نسب المديونية والملكية للشركات عينة البحث لسنة ٢٠٠١

ت	الشركات	النسب	معدل المديونية	نسبة الملكية
١	مصفاة البترول الأردنية / جو بترول		٨٢,٥٥	١٧,٤٥
٢	العربية لصناعة الألمنيوم / أرا		١٦,٥٧	٨٣,٤٣
٣	العربية لصناعة الأدوية		٦,٠٥	٩٣,٩٥
٤	الصناعية التجارية الزراعية / الإنتاج		٦٠,٨٥	٣٩,١٥
٥	مصانع المنظفات الكيماوية العربية		١٧,٢٦	٨٢,٧٤
٦	الوطنية لصناعة الصلب		١٣,٢١	٨٦,٧٩
٧	دار الدواء للتنمية والاستثمار		١٤,٠٣	٨٥,٩٧
٨	مصانع الأجواخ الأردنية		٣٤,٥٠	٦٥,٥٠
٩	مصانع الخزف الأردنية		١٠,٠١	٨٩,٩٩
١٠	مناجم الفوسفات الأردنية		٦٨,٦٨	٣١,٣٢
١١	الأردنية لصناعة الأنابيب		٣١,٢٥	٨٦,٧٥
١٢	المركز العربي للصناعات الدوائية والكيماوية		٧,٤٩	٩٢,٥١
١٣	الصناعات الكيماوية الأردنية		١٥,٨٨	٨٤,١٢
١٤	العالمية للصناعات الكيماوية		٢٦,٩٨	٧٣,٠٢
١٥	مصانع الأسمت الأردنية		٣٥,٧٨	٦٤,٢٢
١٦	البوتاس العربية		٣٠,٤٥	٦٩,٥٥
١٧	الدخان والسجائر الدولية		٣٠,١٨	٦٩,٨٢
١٨	الوطنية لصناعة الكلورين		١٧,٢٤	٨٢,٧٦
١٩	الكابلات الأردنية الحديثة		٣٨,٩٠	٦١,١٠
٢٠	الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية		٤٣,٢٠	٥٦,٨٠
٢١	مصانع الاتحاد لصناعة التبغ والسجائر		٣٤,١٨	٦٥,٨٢
٢٢	مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسة والإلكترونية الثقيلة		٤٥,٣٦	٥٤,٦٤
٢٣	الاتحاد للصناعات المتطورة		١٠,٥٧	٨٩,٤٣
٢٤	اتحاد الصناعات الكيماوية والزيت النباتية		٥٧,٦٩	٤٢,٣١
٢٥	السلفوكيماويات الأردنية		٥٥,٤١	٤٤,٩٥
٢٦	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية		٤٣,٥٤	٥٦,٤٦
٢٧	الأردنية للصناعات الخشبية / جوايكو		٦٨,١٦	٣١,٨٤
٢٨	الأردنية لصناعات الصوف الصخري		١١,٢٩	٨٨,٧١
٢٩	الموارد الصناعية الأردنية		٤٨,٨١	٥١,١٩
٣٠	الوطنية للصناعات النسيجية والبلاستيكية		٤٥,٩٥	٥٤,٠٥
٣١	الصناعات الهندسية العربية		٦٤,٥٠	٣٥,٥٠
٣٢	العربية للاستثمار والتجارة الدولية		٢٢,٩٦	٧٧,٠٤
٣٣	الرازي للصناعات الدوائية		٥٠,٦١	٤٩,٣٩
٣٤	الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبية		٢٣,٤٩	٧٦,٥١
٣٥	التنقيب للصناعات الإنشائية		٥٠,٥٨	٤٩,٤٢
٣٦	الصناعات والكبريت الأردنية / جيمكو		٣٠,٩٥	٦٩,٠٥
٣٧	الصناعات الصوفية		١٢,٢٨	٨٧,٧٢
٣٨	مصانع الورق والكرتون الأردنية		٣٢,٩١	٦٧,٠٩
٣٩	العربية للتصنيع وتجارة الورق		٤٧,٨١	٥٢,١٩
٤٠	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها		٣٥,٠٨	٦٤,٩٢
	الوسط الحسابي		٣٤,٨٢٩	٦٥,١٧٨
	الإحراف المعياري		١٩,٤٥٠	١٩,٤٤١

يتضح من الجدول (٢-١٩) ما يأتي :

الفصل الثاني

١. بلغ متوسط نسبة المديونية (٣٤,٨٢٩) ، وسجلت شركة مصفاة البترول الأردنية أعلى نسبة وباللغة (٨٢,٥٥) ، فيما سجلت شركة العربية لصناعة الألمنيوم / آرال أقل نسبة البالغة (٦,٠٥) ، وكان الانحراف المعياري (٢٠,٢٤٥) ، (١٩,٤٥٠) ، (٢١,٤٨٩) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .

٢. في حين بلغ متوسط نسبة الملكية (٦٥,١٧٨) ، وسجلت شركة العربية للألمنيوم / آرال أعلى نسبة وباللغة (٩٣,٩٥) ، فيما سجلت شركة مصفاة البترول الأردنية أقل نسبة بلغت (١٧,٤٥) ، وكان الانحراف المعياري (٢٠,٠٨٥) ، (١٩,٤٤١) ، (٢١,٤٨٩) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .

الجدول (٢-٢٠)

نسب المديونية والملكية للشركات عينة البحث لسنة ٢٠٠٢

ت	الشركات	النسب	معدل المديونية	نسبة الملكية
١	مصفاة البترول الأردنية / جو بترول		٨٩,٤٦	١٠,٥٤
٢	العربية لصناعة الألمنيوم / آرال		١٤,٢٥	٨٥,٧٥
٣	العربية لصناعة الأدوية		٥,٣٠	٩٤,٧٠
٤	الصناعة التجارية الزراعية / الإنتاج		٧١,٩٩	٢٨,٠١
٥	مصانع المنظفات الكيماوية العربية		١٩,٩٤	٨٠,٠٦
٦	الوطنية لصناعة الصلب		١٢,٢٥	٨٧,٧٥
٧	دار الدواء للتنمية والاستثمار		١٢,٦٤	٨٧,٣٦
٨	مصانع الأجواخ الأردنية		٣٤,٨٦	٦٥,١٤
٩	مصانع الخزف الأردنية		١١,٤٤	٨٨,٥٦
١٠	مناجم الفوسفات الأردنية		٦٥,٩٢	٣٤,٠٨
١١	الأردنية لصناعة الأنابيب		٢٠,٤٢	٧٩,٥٨
١٢	المركز العربي للصناعات الدوائية والكيماوية		٨,٩٦	٩١,٠٤
١٣	الصناعات الكيماوية الأردنية		١٤,٢٤	٨٥,٧٦
١٤	العالمية للصناعات الكيماوية		١٦,٥٠	٨٣,٥٠
١٥	مصانع الأسمت الأردنية		٣٠,٨٩	٦٩,١١
١٦	البوتاس العربية		٣٣,١٠	٦٦,٩٠
١٧	الدخان والسجانر الدولية		٣٦,٥١	٦٣,٤٩
١٨	الوطنية لصناعة الكلورين		٣٩,٤٣	٦٠,٥٧
١٩	الكابلات الأردنية الحديثة		٣٩,٥٢	٦٠,٤٨
٢٠	الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية		٥٠,٩٤	٤٩,٠٦
٢١	مصانع الاتحاد لصناعة التبغ والسجانر		٤١,٨٤	٥٨,١٦
٢٢	مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسة والإلكترونية الثقيلة		٥٥,٩١	٤٤,٠٩
٢٣	الاتحاد للصناعات المتطورة		٩,٩٣	٩٠,٠٧
٢٤	اتحاد الصناعات الكيماوية والزيوت النباتية		٥٩,٨٤	٤٠,١٦
٢٥	السلفوكيماويات الأردنية		٥٧,٤٠	٤٢,٦٠
٢٦	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية		٣٨,٩١	٦١,٠٩

ت	النسب	معدل المديونية	نسبة الملكية
الشركات			
٢٧	الأردنية للصناعات الخشبية / جوايكو	٢٤,٤٨	٧٥,٥٢
٢٨	الأردنية لصناعات الصوف الصخري	٥,٠٨	٩٤,٩٢
٢٩	الموارد الصناعية الأردنية	٥٧,٧٩	٤٢,٢١
٣٠	الوطنية للصناعات النسيجية والبلاستيكية	٥٠,٨١	٤٩,١٩
٣١	الصناعات الهندسية العربية	٥٠,٠٢	٤٩,٩٨
٣٢	العربية للاستثمار والتجارة الدولية	٢٧,٠٥	٧٢,٩٥
٣٣	الرازي للصناعات الدوائية	٦٧,٢٣	٣٢,٧٧
٣٤	الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيميائية والمستلزمات الطبية	٣١,٠٩	٦٨,٩١
٣٥	التقيب للصناعات الإنشائية	٥٣,٣٣	٤٦,٦٥
٣٦	الصناعات والكبريت الأردنية / جيمكو	١٢,٨٦	٨٧,١٤
٣٧	الصناعات الصوفية	٩,١١	٩٠,٨٩
٣٨	مصانع الورق والكرتون الأردنية	٢٥,٥٤	٧٤,٤٦
٣٩	العربية للتصنيع وتجارة الورق	٥٣,٤٣	٤٦,٥٧
٤٠	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها	٥٣,٤٢	٤٦,٥٨
	الوسط الحسابي	٥٣,٣٤١	٦٤,٦٥٩
	الانحراف المعياري	٢١,٤٨٨	٢١,٤٨٩

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية - الأردن ، بورصة عمان ، ٢٠٠٢ .

يتضح من الجدول (٢-٢٠) ما يأتي :

١. بلغ متوسط نسبة المديونية (٣٥,٣٤١) ، وسجلت شركة مصفاة البترول الأردنية أعلى نسبة والبالغة (٨٩,٤٦) ، فيما سجلت شركة الأردنية لصناعات الصوف الصخري أقل نسبة البالغة (٥,٠٨) ، وكان الانحراف المعياري (٢٠,٢٤٥) ، (١٩,٤٥٠) ، (٢١,٤٨٩) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .
٢. في حين بلغ متوسط نسبة الملكية (٦٤,٦٥٩) ، وسجلت شركة الأردنية لصناعات الصوف الصخري أعلى نسبة والبالغة (٩٤,٩٢) ، فيما سجلت شركة مصفاة البترول الأردنية أقل نسبة بلغت (١٠,٥٤) ، وكان الانحراف المعياري (٢٠,٠٨٥) ، (١٩,٤٤١) ، (٢١,٤٨٩) للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي .

الفصل الثالث
مناقشة نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها
المبحث الأول
مناقشة نتائج الدراسة

أولاً. نتائج التحليل العاملي

لغرض تحقيق هدف الدراسة استخدم التحليل العاملي Factor Analysis واعتمدت نسب الائتمان للمصارف عينة الدراسة لاستخلاص المتغير المعتمد الذي يتمتع بقدرته على إنقاص المتغيرات إلى عدد ضئيل من المتغيرات التي تعكس التباين المشترك بين المتغيرات وتدعى العوامل (الشرجي ، ١٩٨١ ، ١٩١) . وتمثل المتغيرات الآتية :

١. صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الموجودات X_1 .
٢. صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع X_2 .
٣. حقوق الملكية إلى صافي التسهيلات الائتمانية X_3 .
٤. الفوائد الدائنة إلى صافي التسهيلات الائتمانية X_4 .
٥. مخصص التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة إلى صافي التسهيلات الائتمانية X_5 .

وينتج عن عمليات التحليل العاملي تحديد مجموعة من النتائج ، هي :

- أ. القيمة الذاتية **Eigen Value** : وهي القيمة التي يعدّ العامل بموجبها مؤثراً في التحليل ، ويعتمد عدد القيم الذاتية الأكبر من الواحد الصحيح معياراً لاختيار عدد العوامل العامة .
 - ب. نسبة التباين **Proportion** : وهي مقدار ما يفسر العامل من تباين البيانات الكلية .
 - ج. تحميل العوامل **Factor Loading** : وهي التي تعكس الارتباطات بين المتغيرات والعوامل المشبعة ، وكلما كبرت قيمة التحميل كلما كان ذلك دلالة على اقتراب المتغير من عامله . ويذكر هنا أن الدلالة الإحصائية على العامل هي (٠,٥) في الأقل ويعني ذلك أن التحليل الذي يصل إلى هذه القيمة أو أعلى منها يعدّ دالاً وفقاً لهذا المعيار .
 - د. كمية الشبوع **Communalities** : وهي مجموع مربعات تحميلات أي متغير على العامل ، وتتميز بالقيمة الموجبة التي تقع بين الصفر والواحد .
- وبعد هذا العرض لأهم متغيرات التحليل العاملي كانت نتائج هذا التحليل لسنة (٢٠٠٠) كما يأتي :

الجدول (٣-١)

القيم الذاتية ومقدار التباين لمتغيرات نسب الائتمان للمصارف عينة البحث لسنة ٢٠٠٠

المتغيرات	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5
القيم الذاتية	٣,٥٩٥١	٠,٩١٧٩	٠,٣١٩٩	٠,١٤٩٤	٠,٠١٧٧
مقدار التباين	٠,٧١٩	٠,١٨٤	٠,٠٦٤	٠,٠٣٠	٠,٠٠٤

وعليه ، فقد تمّ اختيار العامل الأول ، ويعرض الجدول الآتي المتغيرات التي تشبعت
بالعامل الأول ، ومقدار تشبعتها والتباين الكلي للعامل ، وكما يأتي :

الجدول (٢-٣)

التحليل العاملي لنسب الائتمان للمصارف عينة البحث لسنة ٢٠٠٠

العامل	القيمة الذاتية	النسبة المئوية للتباين الكلي	المتغيرات	مقدار التحميل	الشيوع
الائتمان	٣,٥٩٥١	٠,٧١٩	X ₁	٠,٩٣١-	٠,٨٦٧
			X ₂	٠,٨٥٢-	٠,٧٢٦
			X ₃	٠,٨٧٧	٠,٧٦٩
			X ₄	٠,٩٣٤	٠,٨٧٢
			X ₅	٠,٦٠١	٠,٣٦١

وكما ذكرنا سابقاً ، فإن الهدف من التحليل العاملي يتمثل في الوصول إلى وحدات العامل Factor Scores التي استخدمت متغيراً معتمداً في تحليل الانحدار الخطي المتعدد وهي ناتجة عن ضرب المتغيرات المالية لنسبة صافي التسهيلات الائتمانية في مجموع الموجودات مع تشبعت العوامل (الشرجي ، ١٩٨١ ، ٢٢٢) ، وكانت كما موضحة في الجدول الآتي :

الجدول (٣-٣)

مقدار وحدات العامل الأول لسنة ٢٠٠٠

٠,١٣٢٣٥-
١,٢٨٠٥٥-
٠,٣٩٤٣-
٠,٤٧٩٧٤
٠,٣٠٤٥٨-
٠,٣٠٣٩٩-
٠,٤٩٦١٣
٠,١٩٢١٧-
١,٠٩٤٤١-
٠,١٠١٧٩
٠,٤٣٩٦٤
٠,٥٠٨١٩-
٠,٥٨٠٧٢
٣,٢٣١٠٦
٠,٠١١١٧-
٠,٢٢٨٠٩-

التحليل العاملي لسنة ٢٠٠١

الجدول (٤-٣)

القيم الذاتية ومقدار التباين لمتغيرات نسب الانتماء للمصارف عينة البحث لسنة ٢٠٠١

المتغيرات	X ₁	X ₂	X ₃	X ₄	X ₅
القيم الذاتية	٣,٢٧٦٣	١,١١٦٣	٠,٤٣١١	٠,١٥٥٢	٠,٠٢١٠
مقدار التباين	٠,٦٥٥	٠,٢٢٣	٠,٠٨٦	٠,٠٣١	٠,٠٠٤

وتم اختيار العامل الأول لكون القيمة الذاتية أكبر من الواحد ، وتم استبعاد العامل الثاني على الرغم من أن القيمة الذاتية أكبر من الواحد وذلك لكون تحميل العوامل أقل من (٠,٥) ، ولا تعد ذات دلالة إحصائية . ويعرض الجدول (٥-٣) المتغيرات التي تشبعت بالعامل الأول ، ومقدار تشبعتها والتباين المتجمع ، كما يأتي :

الجدول (٥-٣)

التحليل العاملي لنسب الانتماء للمصارف عينة البحث لسنة ٢٠٠١

العامل	القيمة الذاتية	النسبة المئوية للتباين الكلي	المتغيرات	مقدار التحميل	الشيوع
الانتماء	٣,٢٧٦٣	٠,٦٥٥	X ₁	٠,٩٦٩-	٠,٩٤٠
			X ₂	٠,٨٦٢-	٠,٧٤٣
			X ₃	٠,٨٦٦	٠,٧٥١
			X ₄	٠,٩١٣	٠,٨٣٤
			X ₅	٠,٠٩٤	٠,٠٠٩

وكانت وحدات العامل هي :

الجدول (٦-٣)

مقدار وحدات العامل الأول لسنة ٢٠٠١

٠,٢٩٣٠٠-
١,٤٢٠٧-
٠,١٥٦٤٩-
١,٠١٣٢٦
٠,٤٥٨٣٧-
٠,٢٤٦٤٤-
٠,٢٧١٠٠
٠,٤٨٩٧٣-
٠,٨٦٥٢٦-
٠,١٨٧٩٢
٠,٣٨٥٣٤-
٠,٢٤٧٤٧-
٠,٢٣٢٧٧-
٣,١٩١٤٠
٠,١٦٢٧٣
٠,٠٣٠٧٠-

التحليل العاملي لسنة ٢٠٠٢

الجدول (٧-٣)

القيم الذاتية ومقدار التباين لمتغيرات نسب الانتمان للمصارف عينة البحث لسنة ٢٠٠٢

المتغيرات	X ₁	X ₂	X ₃	X ₄	X ₅
القيم الذاتية	٣,٢٥٨٨	١,١٥٥٠	٠,٣٥٣٤	٠,٢٠٩٦	٠,٠٢٣٢
مقدار التباين	٠,٦٥٢	٠,٢٣١	٠,٠٧١	٠,٠٤٢	٠,٠٠٥

وتم اختيار العامل الأول وذلك لكون القيمة الذاتية أكبر من الواحد ، وتم استبعاد العامل الثاني على الرغم من أن القيمة الذاتية أكبر من الواحد وذلك لكون تحميل العوامل أقل من (٠,٥) ، ولا تعد ذات دلالة إحصائية . ويعرض الجدول (٨-٣) المتغيرات التي تشبعت بالعامل الأول ، ومقدار تشبعتها والتباين الكلي ، وكما يأتي :

الجدول (٨-٣)

التحليل العاملي لنسب الانتمان للمصارف عينة البحث لسنة ٢٠٠٢

العامل	القيمة الذاتية	النسبة المئوية للتباين الكلي	المتغيرات	مقدار التحميل	الشيوع
الانتمان	٣,٢٥٨٨	٠,٦٥٢	X ₁	٠,٩٥٣-	٠,٩٠٩
			X ₂	٠,٧٣٣-	٠,٥٣٧
			X ₃	٠,٩٠٥	٠,٨١٩
			X ₄	٠,٨٩٠	٠,٧٩١
			X ₅	٠,٤٥٠	٠,٢٠٢

وكانت وحدات العامل هي :

الجدول (٩-٣)

مقدار وحدات العامل الأول لسنة ٢٠٠٢

٠,٥٩٣٨٨-
٠,٨١٩٦٧-
٠,٣٠٦٥٠-
٠,٩٢٥٥٠
٠,٤٤٧٥٧-
٠,٣٥٣٧٨-
٠,٤٦٢٠٤
٠,٢٦١٦٨-
٠,٧٦٨٤٠-
٠,١٦٣٤١
٠,٥١٦٦٢-
٠,٠٣٨٤٥
٠,٥٢٥٧٣-
٣,٣٣٩١٦
٠,٠٠٩٩١-
٠,٣٢٤٨٤

ثانياً. نتائج تحليل الانحدار أ. تحليل علاقات التأثير لكل سنة

استناداً إلى نتائج التحليل العاملي لنسب الائتمان لاعتماد المتغير المعتمد استخدم نموذج الانحدار المقطعي لغرض إيجاد أثر المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد الذي سوف نطلق عليه عامل الائتمان ، وبما أن حجم العينة (١٦) مصرفاً ، لذا فإننا سنحصل على (١٦) مشاهدة لكل سنة ولكافة المتغيرات ، علماً أن قيمة (t) الجدولية هي (١,٧٤٦) ، وأن قيمة (F) الجدولية بالنسبة لنسب الربحية (٢,٨٥) وقيمة (F) الجدولية بالنسبة لنسب السيولة (٣,٢٤) .

الجدول (١٠-٣)

تأثير المتغيرات المستقلة (نسب الربحية) في المتغير المعتمد (عامل الائتمان) لسنة ٢٠٠٠

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R ²	صافي الفوائد والعمولات إلى الإيرادات التشغيلية	إجمالي الإيرادات إلى الموجودات	صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات	العائد إلى حقوق الملكية	العائد إلى مجموع الموجودات	ثابت معادلة الانحدار	المتغيرات المستقلة	
								عامل	الائتمان
٨,٣٥	٨٠,٧%	٠,٠٠٢٧	٠,٠٥٠	٠,٠٦١	٠,٠٨١٨	١,٧٤-	٠,٣٨	β	
		٠,٢٣-	٠,٢٣-	٠,٤٠	٢,٠٠	٠,٨٨-	٠,١١	t	

$$P \leq 0.05$$

الجدول من إعداد الباحث في ضوء مخرجات الحاسوب الإلكتروني

الجدول (١١-٣)

تأثير المتغيرات المستقلة (نسب الربحية) في المتغير المعتمد (عامل الائتمان) لسنة ٢٠٠١

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R ²	صافي الفوائد والعمولات إلى الإيرادات التشغيلية	إجمالي الإيرادات إلى الموجودات	صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات	العائد إلى حقوق الملكية	العائد إلى مجموع الموجودات	ثابت معادلة الانحدار	المتغيرات المستقلة	
								عامل	الائتمان
٣,٤٣	٦٣,٢%	٠,٠٢٧٠٢-	٠,٠٨٧٢	٠,٠٠٣٨٠-	٠,٠٧١٨٨	٠,٧٤٢٨-	١,٤٦٠	β	
		١,٨٥-	٠,٤٥	٠,٠٤-	١,٢١	٠,٧٦-	٠,٥٧	t	

$$P \leq 0.05$$

الجدول من إعداد الباحث في ضوء مخرجات الحاسوب الإلكتروني

الجدول (١٢-٣)

تأثير المتغيرات المستقلة (نسب الربحية) في المتغير المعتمد (عامل الائتمان) لسنة ٢٠٠٢

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R ²	صافي الفوائد والعمولات إلى الإيرادات التشغيلية	إجمالي الإيرادات إلى الموجودات	صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات	العائد إلى حقوق الملكية	العائد إلى مجموع الموجودات	ثابت معادلة الانحدار	المتغيرات المستقلة	
								عامل	الائتمان
١٥,٨٣	٨٨,٥%	٠,٠٠٠٧	٠,١٨٩-	٠,٠٣٧٦-	٠,٠٠٧٦-	٠,٥١٥	١,٠٥٤٨	β	
		١,١٢	٢,٠٠-	٢,٧٣-	٠,٥٥-	٤,١٣	١,٨١	t	

$$P \leq 0.05$$

الجدول من إعداد الباحث في ضوء مخرجات الحاسوب الإلكتروني

تشير الجداول (١٠-٣) (١١-٣) (١٢-٣) إلى تأثير المتغيرات المستقلة (نسب الربحية) على المتغير المعتمد (عامل الائتمان) للسنوات (٢٠٠٠-٢٠٠١-٢٠٠٢) على التوالي

، وتباينت المتغيرات في تأثيرها المعنوي ، ففي سنة ٢٠٠٠ كان لمعدل العائد إلى حقوق الملكية تأثير معنوي إيجابي وباقي المتغيرات ليس لها تأثير معنوي ، وفي سنة ٢٠٠١ أظهر التحليل معنوية متغير صافي الفوائد والعمولات إلى الإيرادات التشغيلية ، إذ كان له تأثير معنوي سلبي . وفي سنة ٢٠٠٢ ظهر متغير العائد إلى مجموع الموجودات ذو تأثير معنوي إيجابي ، أي بزيادة العائد إلى مجموع الموجودات تزداد القدرة الائتمانية للمصارف وما لذلك من انعكاس على السمعة الجيدة التي يتمتع بها المصرف وزيادة ثقة المتعاملين معه ، وبالتالي ازدياد حجم الودائع وتوظيفاتها .

تحليل علاقات التأثير خلال مدة الدراسة لنسب الربحية في عامل الائتمان

أستخدم نموذج الانحدار المتجمع أو المتسلسل لغرض بيان أثر المتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد ، وبما أن العينة تتكون من (١٦) مصرفاً ولمدة ثلاث سنوات ، فبذلك نحصل على (٤٨) مشاهدة مجمعة ، وكانت قيمة (t) الجدولية (١,٦٨٤) ، وقيمة (F) (٢,٤٥) .

الجدول (٣-١٣)

تأثير المتغيرات المستقلة (نسب الربحية) في المتغير المعتمد (عامل الائتمان) خلال مدة الدراسة

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R ²	صافي الفوائد والعمولات إلى الإيرادات التشغيلية	إجمالي الإيرادات إلى الموجودات	صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات	العائد إلى حقوق الملكية	العائد إلى مجموع الموجودات	ثابت معادلة الانحدار	المتغيرات المستقلة	
								المتغير المعتمد	
٤,٨٧	٣٦,٧ %	٠,٠٠٠٠٨	٠,١٧٤	٠,٠١٧٠-	٠,٠٢٤٠-	٠,٢٢٢	١,١٧-	β	عامل
		٠,٧٢	٢,٣٤	١,٠٦-	١,٨٠-	١,٥٥	٢,٠٢-	t	الائتمان

$P \leq 0.05$

الجدول من إعداد الباحث في ضوء مخرجات الحاسوب الإلكتروني

ومن خلال النتائج الظاهرة في الجدول (٣-١٣) والذي يمثل تأثير المتغيرات المستقلة خلال مدة الدراسة نجد أن متغيري العائد إلى مجموع الموجودات وإجمالي الإيرادات إلى الموجودات لهما تأثير معنوي سلبي وإيجابي على التوالي ، هذا فضلاً عن تباين تأثير متغير العائد إلى حقوق الملكية بين السلبي والإيجابي ، ففي سنة ٢٠٠٠ ظهر ذو تأثير معنوي إيجابي ، وفي سنة ٢٠٠١-٢٠٠٢ لم يكن له تأثير معنوي إلا أنه خلال مدة الدراسة كان له تأثير معنوي سلبي ، وهذا ناجم عن زيادة تحمل المصارف للأخطار بكافة أنواعها نتيجة للتوظيفات الزائدة مما ينعكس سلباً على قدرتها الائتمانية ، وهذا ما يدحض فرضية البحث الرئيسة الأولى التي تشير إلى أن للربحية تأثير معنوي إيجابي ، إلا أن أفضل المؤشرات التي عبرت عن

الربحية كان لمتغير إجمالي الإيرادات إلى الموجودات ، إذ كان له تأثير معنوي إيجابي وهذا ما يثبت فرضية البحث الرئيسية الأولى .

إلا أن النتائج الظاهرة في الجداول المشار إليها أعلاه أظهرت معنوية تأثير المتغيرات المستقلة (نسب الربحية) على المتغير المعتمد (عامل الائتمان) ، إذ كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الجدولية ، ويلاحظ الانخفاض في قيمة معامل التحديد خلال مدة الدراسة ، وهي أقل بكثير مما ظهرت عليه في التحليل لكل سنة على حدة ، ويعود ذلك إلى أن تأثير الائتمان الممنوح من قبل المصارف بالظروف الاقتصادية والبيئية بكل متغيراتها ، فضلاً عن سياسات البنك المركزي في هذا الجانب .

ب. تحليل علاقات تأثير المتغيرات المستقلة (نسب السيولة) في المتغير المعتمد (عامل الائتمان) للسنوات (٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢) لكل سنة على حدة

الجدول (١٤-٣)

تأثير المتغيرات المستقلة (نسب السيولة) في المتغير المعتمد (عامل الائتمان) لسنة ٢٠٠٠

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R ²	النقد + الموجودات المالية للمتاجرة إلى إجمالي الودائع	النقد + الاستثمارات إلى إجمالي الودائع	نسبة السيولة	ثابت معادلة الانحدار	المتغيرات المستقلة	
						عامل الائتمان	β
١,٤٦	٢٦,٧ %	٠,٠٧-	٠,٠٢٣٤-	٠,١٨-	١,٧٤	β	عامل الائتمان
						t	

P ≤ 0.05

الجدول من إعداد الباحث في ضوء مخرجات الحاسوب الإلكتروني

الجدول (١٥-٣)

تأثير المتغيرات المستقلة (نسب السيولة) في المتغير المعتمد (عامل الائتمان) لسنة ٢٠٠١

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R ²	النقد + الموجودات المالية للمتاجرة إلى إجمالي الودائع	النقد + الاستثمارات إلى إجمالي الودائع	نسبة السيولة	ثابت معادلة الانحدار	المتغيرات المستقلة	
						عامل الائتمان	β
٤,٩٢	٥٥,١ %	٧,٤٣-	٠,٠١١٨	١,٧٧	٢,٣٢	β	عامل الائتمان
						t	

P ≤ 0.05

الجدول من إعداد الباحث في ضوء مخرجات الحاسوب الإلكتروني

الجدول (١٦-٣)

تأثير المتغيرات المستقلة (نسب السيولة) في المتغير المعتمد (عامل الائتمان) لسنة ٢٠٠٢

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R ²	النقد + الموجودات المالية للمتاجرة إلى إجمالي الودائع	النقد + الاستثمارات إلى إجمالي الودائع	نسبة السيولة	ثابت معادلة الانحدار	المتغيرات المستقلة	
						المتغير المعتمد	عامل الائتمان
٦,٥٣	٦٢,٠ %	٧,٩٥-	٠,٠٠٨٧	١,٨٤	٢,٧٩	β	عامل الائتمان
		١,٦٢-	٠,٤٥	٠,٤٩	٤,٠٥	t	

$P \leq 0.05$

الجدول من إعداد الباحث في ضوء مخرجات الحاسوب الإلكتروني

من خلال النتائج الظاهرة في الجداول (١٤-٣) (١٥-٣) (١٦-٣) والتي توضح تأثير المتغيرات المستقلة (نسب السيولة) في المتغير المعتمد (عامل الائتمان) للسنوات (٢٠٠٠-٢٠٠١) على التوالي ، وخلال هذه السنوات لا تظهر أي من المتغيرات ذات تأثير معنوي في المتغير المعتمد ، إلا أنه في سنة ٢٠٠١-٢٠٠٢ كان للمتغيرات المستقلة مجتمعة تأثير معنوي ، إذ كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية .

تأثير المتغيرات المستقلة (نسبة السيولة) في المتغير المعتمد (عامل الائتمان) خلال مدة الدراسة

الجدول (١٧-٣)

تأثير المتغيرات المستقلة (نسب السيولة) في المتغير المعتمد (عامل الائتمان) خلال مدة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠٠٢)

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R ²	النقد + الموجودات المالية للمتاجرة إلى إجمالي الودائع	النقد + الاستثمارات إلى إجمالي الودائع	نسبة السيولة	ثابت معادلة الانحدار	المتغيرات المستقلة	
						المتغير المعتمد	عامل الائتمان
١١,٤١	٤٣,٨ %	٥,٨٦-	٠,٠٠١٢	١,٧٨	٢,٢٠	β	عامل الائتمان
		١,٨٣-	٠,٠٩	٠,٧١	٥,٣٦	t	

$P \leq 0.05$

الجدول من إعداد الباحث في ضوء مخرجات الحاسوب الإلكتروني

ومن خلال النتائج الظاهرة في الجدول (١٧-٣) والذي يمثل تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد خلال مدة الدراسة أظهرت نتائج التحليل معنوية المتغير (النقد + الموجودات المالية للمتاجرة إلى إجمالي الودائع) وكان له تأثير معنوي سلبي ، وهذا ما يدحض فرضية البحث الرئيسية الثانية والتي تشير إلى أن نسب السيولة تؤثر إيجاباً في المتغير المعتمد (عامل الائتمان) . وانخفاض قيمة معامل التحديد يعود إلى أن سيولة المصرف معتمدة على القوانين

والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي ، فضلاً عن ما يتعرض له المصرف من خطر السيولة والسحوبات المتزايدة من قبل الزبائن .

ثالثاً. مناقشة نتائج تحليل انحدار المتغير المعتمد (نسبة المديونية) مع نسب الربحية والسيولة

اعتمدت نسبة المديونية متغيراً معتمداً وأثر نسب الربحية والسيولة عليها ، وتعدّ نسبة المديونية غاية في الأهمية بالنسبة لزيائن المصرف ، إذ تقيس الأخطار التي يتعرض لها المصرف كله ، وقدرته على مواجهتها .

ومن المعروف أن المصارف ترتفع فيها هذه النسبة ، ويعود ذلك إلى أن مصادر أموال المصارف تعود ملكية معظمها إلى الغير ، وتحتسب هذه النسبة من خلال قسمة (إجمالي المطلوبات على إجمالي الموجودات) .

الجدول (١٨-٣)

تأثير المتغيرات المستقلة (نسب الربحية) في المتغير المعتمد (نسبة المديونية) لسنة ٢٠٠٠

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R ²	صافي الفوائد والعمولات إلى الإيرادات التشغيلية	إجمالي الإيرادات إلى الموجودات	صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات	العائد إلى حقوق الملكية	العائد إلى مجموع الموجودات	ثابت معادلة الانحدار	المتغيرات المستقلة	
								β	نسبة المديونية
١٨,٤٢	٩٠,٢ %	٠,٤٠٣	٠,٦٥	٠,٨٥٢	٠,٢٦٥	١٢,١-	٥٠,٠	t	٢,٧٣
		٣,٢٣	٠,٥٤	١,٠١	١,١٧	١,١١-			

P ≤ 0.05

الجدول من إعداد الباحث في ضوء مخرجات الحاسوب الإلكتروني

الجدول (١٩-٣)

تأثير المتغيرات المستقلة (نسب الربحية) في المتغير المعتمد (نسبة المديونية) لسنة ٢٠٠١

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R ²	صافي الفوائد والعمولات إلى الإيرادات التشغيلية	إجمالي الإيرادات إلى الموجودات	صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات	العائد إلى حقوق الملكية	العائد إلى مجموع الموجودات	ثابت معادلة الانحدار	المتغيرات المستقلة	
								β	نسبة المديونية
١٤,٣١	٨٧,٧ %	٠,١٢٩	١,٥٢-	٠,٦٥٩-	٠,٣٢٦	٣,٢١	٩٣,١	t	٩,٦١
		٢,٣٣	٢,٠٨-	٢,٠٣-	١,٤٥	٠,٨٦			

P ≤ 0.05

الجدول من إعداد الباحث في ضوء مخرجات الحاسوب الإلكتروني

الجدول (٢٠-٣)

تأثير المتغيرات المستقلة (نسب الربحية) في المتغير المعتمد (نسبة المديونية) لسنة ٢٠٠٢

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R ²	صافي الفوائد والعمولات إلى الإيرادات التشغيلية	إجمالي الإيرادات إلى الموجودات	صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات	العائد إلى حقوق الملكية	العائد إلى مجموع الموجودات	ثابت معادلة الانحدار	المتغيرات المستقلة / المتغير المعتمد	
								نسبة المديونية	β
٤١,٢٣	٩٥,٤ %	٠,٠٠٠٠٣١-	٠,٢٧٠-	٠,٣١٠-	٠,٠٥٦٨	٠,٤٦٠	٩٥,١	٢٧,٦٥	t
		٠,٨٣-	٠,٤٨-	٣,٨٢-	٠,٧٠	٠,٦٣			

P ≤ 0.05

الجدول من إعداد الباحث في ضوء مخرجات الحاسوب الإلكتروني

تشير الجداول (٣-١٨) (٣-١٩) (٣-٢٠) إلى تأثير المتغيرات المستقلة (نسب الربحية) في المتغير المعتمد (نسبة المديونية) ، ففي سنة ٢٠٠٠ ، ومن خلال ملاحظة قيم (t) نجد أن المتغير صافي الفوائد والعمولات إلى الإيرادات التشغيلية كان له تأثير معنوي إيجابي ، ولم يكن لباقي المتغيرات تأثير معنوي .

وفي سنة ٢٠٠١ ظهر متغيري (صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات) و (إجمالي الإيرادات إلى الموجودات) ذو تأثير معنوي سلبي ومتغير (صافي الفوائد والعمولات إلى الإيرادات التشغيلية) ذو تأثير معنوي إيجابي .

وفي سنة ٢٠٠٢ ظهر المتغير صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات ذو تأثير معنوي سلبي ، ولم يكن لباقي المتغيرات تأثير معنوي في المتغير المعتمد .

الجدول (٢١-٣)

تأثير المتغيرات المستقلة (نسب الربحية) في المتغير المعتمد (نسبة المديونية) خلال مدة الدراسة

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R ²	صافي الفوائد والعمولات إلى الإيرادات التشغيلية	إجمالي الإيرادات إلى الموجودات	صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات	العائد إلى حقوق الملكية	العائد إلى مجموع الموجودات	ثابت معادلة الانحدار	المتغيرات المستقلة / المتغير المعتمد	
								نسبة المديونية	β
٩,١٨	٥٢,٢ %	٠,٠٠٠٠١٢-	١,٩٣-	٠,٣٠٠-	٠,٢٩٤	٠,٨٩٢	١٠,٣	٢٥,٧٤	t
		٠,١٥-	٣,٧٤-	٢,٦٨-	٣,١٩	٠,٩٠			

P ≤ 0.05

الجدول من إعداد الباحث في ضوء مخرجات الحاسوب الإلكتروني

أما بالنسبة لنتائج التحليل الظاهرة في الجدول (٣-٢١) والتي تمثل علاقة التأثير خلال مدة الدراسة ، وظهر متغير (العائد إلى حقوق الملكية) ذو تأثير معنوي إيجابي على عكس ما

كان عليه الحال في النتائج الظاهرة عندما كان التحليل لكل سنة على حدة ، وهذا ما يثبت فرضية البحث الرئيسية الثالثة والتي تشير إلى أن للربحية تأثير إيجابي في نسبة المديونية . وكان لمتغيري (صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات) و (إجمالي الإيرادات إلى الموجودات) تأثير معنوي سلبي خلال مدة الدراسة . هذا ونجد أن أفضل مؤشر يدعم فرضية البحث الرئيسية الثالثة هو (العائد إلى حقوق الملكية) إذ كان له تأثير معنوي إيجابي . أما بالنسبة لتأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة فكان لها تأثير معنوي فكانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية . واتسم معامل التحديد بالارتفاع خلال سنوات الدراسة لكل سنة على حدة على عكس ما كان عليه خلال مدة الدراسة .

الجدول (٢٢-٣)

تأثير المتغيرات المستقلة (نسب السيولة) في المتغير المعتمد (نسبة المديونية) لسنة ٢٠٠٠

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R ²	النقد + الموجودات المالية للمتاجرة إلى إجمالي الودائع	النقد + الاستثمارات إلى إجمالي الودائع	نسبة السيولة	ثابت معادلة الانحدار	المتغيرات المستقلة	
						المتغير المعتمد	نسبة المديونية
٣,٠٧	٤٣,٤ %	٦٩,٥-	٠,٣٨٠	٥٣,١	٧٢,٧	β	نسبة المديونية
		١,٠٨-	١,٦٧	١,٠١	١٢,٣٢	t	

$P \leq 0.05$

الجدول من إعداد الباحث في ضوء مخرجات الحاسوب الإلكتروني

الجدول (٢٣-٣)

تأثير المتغيرات المستقلة (نسب السيولة) في المتغير المعتمد (نسبة المديونية) لسنة ٢٠٠١

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R ²	النقد + الموجودات المالية للمتاجرة إلى إجمالي الودائع	النقد + الاستثمارات إلى إجمالي الودائع	نسبة السيولة	ثابت معادلة الانحدار	المتغيرات المستقلة	
						المتغير المعتمد	نسبة المديونية
٢,٢٠	٣٥,٤ %	٢٠,٧	٠,١٨٧	٢٣,١	٧٥,٧	β	نسبة المديونية
		٠,٥٦-	١,١٠	٠,٧٨	١٣,٧٠	t	

$P \leq 0.05$

الجدول من إعداد الباحث في ضوء مخرجات الحاسوب الإلكتروني

الجدول (٢٤-٣)

تأثير المتغيرات المستقلة (نسب السيولة) في المتغير المعتمد (نسبة المديونية) لسنة ٢٠٠٢

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R ²	النقد + الموجودات المالية للمتاجرة إلى إجمالي الودائع	النقد + الاستثمارات إلى إجمالي الودائع	نسبة السيولة	ثابت معادلة الانحدار	المتغيرات المستقلة	
						المتغير المعتمد	نسبة المديونية
٢,٤١	٣٧,٦ %	١٦,٩	٠,٠٦٨-	٢٩,٧	٧٠,٦	β	نسبة المديونية
		٠,٢٩	٠,٣٠-	٠,٦٧	٨,٦٢	t	

$P \leq 0.05$

الجدول من إعداد الباحث في ضوء مخرجات الحاسوب الإلكتروني

تشير الجداول (٢٢-٣) (٢٣-٣) (٢٤-٣) إلى تأثير المتغيرات المستقلة (نسب السيولة) في المتغير المعتمد (نسبة المديونية) ، وقد أظهرت نتائج التحليل عدم معنوية المتغيرات ، ونلاحظ ذلك من خلال متابعة قيم (t) إذ لم يكن لأي من المتغيرات المستقلة تأثير معنوي ، ومن خلال ملاحظة قيم (F) التي تشير إلى معنوية النموذج ككل ، نلاحظ أنه في سنة ٢٠٠٠ كانت معنوية ، وفي سنة ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ لم تكن معنوية .

الجدول (٢٥-٣)

تأثير المتغيرات المستقلة (نسب السيولة) في المتغير المعتمد (نسبة المديونية) خلال مدة الدراسة

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R ²	النقد + الموجودات المالية للمتاجرة إلى إجمالي الودائع	النقد + الاستثمارات إلى إجمالي الودائع	نسبة السيولة	ثابت معادلة الانحدار	المتغيرات المستقلة	
						المتغير المعتمد	نسبة المديونية
٧,١٤	٣٢,٧ %	١٨,٥-	٠,١٤٧	٣٠,١	٧٣,٧	β	نسبة المديونية
		٠,٦٦-	١,٢٨	١,٣٨	٢٠,٥٥	t	

$P \leq 0.05$

الجدول من إعداد الباحث في ضوء مخرجات الحاسوب الإلكتروني

من خلال الجدول (٢٥-٣) والذي يشير إلى تأثير المتغيرات المستقلة (نسب السيولة) في المتغير المعتمد (نسبة المديونية) نجد أن قيمة (F) المحسوبة معنوية وهي أكبر من قيمتها الجدولية ، وبما أنه لا يوجد لأي من المتغيرات المستقلة تأثير معنوي إيجابي ، عليه ترفض فرضية البحث الرئيسة الرابعة والتي تشير إلى تأثير نسب السيولة إيجاباً في المديونية .

رابعاً. تحليل علاقات التأثير لكل سنة

تم اختيار متغير (نسبة حقوق الملكية إلى صافي التسهيلات الائتمانية) بوصفه متغيراً معتمداً لما تمثله هذه النسبة من أهمية في تأشير الخطر الائتماني الناجم عن التسهيلات

الائتمانية المتعثرة ونكول المقترضين ، وأثر متغيرات الربحية والسيولة في هذه النسبة . علماً أن قيمة (t) الجدولية بلغت (1,746) ، فيما كانت قيمة (F) الجدولية (2,85) فيما يتصل بنسب الربحية ، وكانت قيمة (t) الجدولية (1,746) ، فيما كانت قيمة (F) الجدولية (3,24) فيما يتعلق بنسب السيولة .

الجدول (٢٦-٣)

تأثير المتغيرات المستقلة (نسب الربحية) في المتغير المعتمد (حقوق الملكية إلى صافي التسهيلات الائتمانية) لسنة ٢٠٠٠

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R ²	صافي الفوائد والعمولات إلى الإيرادات التشغيلية	إجمالي الإيرادات إلى الموجودات	صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات	العائد إلى حقوق الملكية	العائد إلى مجموع الموجودات	ثابت معادلة الانحدار	المتغيرات المستقلة	
								β	t
٦٢,٨٩	٩٦,٩ %	٤,٣٧-	٣,٧	٣,٠٠-	٩,٣٣	٦٩-	٣٧٥	β	حقوق الملكية إلى صافي التسهيلات الائتمانية
		٢,٨٤-	٠,٢٥	٠,٢٩-	٣,٣٧	٠,٥١-	١,٦٧	t	

P ≤ 0.05

الجدول من إعداد الباحث في ضوء مخرجات الحاسوب الإلكتروني

الجدول (٢٧-٣)

تأثير المتغيرات المستقلة (نسب الربحية) في المتغير المعتمد (حقوق الملكية إلى صافي التسهيلات الائتمانية) لسنة ٢٠٠١

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R ²	صافي الفوائد والعمولات إلى الإيرادات التشغيلية	إجمالي الإيرادات إلى الموجودات	صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات	العائد إلى حقوق الملكية	العائد إلى مجموع الموجودات	ثابت معادلة الانحدار	المتغيرات المستقلة	
								β	t
١٧,٤١	٨٩,٧ %	٤,٤٠-	٢٧,١	١,١٧	١,١١	٤٢,٧-	١٩٥	β	حقوق الملكية إلى صافي التسهيلات الائتمانية
		٣,٥٣-	١,٦٤	٠,١٦	٠,٢٢	٠,٥١-	٠,٨٩	t	

P ≤ 0.05

الجدول من إعداد الباحث في ضوء مخرجات الحاسوب الإلكتروني

الجدول (٣-٢٨)

تأثير المتغيرات المستقلة (نسب الربحية) في المتغير المعتمد (حقوق الملكية إلى صافي التسهيلات الائتمانية) لسنة ٢٠٠٢

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R ²	صافي الفوائد والعمولات إلى الإيرادات التشغيلية	إجمالي الإيرادات إلى الموجودات	صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات	العائد إلى حقوق الملكية	العائد إلى مجموع الموجودات	ثابت معادلة الانحدار	المتغيرات المستقلة	
								β	t
٥٥٦,١٣	٩٩,٦ %	٠,٠٠٠١٠٦	١٧,٣-	٥,٣١-	١,٥٢	٨٤,٠	١٢٤	β	حقوق الملكية إلى صافي التسهيلات الائتمانية
		٠,٣٩	٤,٢٩-	٩,٠٣-	٢,٥٧	١٥,٧٩	٤,٩٧	t	

P ≤ 0.05

الجدول من إعداد الباحث في ضوء مخرجات الحاسوب الإلكتروني

تشير الجداول (٣-٢٦) (٣-٢٧) (٣-٢٨) إلى تأثير المتغيرات المستقلة (نسب الربحية) في المتغير المعتمد (حقوق الملكية إلى صافي التسهيلات الائتمانية) للسنوات (٢٠٠٠-٢٠٠١-٢٠٠٢) على التوالي .

ففي سنة ٢٠٠٠ كان للمتغير (العائد إلى حقوق الملكية) تأثير معنوي إيجابي ، إذ زيادته تزداد قدرة المصرف على تحمل الأخطار الائتمانية ، وظهر متغير (صافي الفوائد والعمولات إلى الإيرادات التشغيلية) ذو تأثير معنوي سلبي ، وفي هذه الحالة ومع ازدياد هذا المتغير تزداد الأخطار الائتمانية والناجمة عن توظيف الأموال في ائتمانات تحتوي على درجة خطورة مرتفعة ، مما يؤدي إلى تخصيص الجزء الأكبر من الإيرادات إلى مخصص التسهيلات الائتمانية المتعثرة والفوائد المعلقة .

أما في سنة ٢٠٠١ فقد أظهر التحليل معنوية المتغير (صافي الفوائد والعمولات إلى الإيرادات التشغيلية) فكان له تأثير معنوي سلبي .

أما في سنة ٢٠٠٢ فقد ظهر أن متغيري (العائد إلى مجموع الموجودات) و (العائد إلى حقوق الملكية) ذوات تأثيرات معنوية إيجابية . والمتغيران (صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات) و (إجمالي الإيرادات إلى الموجودات) فكان ذا تأثير معنوي سلبي .

الجدول (٢٩-٣)

تأثير المتغيرات المستقلة (نسب الربحية) في المتغير المعتمد (حقوق الملكية إلى صافي التسهيلات الائتمانية) خلال مدة الدراسة

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R ²	صافي الفوائد والعمولات إلى الإيرادات التشغيلية	إجمالي الإيرادات إلى الموجودات	صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات	العائد إلى حقوق الملكية	العائد إلى مجموع الموجودات	ثابت معادلة الانحدار	المتغيرات المستقلة / المتغير المعتمد	
								B	t
١٢,٧٦	٦٠,٣ %	٠,٠٠٠١٧	٤٢,٢	٣,٠٥-	٣,٠٣	٤٦,٥	٢٢٩-	B	حقوق الملكية إلى صافي التسهيلات الائتمانية
		٠,٠٤	٣,٦٨	١,٢٣-	١,٤٨-	٢,١١	٢,٥٧-	t	

P ≤ 0.05

الجدول من إعداد الباحث في ضوء مخرجات الحاسوب الإلكتروني

ومن خلال ملاحظة الجدول (٢٩-٣) والذي يشير إلى تأثير المتغيرات المستقلة خلال مدة الدراسة ظهر متغيري (العائد إلى مجموع الموجودات) و (إجمالي الإيرادات إلى الموجودات) فكانا ذا تأثير معنوي إيجابي ، وهذا ما يدعم فرضية البحث الرئيسة الخامسة والتي تشير إلى تأثير نسب الربحية إيجاباً في المتغير المعتمد (حقوق الملكية إلى صافي التسهيلات الائتمانية) . ومن خلال ملاحظة قيم (F) والتي تشير إلى معنوية المتغيرات ككل ، ففي جميع السنوات كانت معنوية ، ونلاحظ ارتفاع معامل التحديد في السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠١-٢٠٠٢) على عكس ما ظهر عليه في التحليل خلال مدة الدراسة ، وهذا يعود إلى تأثر الائتمان والقدرة الائتمانية للمصارف بعوامل سياسية واقتصادية وبيئية ، مما قد يؤثر على قدرة المؤتمنين على السداد وبالتالي زيادة الأخطار الائتمانية حتى ولو كانت المصارف تحقق الأرباح .

الجدول (٣٠-٣)

تأثير المتغيرات المستقلة (نسب السيولة) في المتغير المعتمد (حقوق الملكية إلى صافي التسهيلات الائتمانية) لسنة ٢٠٠٠

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R ²	النقد + الموجودات المالية للمتاجرة إلى إجمالي الودائع	النقد + الاستثمارات إلى إجمالي الودائع	نسبة السيولة	ثابت معادلة الانحدار	المتغيرات المستقلة / المتغير المعتمد	
						β	t
٨,٩٧	٦٩,٢ %	٥٣١	٦,٩٥-	٥٤٣-	٥٤٤	β	حقوق الملكية إلى صافي التسهيلات الائتمانية
		٠,٥١	١,٨٨-	٠,٦٤-	٥,٧٠	t	

P ≤ 0.05

الجدول من إعداد الباحث في ضوء مخرجات الحاسوب الإلكتروني

الجدول (٣١-٣)

تأثير المتغيرات المستقلة (نسب السيولة) في المتغير المعتمد (حقوق الملكية إلى صافي التسهيلات الائتمانية) لسنة ٢٠٠١

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R ²	النقد + الموجودات المالية للمتاجرة إلى إجمالي الودائع	النقد + الاستثمارات إلى إجمالي الودائع	نسبة السيولة	ثابت معادلة الانحدار	المتغيرات المستقلة	
						المتغير المعتمد	
١٢,٣٤	٧٥,٥ %	١١٤	٤,٧٦-	٤٤٥-	٥٥٧	β	حقوق الملكية إلى صافي التسهيلات الائتمانية
		٠,٢٠	١,٨٥-	٠,٩٩-	٦,٦٥	t	

$P \leq 0.05$

الجدول من إعداد الباحث في ضوء مخرجات الحاسوب الإلكتروني

الجدول (٣-٣٢)

تأثير المتغيرات المستقلة (نسب السيولة) في المتغير المعتمد (حقوق الملكية إلى صافي التسهيلات الائتمانية) لسنة ٢٠٠٢

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R ²	النقد + الموجودات المالية للمتاجرة إلى إجمالي الودائع	النقد + الاستثمارات إلى إجمالي الودائع	نسبة السيولة	ثابت معادلة الانحدار	المتغيرات المستقلة	
						المتغير المعتمد	
٢٠,٨١	%٨٣,٩	٣٦٢-	٠٤,٣٨	٦٣٠-	٩١٢	β	حقوق الملكية إلى صافي التسهيلات الائتمانية
		٠,٤٧-	١,٤٤-	١,٠٧-	٨,٤٣	t	

$P \leq 0.05$

الجدول من إعداد الباحث في ضوء مخرجات الحاسوب الإلكتروني

تشير الجداول (٣-٣٠) (٣-٣١) (٣-٣٢) إلى تأثير المتغيرات المستقلة (نسب السيولة) في المتغير المعتمد (حقوق الملكية إلى صافي التسهيلات الائتمانية) للسنوات (٢٠٠٠-٢٠٠١-٢٠٠٢) على التوالي .

ففي سنة ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ كان للمتغير (النقد + الاستثمارات إلى إجمالي الودائع) تأثير معنوي سلبي ، ولم يظهر أي من المتغيرات معنوي في سنة ٢٠٠٢ .

وهذا يعني أن زيادة هذه النسبة يؤثر سلباً على متغير (حقوق الملكية إلى صافي التسهيلات الائتمانية) بمعنى أنه إذا ارتفعت هذه النسبة سوف تبقى مصادر الأموال معطلة دون استثمار ، ومن ثمّ لن تتحقق منها أية أرباح ، وتمثل عبء على المصرف يُحمل عليها مصاريف الفوائد المدفوعة للزبائن .

الجدول (٣-٣٣) تأثير المتغيرات المستقلة (نسب السيولة) في المتغير المعتمد (حقوق الملكية إلى صافي التسهيلات الائتمانية) خلال مدة الدراسة

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R ²	النقد + الموجودات المالية للمتاجرة إلى إجمالي الودائع	النقد + الاستثمارات إلى إجمالي الودائع	نسبة السيولة	ثابت معادلة الانحدار	المتغيرات المستقلة	
						المتغير المعتمد	حقوق الملكية إلى صافي التسهيلات الائتمانية
٣٧,٠٦	٧١,٦ %	٧٣	٥,٣٥-	٤٧٤-	٦٥٠	β	
		٠,١٦	٢,٩٦-	١,٣٧-	١١,٤٦	t	

$P \leq 0.05$

الجدول من إعداد الباحث في ضوء مخرجات الحاسوب الإلكتروني

أما بالنسبة للجدول (٣-٣٣) والذي يشير إلى تأثير المتغيرات المستقلة خلال مدة الدراسة فقد أظهر معنوية المتغير (النقد + الاستثمارات إلى إجمالي الودائع) إذ كان له تأثير معنوي سلبي وهذا ما يثبت فرضية البحث الرئيسية السادسة التي تشير إلى تأثير نسب السيولة سلباً في المتغير المعتمد (حقوق الملكية إلى صافي التسهيلات الائتمانية) .

ومن خلال اختبار (F) ظهرت معنوية النماذج في جميع السنوات ، وكان معامل التحديد مرتفعاً ، وهذا ما يؤكد تأثر المتغير المعتمد بالمتغيرات المستقلة ، إذ كانت قيمة معامل التحديد أكثر من (٥٠%) .

خامساً. مناقشة النتائج الخاصة بالشركات

تحليل علاقات التأثير لكل سنة لعينة الشركات

أستخدم نموذج الانحدار المقطعي لغرض إيجاد أثر المتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد (نسبة المديونية) التي تمثل قدرة الشركة على الإيفاء بالتزاماتها النهائية ، وتمثل هامش أمان لدائتي الشركة .

وبما أن حجم العينة يتكون من (٤٠) شركة ، فبذلك نحصل على (٤٠) مشاهدة لكل سنة من السنوات التي شملتها الدراسة ، علماً بأن قيمة (t) الجدولية (١,٦٨٤) ، وأن قيمة (F) الجدولية (٢,٣٤) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ، وأن قيم كل من (t) و (F) في الجداول الآتية هي القيم المحسوبة لها^(*):

(*) تم تحويل البيانات الخاصة بالشركات إلى دالة تربيعية ومن ثم إلى دالة لوغاريتمية .

الجدول (٣-٣٤)

تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد (نسبة المديونية) لسنة ٢٠٠٠

F	معامل التحديد R ²	العائد على حقوق الملكية	العائد على مجموع الموجودات	صافي الربح إلى المبيعات	نسبة التداول	معدل دوران رأس المال العامل	معدل تغطية الفوائد	ثابت معادلة الانحدار	المتغيرات المستقلة المتغير المعتمد
٤٠,١٣	%٨٨,٣	١,٠٧	١,٠٢-	٠,٠٦٩٩-	٠,٣٥٤-	٠,٠٣٤٠-	٠,٠٢٧٠-	٦,٥٤٢١	β
		٧,٨١	٥,٩٩-	١,٤٠-	٣,٦٩-	٠,٩٧-	١,١١-	١٩,٥٣	t

 $P \leq 0.05$

الجدول من إعداد الباحث في ضوء مخرجات الحاسوب الإلكتروني .

يشير الجدول (٣-٣٤) إلى أن المتغيرات المستقلة تؤثر معنوياً في المتغير المعتمد (نسبة المديونية) ، إذ كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية ، وقد بلغ معامل التحديد (٨٨,٣%) وهذا ما يثبت فرضية البحث الرئيسية السابعة ، وهذا يعني أن ما نسبته (٨٨,٣%) من التغير في نسبة المديونية يعود إلى هذه المتغيرات ، ومن خلال متابعة قيم (t) نلاحظ أن نسبة التداول لها تأثير معنوي سلبي في نسبة المديونية ، وهذا ما يثبت فرضية البحث الفرعية الثالثة ، أما نسبة العائد على مجموع الموجودات فقد كان لها تأثير معنوي سلبي ، وهذا ما ينفي فرضية البحث الفرعية الخامسة ، إذ كانت نسبة معدل العائد على حقوق الملكية ذات تأثير معنوي إيجابي في نسبة المديونية ، وهذا ما يثبت فرضية البحث الفرعية السادسة .

أما متغيرات معدل تغطية الفوائد ومعدل دوران رأس المال العامل وصافي الربح إلى المبيعات ، فلا يوجد لها تأثير معنوي في نسبة المديونية ، إذ كانت قيمة (t) الجدولية أكبر من المحسوبة ، وقد أجري تحليل الانحدار المتدرج لبيان أكثر المتغيرات أهمية في النموذج وذلك بسبب علاقات الارتباط المرتفعة بين المتغيرات ، وكانت النتائج كالاتي حسب أهميتها في النموذج : نسبة التداول ومن ثمّ العائد على حقوق الملكية والعائد على مجموع الموجودات . وقد أجري تحليل الانحدار بوجود هذه المتغيرات المستقلة الثلاثة مع المتغير المعتمد (نسبة المديونية) وكانت النتائج كما في الجدول (٣-٣٥) .

الجدول (٣-٣٥)

تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد (نسبة المديونية) لسنة ٢٠٠٠ بعد إجراء تحليل الانحدار المتدرج

F	معامل التحديد R ²	العائد على حقوق الملكية	العائد على مجموع الموجودات	نسبة التداول	ثابت معادلة الانحدار	المتغيرات المستقلة	المتغير المعتمد
٤٩,٤٢	%٨٠,٥	١,١٤	١,١٥-	٠,٤٢٣-	٦,٢١	β	نسبة المديونية
		٦,١٠	٥,٦٧-	٤,٧٨-	١٨,٤٧		

$$P \leq 0.05$$

الجدول من إعداد الباحث في ضوء مخرجات الحاسوب الإلكتروني .

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (٣-٣٥) يتضح ثبوت صحة فرضيتي البحث الفرعية الثالثة والسادسة ويدحض فرضية البحث الفرعية الخامسة ، إلا أن قيمة معامل التحديد كانت أقل مما ظهرت عليه في حالة وجود كافة المتغيرات المستقلة ، هذا ونستنتج أن النتائج في حالة شمول النموذج لكافة المتغيرات المستقلة أنها ذات تأثير معنوي في حالة وجود المتغيرات الأخرى .

الجدول (٣-٣٦)

تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد (نسبة المديونية) لسنة ٢٠٠١

F	معامل التحديد R ²	العائد على حقوق الملكية	العائد على مجموع الموجودات	صافي الربح إلى المبيعات	نسبة التداول	معدل دوران رأس المال العامل	معدل تغطية الفوائد	ثابت معادلة الانحدار	المتغيرات المستقلة	المتغير المعتمد
٣٦,٨٤	%٨٧	٠,٩٧٩	٠,٩٧٧-	٠,٠٤٧٣-	٠,٣١٧-	٠,٠٢٥٨-	٠,٠٣٩١-	٦,٦٣	β	نسبة المديونية
		٥,٦٧	٥,٠٤-	٠,٥٤-	٣,٣٠-	٠,٤٨-	١,٣٩-	١٣,٣٠		

$$P \leq 0.05$$

الجدول من إعداد الباحث في ضوء مخرجات الحاسوب الإلكتروني .

يشير الجدول (٣-٣٦) إلى أن المتغيرات المستقلة لها تأثيراً معنوياً في نسبة المديونية وكانت قيمة (F) أكبر من قيمتها الجدولية مما يشير إلى معنوية النموذج ويثبت صحة الفرضية الرئيسية السابعة ، وبلغ معامل التحديد (٨٧%) . ومن خلال متابعة قيم (t) المحسوبة نجد أن نسبة التداول لها تأثير معنوي سلبي ، وكذلك نسبة العائد على مجموع الموجودات كان لها أثر معنوي سلبي ، وهذا ما يدحض فرضية البحث الفرعية الخامسة ، ونسبة العائد على حقوق الملكية كل منهما ذات تأثير معنوي إيجابي إذ كانت قيم (t) المحسوبة أكبر من الجدولية، وهذا ما يثبت فرضيتي البحث الفرعيتين الثالثة والسادسة ويدحض فرضية البحث الفرعية الخامسة . أما باقي المتغيرات فكان تأثيرها غير معنوي في المتغير المعتمد (نسبة المديونية) ، وبالخطوات المتبعة نفسها مع السنة السابقة أظهر تحليل الانحدار المتدرج المتغيرات حسب أهميتها في

النموذج ، إذ كانت النتائج كالاتي : نسبة التداول ومن ثمّ نسبي صافي الربح إلى المبيعات ومعدل تغطية الفوائد ، ومن ثمّ أجري تحليل الانحدار بوجود هذه المتغيرات المستقلة الثلاثة وكانت النتائج كما موضحة في الجدول (٣-٣٧).

الجدول (٣-٣٧)
تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد (نسبة المديونية) لسنة ٢٠٠١
بعد إجراء تحليل الانحدار المتدرج

F	معامل التحديد R ²	صافي الربح إلى المبيعات	نسبة التداول	معدل تغطية الفوائد	ثابت معادلة الانحدار	المتغيرات المستقلة المتغير المعتمد
*	%١٠٠	٠,٠٠٠-	٠,٠٠٠	١,٠٠	٠,٠٠-	نسبة المديونية
		*	*	*	*	β
						t

$P \leq 0.05$

الجدول من إعداد الباحث في ضوء مخرجات الحاسوب الإلكتروني .

يتضح من خلال الجدول (٣-٣٧) أن قيم (t) و (F) المحسوبة لم تظهر وأظهر معنوية النموذج ، إذ كان معامل التحديد (١٠٠%) ، وهذا ما لا يتفق مع النظريات الإحصائية لعدم منطقية النتائج ، وأن النموذج معنوي بوجود كافة المتغيرات .

الجدول (٣-٣٨)

تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد (نسبة المديونية) لسنة ٢٠٠٢

F	معامل التحديد R ²	العائد على حقوق الملكية	العائد على مجموع الموجودات	صافي الربح إلى المبيعات	نسبة التداول	معدل دوران رأس المال العامل	معدل تغطية الفوائد	ثابت معادلة الانحدار	المتغيرات المستقلة المتغير المعتمد
٢٩,١٧	%٨٤,١	٠,٨٤٧	٠,٩٥٦-	٠,١٠١	٠,٠٣٧٣	٠,١٢٩	٠,١٢٥-	٦,٠٣	نسبة المديونية
		٤,٧٨	٣,٩٣-	٠,٨٩	٠,٦٩-	١,٨٢	٣,٠٧-	١١,٧٣	β
									t

$P \leq 0.05$

الجدول من إعداد الباحث في ضوء مخرجات الحاسوب الإلكتروني .

يشير الجدول (٣-٣٨) إلى أن المتغيرات المستقلة لها تأثيراً معنوياً في المتغير المعتمد (نسبة المديونية) وكانت قيمة (F) أكبر من قيمتها الجدولية وهذا يشير إلى معنوية النموذج ويثبت صحة الفرضية الرئيسية السابعة ، وبلغ معامل التحديد (٨٤,١%) . وكانت نسبي معدل تغطية الفوائد والعائد على حقوق الملكية لهما تأثير معنوي سلبي وإيجابي بالتتابع، وهذا ما يثبت فرضيتي البحث الفرعيتين الأولى والسادسة .

أما بالنسبة لمعدل دوران رأس المال العامل ، فكان ذا تأثير معنوي إيجابي ، وهذا ما يدحض فرضية البحث الفرعية الثانية ، وأما العائد على مجموع الموجودات فقد كان له تأثير معنوي سلبي ، وهذا ما يدحض فرضية البحث الفرعية الخامسة ، إذ كانت قيم (t) المحسوبة أكبر من الجدولية لهما . وقد أجري تحليل الانحدار المتدرج وكانت النتائج كالاتي حسب أهميتها في النموذج : معدل تغطية الفوائد ، معدل دوران رأس المال العامل ، ونسبة التداول، وقد أجري تحليل الانحدار بوجود هذه المتغيرات ، وتتضح النتائج في الجدول (٣-٣٩).

الجدول (٣-٣٩)
تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد (نسبة المديونية) لسنة ٢٠٠٢
بعد إجراء تحليل الانحدار المتدرج

F	معامل التحديد R ²	نسبة التداول	معدل دوران رأس المال العامل	معدل تغطية الفوائد	ثابت معادلة الانحدار	المتغيرات المستقلة المتغير المعتمد	
٣٢,٢٤	%٧٢,٩	٠,١١٢-	٠,١٤٠	٠,٢٣٠-	٧,٥٦	β	نسبة المديونية
		١,٧٤-	٢,٢٥	٧,٣٤-	٣٣,٤٧	t	

$P \leq 0.05$

الجدول من إعداد الباحث في ضوء مخرجات الحاسوب الإلكتروني .

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (٣-٣٩) يتضح ثبات فرضية البحث الفرعية الأولى ، ويدحض فرضية البحث الفرعية الثانية ، إذ كان لمعدل دوران رأس المال العامل تأثير معنوي إيجابي ، وكذلك فرضية البحث الفرعية الثالثة ، إذ كان لنسبة التداول أثر معنوي سلبي ، وبما أن قيمة معامل التحديد أقل مما كانت عليه في حالة شمول كافة المتغيرات المستقلة ، فإن ذلك يدل على أن المتغيرات في هذه الحالة معنوية بوجود كافة المتغيرات .

تحليل علاقات التأثير خلال مدة الدراسة

استخدم نموذج الانحدار المتجمع لغرض بيان أثر المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد (نسبة المديونية) ، وبما أن العينة تتكون من (٤٠) شركة ولمدة ثلاث سنوات ، لذا فإننا سنحصل على (١٢٠) مشاهدة مجمعة ، وكانت قيمة (t) الجدولية (١,٦٥٨) ، أما قيمة (F) الجدولية فبلغت (٢,١٧) ، ويعرض الجدول (٤٠) تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد (نسبة المديونية) للمدة التي شملتها الدراسة (٢٠٠٠-٢٠٠٢) .

الجدول (٤٠-٣)

تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد (نسبة المديونية) خلال مدة الدراسة

F	معامل التحديد R ²	العائد على حقوق الملكية	العائد على مجموع الموجودات	صافي الربح إلى المبيعات	نسبة التداول	معدل دوران رأس المال العامل	معدل تغطية الفوائد	ثابت معادلة الانحدار	المتغيرات المستقلة المتغير المعتمد
٨٨,٩٦	%٨٢,٧	١,٠٩	١,٣١	٠,٠٣٤٣	٠,٠٦١٣-	٠,٠٦٣٠	٠,٠٨٨١-	٥,٨٩	β
		١٢,٢٠	١٠,٧٢-	٠,٨٤	١,٨٠-	٢,٥٨	٥,٥٩-	٢٨,٠٨	t

 $P \leq 0.05$

الجدول من إعداد الباحث في ضوء مخرجات الحاسوب الإلكتروني .

يشير الجدول (٤٠-٣) إلى أن تأثير المتغيرات المستقلة كان معنوياً في نسبة المديونية (المتغير المعتمد) إذ كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية ، وكان معامل التحديد قد بلغ (%٨٢,٧) ، وهذا ما يثبت فرضية البحث الرئيسية السابعة ، وكان المتغير معدل تغطية الفوائد ذا أثر معنوي سلبي ، وهذا ما يثبت فرضية البحث الفرعية الأولى . أما بالنسبة لمعدل دوران رأس المال العامل فقد كان له تأثير معنوي إيجابي ، وهذا ما يدحض فرضية البحث الفرعية الثانية . وكان لنسبة التداول أثر معنوي سلبي ، وهذا ما يدحض فرضية البحث الفرعية الثالثة ، وكان لمعدل العائد على مجموع الموجودات أثر معنوي سلبي ، وهذا يدحض فرضية البحث الفرعية الخامسة ، وكان للعائد على حقوق الملكية أثر معنوي إيجابي في المتغير المعتمد (نسبة المديونية) وهذا يثبت فرضية البحث الفرعية السادسة .

وقد أجري تحليل الانحدار المتدرج لبيان أكثر المتغيرات أهمية في النموذج ، فضلاً عن التخلص من المتغيرات ذات الارتباط المرتفع فيما بينها ، وكانت النتائج كما يأتي حسب أهميتها في النموذج : معدل تغطية الفوائد ، ومعدل دوران رأس المال العامل ، ونسبة التداول، والعائد على حقوق الملكية ، والعائد على مجموع الموجودات . وقد أجري تحليل الانحدار بوجود هذه المتغيرات باستثناء المتغير الذي لم يظهر في تحليل الانحدار المتدرج وهو صافي الربح إلى المبيعات ، وكانت النتائج كما موضحة في الجدول (٤١-٣) .

الجدول (٤١-٣)

تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد (نسبة المديونية) خلال مدة الدراسة بعد إجراء تحليل الانحدار المتدرج

F	معامل التحديد R ²	العائد على حقوق الملكية	العائد على مجموع الموجودات	نسبة التداول	معدل دوران رأس المال العامل	معدل تغطية الفوائد	ثابت معادلة الانحدار	المتغيرات المستقلة المتغير المعتمد
١٠٦,٨٨	٨٢,٥%	١,٠٨	١,٠٨-	٠,٠٧٠٨-	٠,٠٥٢٩	٠,٠٩١٧-	٦,٠١	β
		١٢,٢٤	١٢,٠٩-	٢,٢١-	٢,٤٩	٦,٠٥-	٣٧,٢٧	t

$P \leq 0.05$

الجدول من إعداد الباحث في ضوء مخرجات الحاسوب الإلكتروني .

يشير الجدول (٤١-٣) إلى أن تأثير المتغيرات المستقلة معنوي في نسبة المديونية، إذ كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، وقد بلغ معامل التحديد (٨٢,٥%)، وإذا نظرنا إلى معامل التحديد نجد أن قيمته مقاربة جداً للقيمة التي أظهرها التحليل بوجود المتغير (صافي الربح إلى المبيعات)، ونستنتج من ذلك أن المتغيرات (معدل تغطية الفوائد، ومعدل دوران رأس المال العامل، ونسبة السيولة، والعائد على مجموع الموجودات، والعائد على حقوق الملكية) الأكثر أهمية في قياس القدرة الائتمانية للشركات سواءً كان تأثيرها المعنوي سلباً أم إيجاباً، فضلاً عما أظهره التحليل لمدة الدراسة الذي جاء بنتائج أدق مما جاءت به نتائج التحليل لكل سنة وحدها، إذ ظهرت بعض المتغيرات دون تأثير معنوي سلبي أو إيجابي على المتغير المعتمد (نسبة المديونية)، وإذا أخذنا بنظر الاعتبار قيمة معامل التحديد نجد أنها كانت مرتفعة، أي أن ما نسبته (٨٢,٥%) من التغير في نسبة المديونية يعود إلى هذه المتغيرات، ونجد أن ما نسبته (١٧,٥%) من التغير يعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار وتعزى إلى الحالة الاقتصادية العامة والمتغيرات النوعية الأخرى مثل نوعية الإدارة.

المبحث الثاني الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات

أ. استنتاجات الجانب النظري

من خلال إطلاع الباحث على أمهات المصادر العربية والأجنبية فيما يخص موضوع البحث ومعالجته لمشكلته وفرضياته ، ولما يمثله مفهوم القدرة الائتمانية من أهمية في مجال العمل المالي والمصرفي ويتم إيلاؤه اهتمام خاص في تحليل الائتمان الممنوح للمقترضين ، وللشركات أيضاً في حصول على تصنيف ائتماني مرتفع ليسهل لها عملية التمويل والمنافسة في الصناعة التي تنتمي إليها ، ومع تزايد الاهتمام بالموضوع على المستويين المحلي والدولي، وتوجه المصارف في الدول المتقدمة إلى إنشاء نظام تقييم داخلي للائتمان الممنوح لمقترضيهما الحاليين والمرقبين ، فقد توصل إلى مجموعة من الاستنتاجات وكانت على النحو الآتي :

١. يأتي هذا الاهتمام مع تزايد درجة الانفتاح والتحرر المالي وتزايد الأزمات المالية التي كانت المصارف القاسم المشترك فيها وتأثر الائتمان بشكل متزايد بالظروف البيئية التي تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم .

٢. أهمية الثقافة الائتمانية للأطراف المتعاملة سواء المصارف المانحة للائتمان أو المستفيد من الائتمان وشعوره بالالتزام الأخلاقي للوفاء بالتزاماتها ، وهذا ما أظهرته نتائج الدراسة.

٣. إن بقاء المصارف مرهون بالدرجة الأساس بقدرتها على التعامل مع الأخطار وفن إدارتها للحصول على العوائد المجزية لملاكها وأن تساير ركب المصارف المتقدمة في إدارة الأخطار للقدرة على المنافسة والبقاء وتحقيق المبادلة بين العائد والخطر .

٤. تواجه المصارف الأردنية مشكلة الافتقار إلى الأدوات المالية المستحدثة التي تستخدم في التحوط للأخطار المالية والمصرفية ، فضلاً عن التحديات المفروضة عليها بالالتزام في تطبيق مقررات لجنة بازل (٢) وتحديداً التعامل مع الأخطار الائتمانية التي تمثل الصدارة سواء في بازل (١) أو بازل (٢) .

٥. تتداخل الكثير من العوامل المحددة للقدرة الائتمانية للزبائن سواءً أكانوا أفراد أو منظمات أعمال وسواء كانت هذه العوامل سياسية أم اقتصادية أم مالية ، ومن هنا تزداد كفاءة إدارة الائتمان في تشخيص وتحديد هذه العوامل من خلال إدارة محفظة التسهيلات الائتمانية والتعامل مع الأخطار الائتمانية بتبويب وتصنيف زبائنها وفقاً لفئات محددة .

٦. التوجه المتزايد نحو نظم المعلومات الكفوءة للاستقصاء والتحري عن المقترضين وضمان التحديث المستمر للمعلومات خدمة لإدارة الائتمان في المصارف ، وهذا ما تقتقر له المصارف الأردنية .

٧. زيادة حدة المنافسة بين المصارف وما له من أثر في التهاون في منح التسهيلات الائتمانية وما له من انعكاسات على نوعية الائتمان وما يترتب عليه من نتائج قد تؤدي بحياة المصرف .

ب. استنتاجات الجانب الميداني

من خلال معالجة البيانات واختبار فرضيات البحث ، توصلنا إلى الاستنتاجات الآتية :

١. تباينت المصارف الأردنية فيما حققت من عوائد على الموجودات وحقوق الملكية وارتفاع في الأخطار الائتمانية في المصارف بشكلٍ متزايد نتيجة للقروض المتعثرة الممنوحة للمقترضين من خلال ملاحظة مخصص التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة إلى صافي التسهيلات الائتمانية.

٢. كذلك الحال لشركات القطاع الصناعي الأردني فهناك شركات حققت خسائر للسنوات المتتالية وانخفاضاً في العائد على حقوق الملكية والموجودات وارتفاع نسب المديونية والتي تؤثر على قدرتها الائتمانية سلباً .

٣. أظهرت نتائج التحليل العاملي لنسب الائتمان أهمية متغير صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الموجودات وصافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع ، وحقوق الملكية إلى صافي التسهيلات الائتمانية ، والفوائد الدائنة إلى صافي التسهيلات الائتمانية لارتباطها بعامل الائتمان الذي يمثل القدرة الائتمانية للمصارف ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ملاحظة مقدار التحميل والذي يبلغ أكثر من (٥٠%) ، أما بالنسبة لمخصص التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة إلى صافي التسهيلات الائتمانية فلا تظهر نتائج التحليل العاملي ارتباط ذو دلالة إحصائية ، إذ كانت قيمة مقدار التحميل أقل من (٥٠%) وارتفاع هذه النسبة يؤثر سلباً على القدرة الائتمانية للمصارف .

٤. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي معنوية العلاقة بين عامل الائتمان والذي يمثل القدرة الائتمانية للمصارف الأردنية ونسب السيولة والربحية ، وتفاوت التأثير من سنة لأخرى سواء أكان سلباً أم إيجاباً .

٥. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي معنوية العلاقة بين نسب المديونية ونسب السيولة والربحية ، إلا أن معامل التحديد في تأثير نسب السيولة في نسب المديونية اتسم بالانخفاض خلال سنوات الدراسة .

٦. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي معنوية العلاقة بين حقوق الملكية إلى صافي التسهيلات الائتمانية ونسب السيولة والربحية لما لها من أثر في زيادة قدرة المصرف على تحمل الأخطار الائتمانية .

٧. أما النتائج الخاصة بشركات القطاع الصناعي الأردني فقد أظهرت معنوية العلاقة بين متغيرات الدراسة والمتغير المعتمد (نسبة المديونية) ، فضلاً عن أهمية هذه المتغيرات في تحليل وقياس القدرة الائتمانية للشركات الأردنية .

ثانياً. التوصيات

في ضوء الاستنتاجات النظرية والميدانية التي تمّ التوصل إليها ، يعدّ من الأهمية بمكان الأخذ بالاعتبار التوصيات الآتية :

١. أن تسعى المصارف جاهدة إلى بلورة مفهوم واضح للعملية الائتمانية ضمن السياقات العلمية السليمة والسعي نحو تحقيق التوجه الاستراتيجي المتمثل في تعظيم ثروة الملاك .
٢. الاهتمام بالاستعلامات الائتمانية وإنشاء قسم خاص لهذا الغرض وتوفير الكوادر المؤهلة التي تجيد الحصول على المعلومات ولا سيّما غير المالية منها ، وذلك لأن المعلومات المالية متوفرة من خلال القوائم المالية خدمةً لصنع القرار الائتماني الرشيد .
٣. تفعيل دور الرقابة الداخلية لما لهذا الجهاز من أهمية في التحقق من سلامة العملية الائتمانية والالتزام بالسياسات الإقراضية والحد من الأخطار المالية والمصرفية .
٤. الاهتمام بإدارة خطر الائتمان أسوةً بالمصارف الدولية الرائدة في هذا المجال .
٥. تحصين الجهاز المصرفي من خلال تحقيق الاندماجات وما له من أثر في القدرة على الصمود أمام الأزمات المالية والمنافسة على المستويين المحلي والدولي .
٦. ترسيخ الثقافة الائتمانية بين موظفي المصارف من أجل تحقيق الأهداف المنوطة بها وتوفير قيادات إدارية تؤمن بالتغيير والتطوير والتحسين المستمر .
٧. تفعيل دور السوق المالية من خلال الشفافية والإفصاح عن المعلومات الخاصة بالشركات المسجلة في السوق المالية لما له من أهمية كبيرة في تحديد المزيد من المؤشرات المالية وانعكاساتها على التحديد الأكثر دقة للقدرة الائتمانية للمقترضين .
٨. الاهتمام بالبيئة الخارجية ومتغيراتها المتمثلة بالظروف الاقتصادية والسياسية السائدة لما لها من أهمية في عملية صنع القرار الائتماني .
٩. ضرورة إنشاء شركة متخصصة بالتصنيف الائتماني في الميدان المبحوث بدلاً من الاعتماد على الوكالات الدولية لتحقيق المصداقية والواقعية في عملية التصنيف ، لكي تشكل نواة لمؤسسة معلوماتية عن الائتمان سواءً للمؤتمن أو لمانح الائتمان ، ومن ثمّ تكون قناة لتوفير المعلومات المطلوبة أسوةً بالوكالات الدولية .
١٠. تحقيق التنسيق بين المصارف وتفعيل دور التبادل المعلوماتي بينها فيما يخص المقترضين .

١١. في ضوء ما توصلت إليه الدراسة ولتحقيق المزيد من البحث والتحليل يوصي الباحث بتبني دراسات مستقبلية في الميدان المبحوث عن أهمية المعلومات غير المالية في صنع القرار الائتماني وتحديد أكثر المتغيرات أهمية .

المصادر

أولاً. العربية

آ. النشرات الرسمية

١. الأسكوا ، (٢٠٠٣) الحكم السليم ، تحسين الإدارة الكلية في منطقة الأسكوا ، الأمم المتحدة، نيويورك .
٢. دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية للسنوات ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢ ، بورصة عمان ، سوق عمان للأوراق المالية .

ب. الرسائل الجامعية

١. عبدالعزيز محمد أحمد المخلافي (٢٠٠٤) ، تحليل كفاية رأس المال المصرفي على وفق المعايير الدولية : دراسة تطبيقية في عينة من المصارف اليمنية ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة بغداد ، العراق .

ج. الدوريات

١. أحمد ظاهر و داؤد الأدغم ، (٢٠٠٠) ، تقييم نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الأردنية : دراسة ميدانية ، مجلة دراسات العلوم الإدارية ، المجلد (٢٧) ، العدد (٢) ، عمان ، الأردن .
٢. حسين محسن توفيق ، فالح عبدالكريم الشخيلي ، (٢٠٠٢) ، المخاطر الائتمانية وأثرها في عملية الإقراض والسياسة الإقراضية ، مجلة الرشيد ، العدد (٦) ، السنة (٣) ، آب .
٣. سرمد كوكب الجميل ، (١٩٩٩) ، استخدام كفاية رأس المال في ترتيب وتصنيف المصارف الخليجية ، مجلة آفاق اقتصادية ، اتحاد غرفة تجارة وصناعة الإمارات ، المجلد (٢٥) ، العدد (٧٧) ، دبي .
٤. شهاب الدين النعيمي ، (٢٠٠٢) ، قياس المخاطر الاستراتيجية باستخدام مؤشرات مالية ذات طبيعة استراتيجية : دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السودانية ، دراسات . العلوم الإدارية ، المجلد (٢٩) ، العدد (١) ، عمان ، الأردن .
٥. مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، (١٩٩٧) ، المجلد الخامس ، العدد الرابع .
٦. ناجي معلا و أحمد الظاهر ، (١٩٩٩) ، العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الأردنية : دراسة ميدانية ، دراسات العلوم الإدارية ، المجلد (٢٩) ، العدد (٢) ، عمان ، الأردن .
٧. نضال الفيومي ، (٢٠٠١) ، كيف يمكن للبنوك أن تعيد تصميم عملية تقييم أدائها ؟ نظرة معاصرة ، مجلة دراسات العلوم الإدارية ، المجلد (٢٨) ، العدد (٢) ، عمان ، الأردن .

٨. هبة مضر شاكر الطريحي ، سعود جايد العامري ، (٢٠٠٣) ، قائمة التدفقات النقدية ومتطلبات الإفصاح المحاسبي (العراق كحالة دراسية) ، مجلة آفاق اقتصادية ، المجلد (٢٤) ، العدد (٩٣) ، الإمارات العربية المتحدة .

د. الكتب

١. أحمد منير البردعي ، (٢٠٠٢) ، المصارف العربية في عالم المخاطر ، ضمن كتاب المصارف العربية والعودة إلى المستقبل ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، لبنان .
٢. اتحاد المصارف العربية ، (٢٠٠٢) ، ضمن كتاب المصارف العربية والعودة إلى المستقبل ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، لبنان .
٣. اتحاد المصارف العربية ، (٢٠٠٢) ، قضايا أساسية في عملية توريق الموجودات ضمن كتاب بحوث في التوريق وإدارة الموجودات والمطلوبات والرهنات العقارية ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، لبنان .
٤. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، (٢٠٠١) ، مبادئ التقارير المالية المتقدمة ، مطابع الشمس ، عمان ، الأردن .
٥. حافظ كامل الغندور ، (٢٠٠٣) ، محاور التحديث الفعال في المصارف العربية (فكر ما بعد الحداثة) اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، لبنان .
٦. حمزة محمود الزبيدي ، (٢٠٠٠) ، إدارة المصارف : استراتيجيات تعبئة الودائع وتقديم الائتمان ، مؤسسة الوراق ، عمان ، الأردن .
٧. خالد أمين عبدالله ، (٢٠٠٢) ، إدارة الموجودات والمطلوبات وعلاقتها بالتوريق ضمن كتاب بحوث في التوريق وإدارة الموجودات والمطلوبات والرهنات العقارية ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، لبنان .
٨. خالد أمين عبدالله ، (٢٠٠٢) ، الخلفية العلمية والعملية للتوريق ضمن كتاب بحوث في التوريق وإدارة الموجودات والمطلوبات والرهنات العقارية ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، لبنان .
٩. خليل محمد حسن الشماع ، (١٩٩٢) ، الإدارة المالية ، ط٤ ، مطبعة الخلود ، بغداد ، العراق .
١٠. خليل محمد حسن الشماع ، خالد أمين عبدالله ، (١٩٩٠) ، التحليل المالي المصرفي ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، لبنان .
١١. رسمية قرياقص ، (١٩٩٩) ، أسواق المال (أسواق - رأس المال - المؤسسات) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر .

١٢. سمير الشاهد ، (٢٠٠٢) ، استراتيجيات تشخيص ومعالجة القروض المتعثرة ضمن كتاب إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، لبنان .
١٣. صالح الحناوي ، و السيد ، عبدالفتاح عبدالسلام ، (١٩٩٨) ، المؤسسات المالية (البورصة والبنوك) ، الدار الجامعية ، مصر .
١٤. صلاح الدين حسن السيسي ، (١٩٩٧) ، الإدارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي ، دار الوسام للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .
١٥. صلاح الدين حسن السيسي ، (٢٠٠٣) ، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات ، دار الفكر ، القاهرة ، مصر .
١٦. عبدالحميد الشواربي ، محمد عبدالحميد الشواربي ، (٢٠٠٢) ، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية ، منشأة المعارف ، القاهرة ، مصر .
١٧. عبدالرزاق محمد صلاح شريحي ، (١٩٨١) ، الانحدار الخطي المتعدد ، دار الكتب للنشر والتوزيع ، الموصل ، العراق .
١٨. عدنان الهندي ، (١٩٩٤) ، الائتمان المصرفي للمؤسسات العامة وشبه العامة في الوطن العربي ، ضمن كتاب مشاكل الائتمان المصرفي لمؤسسات القطاع العام وشبه العام ووسائل المعالجة ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، لبنان .
١٩. طارق طه ، (٢٠٠٠) ، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية ، الحرمين للكمبيوتر ، الإسكندرية ، مصر .
٢٠. فلاح حسن عداي الحسيني ، مؤيد عبدالرحمن عبدالله الدوري ، (٢٠٠٠) ، إدارة البنوك : مدخل كمي واستراتيجي معاصر ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن .
٢١. محمد محمود عبد ربه محمد ، (٢٠٠٠) ، دراسات في محاسبة التكاليف ، قياس تكلفة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية ، الدار الجامعية ، القاهرة ، مصر .
٢٢. محمد مطر ، (٢٠٠٠) ، التحليل المالي والائتماني : الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، الأردن .
٢٣. محمود بن سنجور الزوجالي ، (٢٠٠٣) ، أثر توصيات لجنة بازل ومؤسسات التقييم الدولية على الدول العربية ن ضمن كتاب بحوث في مقررات لجنة بازل الجديد وأبعادها بالنسبة للصناعة العربية ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، لبنان .
٢٤. محمود محي الدين ، (٢٠٠٢) ، الأبعاد الاقتصادية والمالية للتوريق ضمن كتاب بحوث في التوريق وإدارة الموجودات والمطلوبات والرهنات العقارية ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، لبنان .

٢٥. مفلح محمد عقل ، (٢٠٠٠) ، الإدارة المالية ، دار المستقبل للتوزيع والنشر ، عمان ، الأردن .
٢٦. مفلح محمد عقل ، (٢٠٠٠) ، وجهات نظر مصرفية ، ج ١ ، البنك العربي ، عمان ، الأردن .
٢٧. مفلح محمد عقل ، (٢٠٠٠) ، وجهات نظر مصرفية ، ج ٢ ، البنك العربي ، عمان ، الأردن .
٢٨. نبيل حشاد ، (٢٠٠٢) ، الاتجاهات الدولية الحديثة في إدارة المخاطر المصرفية مع إشارة خاصة عن البنوك العربية ضمن كتاب المصارف العربية والعودة إلى المستقبل ، اتحاد المصارف العربية . بيروت ، لبنان .

ثانياً. المصادر الأجنبية

A. Articles

1. A. Foglia, S. Iannotti, P. Marullo Reedtz, (2001), The Definition of the Grading Scales in Banks' Internal rating System, Economic Notes by Banca Monte dei Paschi Disiena Sp. A., Vol. 30, No. 3.
2. Achim Machauer & Martin Weber, (1998), Bank Behavior Based in Internal Credit Ratings of Borrowers, Journal of Banking & Finance, 22.
3. Arab Union Banks, (2001), Credit Derivatives New Financial Instruments for Controlling Credit Risk, Feb. No. (242).
4. Arnoud Boot, Anjan V, Thakor & Gregory F. Udell, (1987), Competition, Risk Neutrality and Loan Commitment, Journal of Banking and Finance, 11.
5. Eekki K. Laitinen, (1999), Predicting A Corporate Credit Analysis Risk Estimate By Logistic and Linear Models, International Review of Financial Analysis, 8:2.
6. Ehud I., Ronn and Avinash K. Verma, (1987), A Multi-Attribute Comparative Evaluation of Relative Risk for A Sample of Banks, Journal of Banking & Finance, 11.

7. G. Purdy and M. Wasilewski, (1994), Risk Management Strategies for Chlorine Installations, *J. Loss Prev. Porcess Ind.*, Vol. 7, No. 2.
8. Gabriel Jimenez & Jesus Saurina, (2004), Collateral Type of Lender and Relationship Banking as Determinants of Credit Risk, *Journal of Banking & Finance*, 28.
9. Gary B. Gorden & George G. Pennacchi, (1995), Banks and Loan Sales Marketing Non-Marketable Assets, *Journal of Monetary Economics*, 35.
10. H. Kent Baker & Sattar A. Mansi, (2002), Assessing Credit Rating Agencies by Bond Issuers and Institutional Investors, *Journal of Business Finance and Accounting*, 29 (9).
11. Harri Ramcharran, (2002), An Empirical Analysis of the Determinants of the P/E Ratio in Emerging Markets, *Emerging Market Review*, 3.
12. Jens Grunert, Lars Norden, Martin Weber, (2004), The Role of Non-Financial Factors in Internal Credit Rating, *Journal of Banking and Finance*, XX.
13. Jarl G. Kallberg, Gregory F. Udell, (2003), The Value of Private Sector Business Credit Information Sharing: The US Case, *Journal of Banking and Finance*, 27.
14. Jeffery D. Amato, Craig H., (2004), Furfine are Credit ratings Procyclical, *Journal of Banking and Finance* XXX.
15. Joaquin Maudos & Huan Fernandez de Guevara, (2004), Factors Explaining the Interest Margin in the Banking Sectors of the European Union, *Journal of Banking and Finance*, 28.
16. Jon Danielsson, Bjorn N. Jorgensen, Casper G. Devries, (2002), Incentives for Effective Risk Management, *Journal of Banking and Finance*, 26.

17. Lazarus A. Angbazo, Jianping Mei & Anthony Saunders, (1998),
Credit Spreads in the Market for Highly Leveraged Transaction
Loans, *Journal of Banking and Finance*, 22.
18. Lyn C. Thomas, (2000), A Survey of Credit and Behavioral
Scoring: Forecasting Financial Risk of Lending To Consumers,
International Journal of Forecasting, 16.
19. M. Doumpos, K. Kosmidou, G. Baouraksi, C. Zopounidis, (2002),
Credit Risk Assessment Using A Multi Criteria Hierarchical
Discrimination Approach: A Comparative Analysis, *European Journal
of Operational Research*, 138.
20. Michael Crouhy, Dan Galai, Robert Mark, (2000), A Comparative
Analysis of Current Credit Risk Models, *Journal of Banking and
Finance*, 24.
21. Michael Ferrary, (2003), Trust and Social Capital in the Regulation
of Lending Activities, *Journal of Socio-Economics*, 31.
22. Nikos I. Floros & George P. Tsetsekos, (1996), The Impact of
Credit Line Announcements on Stock Prices: Analysis of Stated
Reasons and Financial Risk, *International Review of Economics and
Finance*, 5 (3).
23. Norvald Instefjord, (2004), Risk and Hedging: Do Credit
derivatives Increase Bank Risk, *Journal of Banking and Finance*, XX.
24. Nusret Cakici and Sris Chatterjee, (1993), Market Discipline Bank
Subordinated Debt and Interest Rate Uncertainty, *Journal of Banking
and Finance*, 17.
25. Peter Shao, Alan T. Shao, Iftekhar Hasan, (1997), International
Credit Management Policies of US Subsidiaries, *Managerial Finance*,
Vol. 23, No. 4.
26. Saad A. Metawa, (1997), Credit Granting Decisions: An Empirical
Investigation, *The Arab Journal of Accounting*, Vol. 1, No. 1.

27. Shahidur Rahman, Lian Hwatan, Ooi Lynhew & Yih Santan, (2004), Identifying Financial Distress Indicators of Selected Banks in Asia, Asian Economic Journal, Vol. 18, No. 1.
28. Thomas Gehrig, (1998), Screening Cross-Border Banking and the Allocation of Credit, Research in Economics, 52.
29. W. Scott Frame, Michael Padhi, Lybn Woosley, (2004), Credit Scoring and Availability of Small Business Credit in Low- and Moderate- Income Banking, The Financial review, 39.
30. Waymonf Rodgers, (1991), How Do Loan Officers Make their Decisions about Credit Risk? A Study Parallel Distributed Processing, Journal of Economic Psychology, 12.

B. Books

1. Andrew Corford, (2003), The Basle Committee Proposals for Revised Capital Standards from Reading in Basle II Standards and It's Implication for Arab Banking Industry, Union of Arab Banks.
2. Anthony Saunders, (1997), Financial Institution Management, Second Edition, McGraw-Hill, Irwin, U. S. A.
3. Anthony Saunders, (2000), Financial Institution Management, Third Edition, McGraw-Hill, Irwin, U. S. A.
4. Anthony Saunders, Marcia Millon Cornett, (2001), Financial Markets and Institutions, McGraw-Hill, Irwin, U. S. A.
5. Basle Committee of Banking Supervision, (1996).
ضمن كتاب الهندسة المالية وأهميتها للصناعة المصرفية العربية ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، لبنان .
6. Dictionary of Economics, (2002), John Black, Oxford University Press.
7. Dictionary of Financial and Banking, Oxford University Press, (1997)

8. Forst E. Myers, (1993), Basic for Bank Directors, Division of Bank Supervision and Structure Federal Reserve Bank of Kansas City.
9. Frederic S. Mishkin, (2001), The Economics of Money, Banking and Financial Markets, Sixth Edition, Addison Wesley Longman.
10. George H. Hempel, Donald G. Simonson, Alan B. Goleman, (1994), Bank management: text and Cases, Fourth edition, John Wiley & Sons, Inc.
11. Hennie Van Greuning, Sonja Brajovic, (2000), Analyzing Banking Risk: A Framework for Assessing Corporate Governance and Financial Risk Management, The World Bank, Washington D. C.
12. John Holliwell, (1998), The Financial Risk Annual A Systematic Guide to Identifying and Managing Financial Risk, Prentice Hall, USA.
13. K. C. Shekhar, Lekshmy Shekhar, (1998), Banking Theory and Practice, Eighteenth Edition, Vikas Publishing House PVT LTD, New Delhi.
14. Krishna G. Palepu, Paul M. Healy, Victor L. Bernard, (2000), Business Analysis and Valuation, Second Edition, Southwestern College Publishing Thomas Learning.
15. Longman Business English Dictionary, (2000).
16. Peter S. Rose, (1999), Commercial Bank management, Fourth Edition, McGraw-Hill, Irwin, U. S. A.
17. Raphael Maurus Von Reding, (2003), The New Basle Capital Accord From The Reading in Basle II Standards and It's Implication for Arab Banking Industry, Union of Arab Banks.
18. Robert S. Neal, Douglas S. Rolph, (1999), An Introduction to Credit Derivatives from Handbook of Credit Derivatives, McGraw-Hill, Irwin, U. S. A.

19. Stephen A. Rose, Randolph W. Westefield, Brand Ford D. Jordan, (1996), Essentials of Corporate Finance, McGraw-Hill, Irwin, U. S. A.

20. Timothy W. Koch, S. Scott Macdonald, (2000), Bank Management, Fourth Edition, The Dryden Press, Harcourt College Publisher, Inc., New York.

C. Conference

1. David H. Pyle, (1997), Bank Risk Management Theory, Risk Management and Regulation in Banking, Jerusalem, May, 17-19.

2. Viviana Naimy, (2002), Commercial Bank Management and Performance, Banks Operation Legislation between Theory and Application Conference, Yarmouk University, 22-24 December.

D. Internet

1. www.cbj.gov.jo.

Abstract

This study attempted to analyze and measure the credit worthiness in business organization, and it included two sectors (Industry and Banking sectors) of the registered companies in Amman Market Stock Exchange. Many significant variables were identified for the measurement of creditworthiness for the banks and companies by using numbers of financial ratios (profitability and liquidity ratios).

The study has covered a period from (2000-2002) in which it was considered suitable for the purposes of the current study, and correlates with the core of the financial and credit analysis of banks aspects, as well as taking into consideration the theoretical aspects of the credit worthiness concept, the implications, the measurement models of financial and banking risks to which the banks are exposed, as well as the approaches that have discussed such issues, and the features of credit risk management in Arab banking.

Factor analysis has been used to summarize special variables of credit ratios for this purpose. For its dependence as a respond, variable. It also showed the importance of credit facilities to total assets as an index to the creditworthiness of the banks represented by the credit factor.

In addition, the study takes into consideration (Debt ratio, shareholders equity to credit facilities net) as a respond variable and the measurement of the effect of liquidity and profitability ratios upon them for the integrity of the study, where debt ration indicates the risk to which the bank overall is exposed and shareholders equity to credit facilities net indicates the ability of the banks to withstand the credit risk.

Such variables represent the second aspect of the credit worthiness of banks and this is done by using cross sectional regression models, and pooled regression model to test the research hypothesis, this is the same

for the companies (Industry sector), in which a group of financial variable that indicates the credit worthiness of the company and the impact of such variables in the debt have been identified as respond variables which indicate credit worthiness of the companies, and through which the analysis has shown acceptance of the research hypothesis, which implies the significance of the relationship weather positive or negative between the respond variables (credit factor, debt ratio, shareholder equity to credit facilities net) and profitability, liquidity ratios related to banks. Concerning the industry sector companies statistical analysis results has shown acceptance of some hypothesis and rejection of others, and the financial variables has fluctuated in its influence on the debttness positively and negatively and of which, for example, the positive relationship between the debt ratio (respond variables) and return on equity, that's to say; as return on equity increase, debt ratio increases, and the negative relationship between debt ratio and return on assets, as return on assets increases, debt ratio decreases.

The main result for this study is that there was a fluctuation between credit worthiness of banks and companies, as well as the increase in the credit risks of banks.

This study has concluded into presenting a group of recommendations that will lead to an improvement of risk management and achieving trade off between risk and return, and reducing credit risk resulting from non performing loans and default borrowers.